جامعة الدول العربية
المنظمة العربية للتنمية الزراعية
League of Arab States
Arab Organization For Agricultural Development

AC636-0894
aoad

دراسة
تطوير الخدمات البيطرية لحماية الثروة الحيوانية وزيادة إنتاجها في الوطن العربي

الخرطوم

أبريل (نيسان) 1999

الرمز البريدي: 11111 - ص.ب: 474 - Postal Code: 11111 - P. O. Box: 474 - تلكس: AOAD SD - Telex: 22554 - بريد إلكتروني E-Mail : aoad@ sudanet.net
برقياً: أوادة الخرطوم - Cable: AOAD Khartoum - فاكس: 471402-(249-11) - Fax: - تلفونات: 472183 - 472176 (249-11-) Telephones:

تقديـــم

المنظمة العربية للتنمية الزراعية

تقديم

تعتبر الخدمات البيطرية وبرامج تطويرها من القضايا الرئيسية التي إهتمت بها الدول العربية خاصة تلك ذات الثقل في الموارد الحيوانية . ولقد انعكس ذلك الاهتمام وبدرجات متفاوتة في الجهود المبذولة على مستوى الدول العربية في العناية بقطاع الثروة الحيوانية من خلال توفير الاستثمارات والاعتمادات اللازمة لقيام المنشآت البيطرية المتخصصة كمراكز الخدمات البيطرية والمستشفيات والمختبرات والمحاجر ومحطات التلقيح الإصطناعي ومخازن الأدوية والمعدات ، بالاضافة إلى تدريب الكوادر البشرية اللازمة التي يعهد اليها تنفيذ البرامج المتخصصة واحداث التنمية في ذلك القطاع الحيوي.

وقد قامت المنظمة العربية للتنمية الزراعية خلال السنوات السابقة بتنفيذ مجموعة كبيرة من الانشطة التي تتصل بترقية خدمات مؤسسات الطب البيطري في الوطن العربي خاصة في مجالات مكافحة أمراض الحيوان وتقصي أسباب انتشار الاوبئة من خلال التجارة الدولية ، اضافة إلى إعداد الدراسات الاستثمارية لإنتاج الادوية واللقاحات والعقاقير البيطرية في الوطن العربي . كما ساهمت المنظمة في إعداد الدراسات لتنسيق وتوحيد الجهود بشأن تطبيق القوانين وانفاذ إجراءات الأنظمة المحجرية لإستيراد وتصدير الحيوانات ومنتجاتها .

إضافة إلى ما سبق فإن المنظمة تقوم بتنفيذ مجموعة من المشروعات الإنمائية الرائدة للسيطرة ومكافحة الاوبئة التي تصيب الثروة الحيوانية كذبابة الدودة الحلزونية الأسيوية وغيرها من الآفات.

وتمثل هذه الدراسة جهداً مقدراً قامت به المنظمة العربية للتنمية الزراعية من خلال دراستها لواقع الخدمات البيطرية إعتماداً على التقارير الفنية التي وردت من الدول العربية، إضافة إلى اعتمادها على قاعدة المعلومات والبيانات الإحصائية المتاحة لدى المنظمة.

ولقد استهدفت الدراسة تقويم مستويات الخدمات البيطرية المتاحة في الوطن العربي، إضافة إلى اعطاء ملامح للجهود القطرية المبذولة لتحسين الأداء وإقتراح مداخل التطوير وتحديد بعض المشروعات القومية التي يمكن بلورتها مستقبلاً لتعزيز إمكانات التطوير والأداء.

المنظمة العربية للتنمية الزراعية

والمنظمة إذ تأمل أن تساهم هذه الدراسة في دفع مسيرة مؤسسات الخدمات البيطرية في الوطن العربي تعزيزاً لمسارات الأمن الغذائي ، فإنها تتوجه بالثناء والتقدير لأصحاب المعالي وزراء الزراعة العرب لما يقدمونه من دعم متصل تحقيقاً لتلك الغايات ، والشكر موصول للخبراء العرب الذين ساهموا في إعداد هذه الدراسة على المستويات القطرية والمستوى القومي .

سائلين الله العلي القدير أن يوفقنا جميعاً إلى ما فيه الخير لأمتنا العربية.

والله ولي التوفيق.

المدير العام

الدكتور يحيى بكور

المحتويـــــات

المنظمة العربية للتنمية الزراعية

المحتويات

تقديم	أ
محتويات	ج
مقدمة	1
الموجز	8
الباب الأول: الوضع الراهن للثروة الحيوانية في الوطن العربي:	14
1-1 مصادر الثروة الحيوانية	15
1-2 سلالات الثروة الحيوانية	15
1-2-1 سلالات الأبقار	15
1-2-2 سلالات الأغنام	17
1-2-3 سلالات الماعز	19
1-3 نظم الإنتاج	22
1-3-1 النمط الرعوي التقليدي	22
1-3-2 نمط الحيازات الصغيرة (المنزلي)	22
1-3-3 النمط الحديث	23
1-4 الأهمية الإقتصادية لقطاع الإنتاج الحيواني في الوطن العربي	23
الباب الثاني: الأمراض الحيوانية السائدة في المنطقة العربية وآثارها على مسارات التجارة العربية:	25
2-1 الأمراض الوبائية والمعدية	26
2-1-1 مرض الحمى القلاعية	26
2-1-2 مرض الإجهاض المعدي	27
2-1-3 مرض الطاعون البقري	27

المنظمة العربية للتنمية الزراعية

2-1-4 مرض طاعون المجترات الصغيرة	27
2-1-5 مرض جدري الضأن والماعز	27
2-1-6 مرض الحمى الفحمية (الجمرة الخبيثة)	27
2-1-7 مرض ذات الرئة الساري في الأبقار (C.B.P.P.)	28
2-1-8 مرض ذات الرئة الساري في الماعز (C.C.P.P.)	28
2-1-9 مرض الجمرة العرضية أو ذات الساق الأسود	28
2-1-10 مرض التسمم الدموي	28
2-1-11 مرض السل البقري	28
2-1-12 مرض جدري الإبل	28
2-1-13 مرض طاعون الخيل	29
2-1-14 مرض داء الكلب (السعر)	29
2-2 أمراض طفيليات الدم والكوكسيديا	29
2-2-1 أمراض طفيليات الدم	29
2-2-2 أمراض الكوكسيديا	29
2-2-3 أمراض الديدان المعدية والمعوية	29
2-2-4 الحويصلات الطفيلية المختلفة	30
2-3 الآفات البيطرية	30
2-3-1 الذباب الماص للدماء	30
2-3-2 القراد	31
2-4 أمراض نقص المعادن النادرة	31
2-4-1 مرض شلل الحملان المستوطن	31
2-5 نقص عنصر السيلنيوم	32
2-6 نقص عنصر الفوسفور البروتيني	32

2-7 أمراض أخرى	33
2-7-1 مرض التسمم المعوي	33
2-7-2 مرض الدماميل في الضأن	33
2-7-3 مرض ماء القلب (Heart Water)	33
2-8 أمراض الدواجن	33
2-9 مكافحة الأمراض الوبائية	33
2-10 الأمراض السارية والمتداخلة في مسارات تجارة الثروة الحيوانية	34
2-11 أثر الأمراض الحيوانية على معدلات التجارة العربية في مجالات الثروة الحيوانية ومنتجاتها	35
الباب الثالث :الوضع الراهن لمؤسسات الخدمات البيطرية في الوطن العربي	42
3-1 الهياكل التنظيمية	42
3-1-1 إدارة الصحة الحيوانية	42
3-1-2 إدارة البحوث والمختبرات البيطرية	43
3-1-3 إدارة مكافحة الأمراض الوبائية	44
3-1-4 إدارة المحاجر البيطرية	44
3-1-5 صحة اللحوم والمسالخ	45
3-1-6 التلقيح الإصطناعي	45
3-1-7 إدارة الأدوية والمستلزمات والمستودعات البيطرية	46
3-1-8 إدارة المراقبة النوعية للأدوية واللقاحات البيطرية والاغذية والعلائق الخاصة بالحيوان	46
3-1-9 إدارة صناعة الأدوية البيطرية	46
3-2 القوى العاملة في مجال الخدمات البيطرية	46

3-2-1 فئة الباحثين المتخصصين في مختلف فروع الطب البيطري	46
3-2-2 فئة المهنيين والاطباء البيطرين واخصائي الانتاج الحيواني	47
3-2-3 القوى الفنية العاملة في القطاع الخاص	48
3-3 التشريعات الخاصة بالصحة الحيوانية والحجر البيطري	49
3-3-1 التشريعات المنظمة لمكافحة أمراض الحيوان	49
3-3-2 القوانين والأنظمة المحجرية لإستيراد وتصدير الحيوانات ومنتجاتها وقانون الحجر الصحي البيطري	49
3-3-3 تشريعات تنظيم الإنتاج الحيواني	50
3-3-4 تشريعات تنظيم ممارسة مهنة الطب البيطري	50
3-3-5 تشريعات استخدام المراعي	51
3-3-6 تشريعات اخرى	51
3-4 الأنشطة الأساسية للخدمات البيطرية	51
3-4-1 الخدمات الوقائية ضد الأمراض(حملات التحصين)	51
3-4-2 إنتاج اللقاحات	52
3-4-3 مكافحة ومعالجة الأمراض غير المعدية وأمراض الطفيليات	52
3-4-4 مسوحات وتقصي وتشخيص الأمراض	54
3-4-5 مراقبة المسالخ وتنفتيش اللحوم	54
3-4-6 خدمات الحجر البيطري	54
3-4-7 خدمات الإرشاد البيطري	54
3-4-8 خدمات التلقيح الإصطناعي	55

الباب الرابع: المعوقات والمشاكل التي تواجه تطوير آداء مؤسسات الخدمة البيطرية	56
4-1 المعوقات الإقتصادية	56
4-2 المعوقات التقنية	58
4-3 المعوقات المتصلة بالكوادر البشرية	60
4-4 المعوقات الادارية	61
4-5 المعوقات التنظيمية والتشريعية	63
الباب الخامس: مداخل تطوير آداء مؤسسات الخدمات البيطرية	65
5-1 تمهيد	65
5-2 مداخل تطوير أداء مؤسسات الخدمات البيطرية	65
5-2-1 تطوير الهياكل التنظيمية الإدارية	65
5-2-2 تحسين منهجية التخطيط	66
5-2-3 تطوير مستويات الخدمات الفنية	67
5-2-4 تشجيع الإستثمار في مجالات الخدمات البيطرية	69
5-2-5 زيادة فعالية التنسيق والتعاون	70
الباب السادس: نماذج لبرامج العمل القطرية لتطوير آداء مؤسسات الخدمات البيطرية بالدول العربية :	71
6-1 برنامج العمل المقترح لتطوير آداء مؤسسات الخدمات البيطرية بالمملكة الأردنية الهاشمية	71
6-2 برنامج العمل القطري لتطوير آداء مؤسسات الخدمات البيطرية بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	80
6-3 برنامج العمل القطري لتطوير آداء مؤسسات الخدمات البيطرية بجمهورية السودان	81

6-4 برنامج العمل القطري لتطوير آداء مؤسسات الخدمات البيطرية بالجمهورية العربية السورية	96
6-5 برنامج العمل القطري لتطوير اداء مؤسسات الخدمات البيطرية في جمهورية العراق	101
6-6 برنامج العمل القطري لتطوير اداء مؤسسات الخدمات البيطرية بالجماهيرية الليبية العربية الاشتراكية العظمي .	106
6-7 برنامج العمل القطري لتطوير اداء مؤسسات الخدمات البيطرية بالمملكة المغربية	107
6-8 برنامج العمل القطري لتطوير اداء مؤسسات الخدمات البيطرية بالجمهورية اليمنية.	112
الباب السابع: خصخصة الخدمات البيطرية:	115
7-1 مقدمة	115
7-2 أهداف الخصخصة	116
7-3 أساليب الخصخصة لمؤسسات القطاع العام	117
7-3-1 العرض للبيع في سوق الأسهم	117
7-3-2 البيع بواسطة طرح العطاءات	117
7-3-3 البيع المباشر	117
7-3-4 المزاد العلني	118
7-3-5 التأجير	118
7-3-6 المشاريع المشتركة	118
7-3-7 عقد الإدارة	118
7-3-8 البناء والتشغيل ونقل الملكية	118
7-3-9 بيع المؤسسة للإدارة/العمال	118
7-4 متطلبات نجاح تنفيذ برنامج الخصخصة	118

7-5 أهمية خصخصة الخدمات البيطرية	119
7-6 الدور المشترك للقطاع العام والخاص في برامج التخصيص	120
7-7- نماذج لخصخصة الخدمات البيطرية في بعض أقطار الوطن العربي	121
7-7-1 جمهورية مصر العربية	121
7-7-2 المملكة الأردنية الهاشمية	123
7-7-3 الجمهورية العربية السورية	124
7-7-4 جمهورية السودان	124
7-7-5 الجمهورية الإسلامية الموريتانية	125
7-7-6 جمهورية العراق	125
7-7-7 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	126
7-7-8 الجمهورية التونسية	126
7-7-9 المملكة المغربية	127
7-8 مجالات تطوير العمل الخاص لتقديم الخدمات البيطرية	128
7-9 العوامل الاساسية اللازمة لوضع القطاع الخاص في مجالات تقديم الخدمات البيطرية	129
7-9-1 التشريعات والقوانين	129
7-9-2 توفير الإمكانات التمويلية	130
7-9-3 التدريب والتأهيل	130
7-9-4 استمرارية سياسة التحرير الاقتصادي	130
7-9-5 تحول الدور المناط بالقطاع العام	131
الباب الثامن: البرنامج المقترح لتطوير آداء مؤسسات الخدمات البيطرية	133
8-1 مبررات البرامج:	133

2-8 أهداف البرنامج ومجالات التطوير	134
(1) مشروع مسح وإستقصاء مرض الإجهاض الساري في المجترات الصغيرة والجمال.	135
(2) مشروع تحسين مناهج التدريب في كليات ومعاهد الطب البيطري في الوطن العربي.	137
(3) مشروع مكافحة الأمراض الوبائية والمستوطنة في الدول العربية	138
(4) مشروع مركز أبحاث ومكافحة الآفات البيطرية في الوطن العربي	141
(5) مشروع أبحاث ومكافحة أمراض الطفيليات بالوطن العربي	144
- الملخص الانجليزي	146
- المراجع	151
- فريق الدراسة	153

مقدمـــة

مقدمة

يمتد الوطن العربي على مساحات شاسعة تختلف في أقاليمها المناخية وبيئاتها مما أتاح الفرصة لتربية أعداد كبيرة من الثروة الحيوانية . وتشير الإحصاءات المتاحة في جدول رقم (1) إلى أن أعداد الثروة لحيوانية في الوطن العربي قد بلغت نحو 302.89 مليون رأس في عام 1996 ، تضم مجموعة الأغنام بنسبة قدرها 50.1٪ ، الماعز 29.24٪ ، الأبقار 15.70٪ ، الجمال 3.96٪ والجاموس بنسبة قدرها 1.00٪ ، كما توضح الإحصاءات المتاحة إلى أن الأغنام بلغت في مجموعها نحو 125.71 مليون رأس كمتوسط خلال الفترة 1989-1993 وتزايدت بنسبة 20.71٪ عن ذلك المتوسط ، إذ بلغت نحو 151.75 مليون رأس في عام 1996.

إضافة إلي ما سبق فإن مجموع أعداد الماعز قد بلغ نحو 68.35 مليون رأس كمتوسط خلال الفترة 1989-1993 وتزايد بنسبة قدرها 29.14٪ إلى أن بلغ نحو 88.57 مليون رأس في عام 1996. كما تزايدت أعداد الأبقار من نحو 40.14 مليون رأس كمتوسط خلال الفترة 1989-1993 حتى بلغت نحو 47.56 مليون رأس في عام 1996 بمعدل زيادة قدره 18.48٪ . كما صاحبت الزيادة أعداد الجاموس والإبل خلال تلك الفترة بمعدل 11.02٪ ، 3.63٪ على الترتيب . وتلاحظ أن هناك تباين في كثافة وأنواع الثروة الحيوانية بالوطن العربي، إذ يحتل السودان المرتبة الأولى بالنسبة للأغنام بنسبة قدرها (31.10٪) ، يليه في ذلك الجزائر بنسبة (11.58٪) ، ثم المغرب بنسبة قدرها (10.72٪) وذلك لعام 1996 ، وكما هو موضح في جدول رقم (2).

أما بالنسبة لأعداد الماعز فإن السودان يحتل المرتبة الأولى بنسبة 49.45٪ في عام 1996، يليه السعودية والمغرب بنسبة 6.01٪ ، 5.26٪ في عام 1996 على الترتيب (جدول رقم 3). وفي مجال أعداد الأبقار ، فإن السودان أيضاً يحتل المرتبة الأولى بنسبة قدرها 69.60٪ في عام 1996، يليه مصر والمغرب بنسبة 6.54٪ ، 5.09٪ على الترتيب. (جدول رقم 4).

كما توضح الإحصاءات المتاحة (جدول رقم 1) أن الدول العربية قد شهدت في عام 1996 إنتاجاً من اللحوم الحمراء بلغ حوالي 3.26 مليون طن ، ونحو 1.70 مليون طن من اللحوم البيضاء ، ونحو 16.39 مليون طن من الألبان و 809.25 ألف طن من البيض إضافة إلى 2.49 مليون طن من الأسماك .

جدول رقم (1):
أعداد المجموعات الرئيسية للثروة الحيوانية ومنتجاتها في الوطن العربي
خلال الفترة 1989-1996

الأعداد :ألف رأس الإنتاج : ألف طن

النوع	متوسط الفترة 89-1993	1994	1995	1996
الأعداد:				
أبقار	40143.16	44589.35	45771.42	47559.19
جاموس	2712.63	2971.59	3089.30	3014.97
أغنام	125714.96	137830.76	140664.20	151751.72
ماعز	68345.61	78020.02	83180.39	88573.61
إبل	11574.42	11886.99	12018.62	11989.79
الإنتاج:				
جملة اللحوم	4034.06	4480.02	4840.89	4963.67
لحوم حمراء	2565.24	2940.39	3111.58	3259.52
لحوم بيضاء	1468.83	1539.63	1729.30	1704.15
الألبان	12849.95	15105.09	15525.90	16392.15
البيض	850.06	799.25	842.09	809.75
الأسماك	2009.92	2146.31	2426.09	2491.87

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية - مجلد رقم (17) ، ديسمبر 1997.

جدول رقم (2):
أعداد الأغنام في الوطن العربي
خلال الفترة 1989-1996

الأعداد :الف رأس

الدولة	متوسط الفترة 89-1993	1994	1995	1996
الاردن	2259.92	2211.00	2182.00	2375.00
الامارات	266.33	333.00	356.00	381.00
البحرين	21.22	22.00	22.20	23.30
تونس	6262.76	6137.00	6222.00	6817.70
الجزائر	17658.64	17841.00	17301.56	17565.00
جيبوتي	428.46	462.61	457.14	462.79
السعودية	6657.80	10249.00	12531.00	9864.06
السودان	24283.20	37145.00	42298.00	47183.00
سوريا	13705.20	11257.00	12093.00	13119.00
الصومال	10080.00	7041.67	6438.67	5656.03
العراق	8876.74	9005.40	5000.00	7520.45
عمان	180.59	253.00	266.70	281.10
فلسطين	-	521.69	445.15	634.49
قطر	137.44	182.00	192.00	200.00
الكويت	147.10	171.56	120.10	125.49
لبنان	331.64	242.98	176.63	293.73
ليبيا	5381.44	6000.00	5100.00	5500.00
مصر	3940.00	3924.00	4220.00	4220.32
المغرب	15258.97	15594.80	16586.20	16266.70
موريتانيا	6158.36	6080.54	5350.00	9634.00
اليمن	3679.16	3677.20	3751.00	3922.40
الجملة	125714.96	137830.76	140664.20	151751.72

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية - مجلد رقم (17) ، ديسمبر 1997.

جدول رقم (3):
أعداد الماعزفي الوطن العربي
خلال الفترة 1989–1996

الأعداد :الف رأس

الدولة	متوسط الفترة 89-1993	1994	1995	1996
الأردن	852.75	814.00	851.90	807.00
الامارات	694.32	861.00	921.00	985.00
البحرين	17.28	19.00	19.10	19.15
تونس	1298.68	1351.00	1205.00	1468.20
الجزائر	2563.71	2543.79	2779.79	2895.00
جيبوتي	504.00	508.00	508.27	509.26
السعودية	3927.40	5385.00	6140.00	5315.09
السودان	19706.40	33319.00	39034.00	43800.00
سوريا	982.20	1035.00	1063.00	1082.00
الصومال	16300.00	13020.83	12196.47	11284.97
العراق	1495.80	1509.01	1509.01	1512.02
عمان	850.18	870.00	886.00	902.30
فلسطين	-	259.20	252.24	269.87
قطر	110.53	158.00	168.00	172.00
الكويت	20.67	37.75	18.51	17.86
لبنان	679.48	418.98	437.63	453.25
ليبيا	1169.80	1260.00	1100.00	1200.00
مصر	4277.20	3027.00	3131.00	3131.24
المغرب	5470.06	4430.70	4423.70	4657.90
موريتانيا	4168.00	3932.46	3460.00	4534.01
اليمن	3257.16	3263.30	3328.00	3557.50
الجملة	68345.61	78020.02	83180.39	88573.61

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية – مجلد رقم (17) ، ديسمبر 1997.

جدول رقم (4):
أعداد الأبقار في الوطن العربي
خلال الفترة 1989-1996

الأعداد :الف رأس

الدولة	متوسط الفترة 89-1993	1994	1995	1996
الأردن	52.73	61.20	58.20	61.60
الامارات	63.88	78.00	83.00	89.00
البحرين	13.78	13.50	13.66	12.70
تونس	634.74	662.00	654.00	660.10
الجزائر	1351.24	1269.00	1267.00	1228.00
جيبوتي	184.40	213.42	246.77	266.45
السعودية	206.00	234.00	268.00	220.39
السودان	23180.60	30077.00	31669.00	33103.00
سوريا	759.20	721.00	775.00	810.00
الصومال	2660.00	1500.00	1250.00	1500.00
العراق	1436.00	1354.38	1000.00	1172.14
عمان	216.99	223.00	233.50	244.50
فلسطين	-	10.17	10.81	11.59
قطر	10.38	13.00	14.00	14.00
الكويت	16.98	13.25	20.00	10.93
لبنان	118.10	77.00	59.79	63.39
ليبيا	125.60	140.00	145.00	145.00
مصر	3350.50	2752.00	3226.00	3106.98
المغرب	3234.55	2484.60	2489.50	2420.50
موريتانيا	1374.60	1552.00	11250.00	1238.00
اليمن	1152.89	1151.00	1174.00	1180.93
الجملة	40143.16	44589.35	45771.42	47559.19

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية - مجلد رقم (17) ، ديسمبر 1997.

وقد تلاحظ من البيانات المتاحة إلى أن الطلب المحلي لتلك المنتجات يفوق كثيراً معدلات الإنتاج مما ينتج عنه وجود فجوة غذائية لتلك المنتجات الحيوانية ، كما سيرد لاحقاً عند تحليل المعلومات والبيانات الخاصة بهذه الدراسة.

وقد أدى وجود هذه الفجوة الغذائية في بعض الدول العربية إلى إستيراد كميات كبيرة من المنتجات الحيوانية والحيوانات الحية إلي الوطن العربي . وظلت تلك الواردات في إزدياد مستمر نسبة للزيادة المضطردة في أعداد السكان وإرتفاع المستوى المعيشي والغذائي لغالبية السكان في معظم الدول العربية.

ومما لا شك فيه أن الزيادة الكبيرة في أعداد الثروة الحيوانية بالدول العربية ، وكذلك دخول أعداد كبيرة من الحيوانات الحية من مختلف السلالات من دول آسيا وأوروبا وأمريكا إلي الوطن العربي ، قد أدى إلى إنتشار الكثير من الأمراض والافات الوافدة مما يستدعي إيلاء المزيد من العناية للخدمات البيطرية ودعمها حتى يمكن مكافحة الأمراض السارية والمتوطنة ودرء أخطار الأمراض الوافدة. ويستدعي الأمر في كثير من الآحايين تأمين مستلزمات الاكتشاف المبكر للأمراض والعلاج والوقاية ووسائل الحركة للمستشفيات والمستوصفات الطبية البيطرية. وإنشاء ودعم المختبرات لتشخيص الأمراض وإنتاج المواد البيولوجية بالمواصفات الجيدة ، ودعم المحاجر البيطرية وتجهيزها .

كما يستلزم الأمر إصدار القوانين واللوائح التي تدعم العمل البيطري والإهتمام بالإرشاد البيطري والتوعية الإعلامية والتثقيف البيطري لمربى الحيوان ، إضافة إلى تشجيع القطاع الخاص لإرتياد الإستثمار في تلك المجالات خاصة إنشاء العيادات والمستوصفات العلاجية والمختبرات ومصانع الأدوية واللقاحات البيطرية.

لقد أولت المنظمة العربية للتنمية الزراعية إهتماماً كبيراً بتنمية الثروة الحيوانية في الوطن العربي من خلال أعدادها لمجموعة من الدراسات والندوات العلمية والحلقات التدريبية في مجال أمراض الحيوان ، وإنتاج الأدوية واللقاحات والعقاقير الطبية ، وتوحيد القوانين والأنظمة المحجرية لإستيراد وتصدير الحيوانات ومنتجاتها . كما قامت المنظمة بتنفيذ مجموعة من المشروعات الإنمائية في عدد من الدول العربية في مجالات الخدمات الصحية ، ودعم الخدمات والمحاجر البيطرية ، اضافة إلى مكافحة بعض الأمراض والافات كذبابة الدودة الحلزونية الآسيوية في بعض الدول العربية كالعراق ، ودول مجلس التعاون للخليج العربي.

وإدراكاً من المنظمة العربية للتنمية الزراعية بأهمية الخدمات البيطرية في دفع عجلة تنمية الثروة الحيوانية ، فقد إرتأت القيام بهذه الدراسة بهدف تقويم الوضع الراهن للخدمات البيطرية في المنطقة العربية ، والقاء الضوء على أهم المعوقات والمشاكل التي تواجه تطوير آداء مراكز الخدمات البيطرية في الوطن العربي . كما تعرضت الدراسة إلى نماذج لخصخصة الخدمات البيطرية في الوطن العربي ، مع التأكيد على أهمية دور القطاع العام في الرقابة والحفاظ على نوعية الخدمات التي يتم توفيرها وتكلفتها ، كما أشارت الدراسة في خاتمتها إلى مجموعة من المشروعات التي تستهدف تطوير آداء مؤسسات الخدمات البيطرية في الوطن العربي.

موجز الدراسة

الموجز

إدراكاً لأهمية الثروة الحيوانية في الإنتاج الزراعي في الوطن العربي ، وأهمية دفع عملية التنمية في هذا القطاع الهام بمختلف مجالاته ، قامت المنظمة العربية للتنمية الزراعية بإعداد هذه الدراسة القومية التي تهدف إلى تحليل الوضع الراهن لمستويات أداء مؤسسات الخدمات البيطرية في الوطن العربي، وتحديد أهم المشاكل والمعوقات التي تحد من تطور مراكز الخدمات البيطرية . كما تعرضت الدراسة إلى الآثار المترتبة على خصخصة الخدمات البيطرية مع الإحاطة بنوع الخدمات التي شملتها الخصخصة ودور القطاع العام في الرقابة . وأحاطت الدراسة بأهمية تحديث وسائل تقصي الأمراض ودراسة وبائيتها والتقنيات الحديثة التي يلزم إدخالها لوضع إستراتيجيات السيطرة على الأمراض وإدخال النظم الحديثة في جمع وتحليل المعلومات ونشرها وتبادلها على مستوى أقطار الوطن العربي.كما أوضحت الدراسة الملامح الرئيسية على المستويين القطري والقومي لتطوير أداء مؤسسات الخدمات البيطرية. وتناولت مقدمة الدراسة بعض الإحصاءات الخاصة بإعداد وإنتاج المجموعات الرئيسية للثروة الحيوانية في الوطن العربي.

وتطرق الباب الأول إلى الوضع الراهن للثروة الحيوانية في الوطن العربي حيث نجد أن الثروة الحيوانية في المنطقة العربية تقدر بنحو 47 مليون رأس من الأبقار و 151 مليون رأس من الأغنام و 88 مليون رأس من الماعز و 3 مليون رأس من الإبل و 12 مليون رأس من الحيوانات الثدية والداجنة.

ويساهم قطاع الإنتاج الحيواني بفعالية في الأنشطة الإقتصادية لعدد من أقطار الوطن العربي . وتتراوح مساهمته في مجمل الإنتاج الزراعي ما بين 25.3٪ كما في لبنان إلى أكثر من 75٪ كما في الكويت. ويساهم قطاع الإنتاج الحيواني مساهمة كبيرة في إجمالي الناتج المحلي لعديد من الدول العربية وتتراوح هذه المساهمة بين حوالي 8٪ في الاردن إلى حوالي 35٪ في السودان . وتعد بعض الأقطار مصدراً رئيسياً للحيوانات الحية ومنتجاتها كما هو الحال في السودان والصومال وسوريا . وبلغت نسبة مساهمة قطاع الإنتاج الحيواني حوالي 36٪ و38٪ من قيمة الصادرات الغذائية للدول العربية لعامي 1995 و 1996 على الترتيب . وعلى الرغم من الأعداد الهائلة للثروة

الحيوانية في الوطن العربي إلا أن هناك فجوة غذائية في المنتجات الحيوانية نتيجة ضعف الإنتاجية لقطاع الثروة الحيوانية الذي يعتمد نسبة كبيرة منه على النظام الرعوي التقليدي والحيوانات ذات التراكيب الوراثية قليلة الإنتاج . هذا بالاضافة لآثار إنتشار أمراض الحيوان . وتؤثر هذه العوامل على معدلات الولادة ومعدلات الإستبدال ومعدلات النمو ومدة النضج الجنسي والإخصاب، علاوة على إزدياد نسبة النفوق وتعثر نمو قطاع الإنتاج المكثف نتيجة النقص الكمي والنوعي للأعلاف.

وناقش الباب الثاني الأمراض الحيوانية السائدة في الوطن العربي وآثارها على مسارات التجارة العربية . وأشار إلى أن الثروة الحيوانية ما زالت تعاني من وبائيات وأمراض تم إستئصالها في كثير من أنحاء العالم . وأهم هذه الأمراض الحمى القلاعية، الإجهاض المعدي ، الطاعون البقري ، طاعون المجترات الصغيرة ، جدري الضأن والماعز ، الحمى الفحمية ، التسمم الدموي ، السل البقري ، جدري الإبل ، طاعون الخيل ، داء الكلب . إضافة إلى أمراض طفيليات الدم و أمراض الديدان المعدية والمعوية والكبدية ، والآفات والحشرات والقراد . وأمراض البيئة الناتجة عن نقص المعادن النادرة وأمراض التسمم الغذائي والتسمم المعوي ومرض ذات الرئة الساري في الأبقار وذات الرئة الساري في الماعز وأمراض الدواجن .

وتؤدي هذه الأمراض إلى خسائر إقتصادية كبيرة بسبب النفوق والإجهاض وقلة الإنتاج والتكاليف المتزايدة لتغطية منصرفات التحصينات اللازمة ، إضافة إلى عرقلة مسارات التجارة البينية . وتقوم الدول العربية في معظمها بتجهيز المنشآت التي تستخدم في إنتاج اللقاحات وتوفير الاجهزة والمعدات اللازمة لتشخيص الأمراض وإنتاج اللقاحات، إضافة إلى تدريب الكوادر الفنية اللازمة في تقنيات التشخيص المخبري وإنتاج اللقاحات، إضافة إلى القيام بمسوحات الأمراض والمشاركة في الفرق العاملة في مجالات التحصين.

وبالنسبة لأثر الأمراض الحيوانية على حركة التجارة العربية فتقدر خسائر الإنتاج نتيجة الأمراض بنحو 30٪ - 35٪ ولكن الأثر الأكثر سلبية نتيجة لتلك الأمراض يتصل بتوقف أو التقليل من حجم الصادر من الحيوانات الحية ومنتجاتها من بعض الدول العربية كالصومال وموريتانيا والسودان ، نتيجة عدم إستيفاء الشروط الصحية . وتشير الدراسة في هذا الصدد إلي أهمية إعداد إستراتيجية مرنة للسيطرة على الأمراض والإلتزام

بقوانين الحجر الصحي حتي يمكن تعزيز حركة الحيوانات من خلال التجارة العربية البينية.

وتطرق الباب الثالث للوضع الراهن لمؤسسات الخدمات البيطرية في الوطن العربي ، فأوضح أن التوجهات العربية لتقديم تلك الخدمات تركز على مجموعة من المجالات تشتمل على الصحة الحيوانية ، البحوث والمختبرات ، مكافحة الأمراض الوبائية ، المحاجر البيطرية والتلقيح الإصطناعي.

ففي مجالات الصحة الحيوانية فإن المستشفيات البيطرية تقوم بتلك المهام الخاصة بحملات التحصين ضد الأمراض الوبائية ، وعلاج الحالات المرضية ، اضافة إلى علاج الطفيليات الداخلية والخارجية.

وفي مجالات البحوث والمختبرات فإن التركيز يتصل بالتشخيص المخبري للأمراض الحيوانية ، وإنتاج اللقاحات المختلفة للتحصين من الأمراض الوبائية والمعوية ، وإنتاج المواد البيولوجية، اضافة الى القيام بالبحوث التطبيقية واجراء الدراسات وتدريب الكوادر والأطر الفنية.

وبالنسبة لمجالات الأمراض الوبائية ، فإن الأجهزة الفنية تهتم بإجراء المسوحات القطرية وذلك لتحديد مدى إنتشار تلك الأمراض وبالتعاون والتنسيق مع مراكز الابحاث والصحة الحيوانية والمحاجر ، اضافة الى التخطيط والاشراف على حملات التحصين والمساعدة والمشاركة في وضع سياسات وخطط مكافحة الأمراض وتحديد وبائيات الأمراض وإعداد خرائط توزيع الأمراض مع تحليل احتمالات حدوث الأمراض واقامة برامج الانذار المبكر وتحديد الآثار الإقتصادية ودراسة جدوى المكافحة.

وتعني الأجهزة الفنية الخاصة بالمحاجر البيطرية وصحة اللحوم بمجموعة من المهام من بينها إنشاء وإدارة والاشراف على المحاجر البيطرية بغرض مراقبة حركة الماشية وتعزيز الإجراءات الصحية لمنع انتشار الأمراض عبر الحدود ، إضافة إلى استحداث قوانين الحجرالصحي البيطري حسب المتغيرات الإقليمية والدولية وتنفيذ سياسة تجارة الماشية ومنتجاتها واستخراج ومراقبة الشهادات الصحية للوارد والصادر.

وفي مجالات التلقيح الإصطناعي، فإن الجهود العربية في معظم الأحيان تتجه نحو تحسين التركيب الوراثي للقطيع الوطني لرفع الكفاءة الإنتاجية ، وأعداد سياسات تربية

محددة لإنتاج حيوانات عالية الإنتاجية ومتأقلمة مع البيئة المحلية.

كما أن هناك في معظم الدول العربية أنشطة تتصل بتوفير الأدوية والمستلزمات الطبية، اضافة إلى انشطة الرقابة على تلك الأدوية واللقاحات والعلائق المركزة المستوردة والمنتجة محلياً للتأكد من مطابقتها للمواصفات المطلوبة .

وفي مجالات القوى الفنية العاملة في الخدمات البيطرية ، فقد أوضح الباب الثالث أن هناك نقصاً في فئة الباحثين المتخصصين الذين يعملون في مجالات الأبحاث وإنتاج اللقاحات والتدريب في الجامعات والمعاهد العليا، ومما يزيد الأمر سوءاً أن تلك المجموعة ، على قلة اعدادها تعاني من ضعف الحوافز المادية ونقص المعدات والتجهيزات ، مما أدى إلى هجرة الكثير من هذه العقول إلى خارج الوطن العربي.

كما أن أعداد متزايدة من تلك الفئة بدأت عملها في القطاع الخاص العربي لتوفر الحوافز المادية والاجواء العلمية والبحثية المناسبة ، خاصة في مجالات صناعة الدواء واللقاحات التي بدأت تزدهر في بعض الدول العربية. وأشار الباب إلى إتجاهات خصخصة صناعة الدواء واللقاحات وهو إتجاه تنموي سليم يمكن من خلاله سد الفجوة الحالية بين الكميات المنتجة والحاجة الفعلية للقاحات البيطرية في الوطن العربي ، كما يؤدي ذلك الإتجاه إلى الإرتقاء بالإنتاج وتحسين مستوى جودة المنتجات.

وتطرق الباب الرابع إلى معوقات ومشاكل تطوير أداء مؤسسات الخدمات البيطرية ومنها المشاكل الإقتصادية التي تواجه عدداً كبيراً من الأقطار العربية مما أدى إلى صعوبة الوفاء بتقديم الخدمات البيطرية على الوجه المطلوب . كما أدي نقص التمويل الحكومي إلى تدهور خدمات الأبحاث البيطرية وإنتاج اللقاحات مما يهدد بتدهور مستوى السيطرة علي الأمراض الوبائية.

كما أن هناك المعوقات التقنية التي تجابه مواكبة التطور العلمي السريع في كافة المجالات والذي يستلزم التحديث المستمر للمعدات والأجهزة في المختبرات والمراكز والمستشفيات ومؤسسات التدريب في المعاهد الكليات والجامعات، كما أشار الباب إلى المعوقات المتصلة بالكوادر البشرية خاصة في مجالات التدريب وتوفير المناخ الملائم للعمل وتحسين الأداء. وهناك المعوقات الإدارية التي تعترض مسارات العمل البيطري وتكاملية الأداء مما يستلزم التنسيق فيما بين المختبرات والبحوث البيطرية وخدمات صحة الحيوان

ومكافحة الأوبئة والحجر الصحي ، وإحداث العلاقة المستمرة بين الطبيب البيطري في الحقل والأخصائي في المختبر. كما أن هناك المعوقات التشريعية والتنظيمية التي تواجه تقنين وتنظيم العمل البيطري و اجراءات الحجر الصحي وكذلك تقنين عمل الطبيب البيطري الخاص.

وأشار الباب الخامس إلى مداخل تطوير أداء مؤسسات الخدمات البيطرية مشتملة على مداخل تطوير الهياكل التنظيمية وتحسين منهجية التخطيط وتطوير مستويات الخدمات الفنية ، إضافة إلى تشجيع الإستثمار في مجالات الخدمات البيطرية وزيادة فعالية التنسيق والتعاون.

وتعرض الباب السادس الى برامج تطوير أداء مؤسسات الخدمات البيطرية، بالدول العربية حيث تهدف تلك البرامج الى رفع كفاءة الخدمات البيطرية في مجالات مكافحة الاوبئة وتقوية وتدعيم المحاجر البيطرية وتقويم آداء المختبرات البيطرية ، وتطوير ودعم معامل إنتاج اللقاحات وتعزيز التدريب البيطري في المعاهد والجامعات لرفع مستوى الخريج بالتركيز على التدريب العملي وتشجيع ولوج القطاع الخاص في مجال تقديم الخدمات البيطرية ، إضافة إلى مجالات إنتاج اللقاحات والأدوية البيطرية.

وتطرق الباب السابع لخصخصة الخدمات البيطرية في الوطن العربي ، مشيراً لمجموعة سياسات وبرامج الإصلاح الإقتصادي التي تبنتها معظم الدول العربية ، وإلى مضمون برامج التعديلات الهيكلية . وإستعرض الباب أهداف وأساليب الخصصة ومتطلبات تنفيذ برامجها والدور المشترك للقطاع العام والخاص في برامج الخصخصة ، وآثارها الإيجابية وخطواتها العامة والسياسات المرتبطة بها . وأشار الباب الى نماذج لخصخصة الخدمات البيطرية في بعض الدول العربية حيث تبين أن هناك إتجاهاً متزايداً للإعتماد على الأطباء الخواص في تقديم الخدمات البيطرية للمربين ، خاصة وإن نسبة الأطباء البيطريين الخواص في بعض أقطار الوطن العربي تتراوح ما بين 18٪ إلى 74٪ .

وأخيراً تعرض الباب لمجالات تطوير العمل الخاص لتقديم الخدمات البيطرية خاصة فيما يتصل بأهمية التركيز على تحسين مستويات التدريب للأطباء البيطرين وتأهيلهم بما يتناسب ودورهم المستقبلي في الإشراف على تنفيذ البرامج المتصلة بتلك الخدمات ،

اضافة إلى أهمية تخصيص المزيد من الإستثمارات لتحسين وتطوير الخدمات البيطرية خاصة في مجالات نظم المعلومات وفتح المجال للقطاع الخاص للمشاركة من خلال قيام مؤسسات التمويل للمساهمة في تلك الانشطة، وأهمية سن القوانين والتشريعات وانشاء الاجهزة الرقابية لضمان سير تقدم الخدمات البيطرية بالكفاءة والدقة المطلوبتين في سوق تتسم بالمنافسة .

وأخيراً إستعرض الباب الثامن من الدراسة برنامج تطوير أداء مؤسسات الخدمات البيطرية في الوطن العربي . ويشتمل البرنامج على عدد من المشروعات على النحو التالي :

- مشروع مسح واستقصاء مرض الاجهاض المعدي في المجترات الصغيرة والجمال في سوريا ولبنان والامارات العربية المتحدة والعراق وليبيا . وتقدر تكلفته بحوالي 525 ألف دولار.
- مشروع تحسين مناهج التدريب في كليات ومعاهد الطب البيطري في الوطن العربي بتكلفة تقدر بحوالي 90 ألف دولار .
- مشروع مكافحة الأمراض الوبائية والمستوطنة في الدول العربية ، بتكلفة تقدر بحوالي 3.3 مليون دولار أمريكي .
- مشروع إنشاء مراكز لأبحاث ومكافحة الآفات البيطرية بالوطن العربي تهتم بصفة اساسية بأبحاث القراد وذبابة الديدان الحلزونية الآسيوية وذبابة التسي تسي، وذبابة الحقل وأنواع الذباب الاخرى، بتكلفة تقدر بحوالي 8.9 مليون دوار أمريكي .
- مشروع أبحاث ومكافحة أمراض الطفيليات بالوطن العربي ، بتكلفة تقدر بحوالي 300 ألف دولار أمريكي .

الباب الأول
الوضع الراهن للثروة الحيوانية في الوطن العربي

الباب الأول

الوضع الراهن للثروة الحيوانية في الوطن العربي

بالرغم مما يتميز به الوطن العربي من ثروة حيوانية هائلة ومتنوعة ، إلا أنه يعاني من نقص في منتجاتها وذلك لضعف القدرات الإنتاجية في قطاع الثروة الحيوانية الذي يعتمد بدوره بصفة أساسية على النظام التقليدي للإنتاج ونظم تربية الحيوان . كما أن هناك عوامل أخرى عديدة تساهم في إنخفاض إنتاجية الوحدة الحيوانية من الألبان واللحوم ، وتضم تلك العوامل النقص الكمي والنوعي للموارد العلفية وضعف الإنتاج نتيجة التراكيب الوارثية وإنتشار الأمراض . وتؤثر تلك العوامل على الإنتاج بصورة مباشرة أوغير مباشرة من خلال تأثيرها على معدلات الولادة ، ومعدلات الإستبدال ، ومعدلات النمو ، ومؤشرات النضج الجنسي وصفات الإخصاب. وعلى سبيل المثال يقدر إنتاج الألبان للسلالات المحلية في الوطن العربي خلال فترة 305 يوماً بحوالي 1144 كجم مقارنة بحوالي 3615 كجم – أي ما يوازي الثلاثة أضعاف – للسلالات الأجنبية وحوالي 1960 كجم للخلطان من الأبقار .

وفي عام 1996 بلغ إجمالي إنتاج الوطن العربي من اللحوم الحمراء والألبان حوالي 3.26 مليون طن و 16.39 مليون طن على الترتيب ، في حين بلغ المتاح للإستهلاك من اللحوم الحمراء والألبان في الوطن العربي في ذات العام حوالي 3.59 مليون طن و 25.66 مليون طن على التوالي. وبناء على تلك الإحصاءات فإن الفجوة الغذائية لتلك المنتجات في عام 1996 قد بلغت حوالي 333.4 ألف طن من اللحوم الحمراء ، تقدر قيمتها بحوالي 623.46 مليون دولار أمريكي . كما تقدر الفجوة الكمية للألبان في ذات العام بحوالي 9.27 مليون طن ، وتقدر قيمتها بحوالي 2.39 مليار دولار . كما أنه في ذات العام قدرت قيمة الفجوة للحوم البيضاء في الوطن العربي بحوالي 285.53 مليون دولار ولبيض المائدة بحوالي 78.78 مليون دولار أمريكي.

و يتضح من التحليل السابق الزيادة المتواترة للطلب على المجموعات السلعية الحيوانية مقارنة بما يتم إنتاجه ، مما أدى إلى الإعتماد على الإستيراد من الخارج لسد النقص في المنتجات الحيوانية.

ومما لا شك فيه أن معظم الدول العربية تبذل جهوداً حثيثة على المستويات القطرية لتطوير الثروة الحيوانية ورفع إنتاجية الوحدة الحيوانية عن طريق تطوير طرق التربية وتحسين التراكيب الوراثية وتحسين الموارد العلفية وتحسين مستويات التغذية ومستوى ونوعية الخدمات البيطرية ومكافحة أمراض الحيوان الوبائية والمستوطنة.

1-1 مصادر الثروة الحيوانية :

الوطن العربي غني بالثروة الحيوانية من حيث العددية والتنوع إذ تقدر أعداد الثروة الحيوانية في عام 1996 بنحو 47.56 مليون رأس من الأبقار ، ونحو 151.75 مليون رأس من الأغنام ، ونحو 88.57 مليون رأس من الماعز ، وتقدر أعداد الجاموس بنحو 3.01 مليون رأس ، والإبل بنحو 11.99 مليون رأس ، إضافة إلى الفصائل الأخرى من سلالات الثروة الحيوانية.

و يتضح من الجدول رقم (1-1) أن هناك تبايناً كبيراً في أعداد الثروة الحيوانية وتوزيعها بين الدول العربية ، خاصة بالنسبة للمجموعات التي تمثل المصادر الرئيسية لإنتاج اللحوم وتشمل الأبقار والأغنام والماعز . ويحتل السودان المرتبة الأولى إذ بلغ أعداد ما يحظى به من أبقار وأغنام وماعز في عام 1996 نحو 124.10 ملون رأس . يليه المغرب بنحو 23.34 مليون رأس ، والجزائر بنحو 21.69 مليون رأس ، والصومال بنحو 18.44 مليون رأس ، وموريتانيا بنحو 15.41 مليون رأس والسعودية بنحو 15.39 مليون رأس.

وتشير الإحصاءات المتاحة إلى أن أعداد الثروة الحيوانية قد شهدت معدلات زيادة ملحوظة خلال الفترة 1989-1996 بلغت أقصى معدلاتها السنوية للماعز بنسبة 5.32٪ ، تليها الأغنام بنسبة 3.84٪ ثم الأبقار بنسبة 3.45٪.

1-2 سلالات الثروة الحيوانية :

1-2-1 سلالات الأبقار :

يمكن تقسيم سلالات الأبقار المحلية في الوطن العربي حسب شكلها الظاهر إلى مجموعتين رئيسيتين ، المجموعة الأولى يتم تربيتها ورعايتها في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، وهي مجموعة تتميز بإستقامة الظهر وعدم وجود سنام ظاهر ، وتضم تلك

جدول رقم (1-1):
أعداد المجموعة الرئيسية للثروة الحيوانية في الأقطار العربية
عام 1996

(ألف رأس)

الدولة	أعداد الأبقار	أعداد الأغنام	أعداد الماعز	أعداد الإبل
الأردن	61.60	2375.00	807.00	18.00
الإمارات	89.00	381.00	985.00	169.00
البحرين	12.7	23.30	19.15	1.22
تونس	660.10	6817.70	1468.20	35.53
الجزائر	1228.00	17565.00	2895.00	136.00
جيبوتي	266.45	462.79	509.26	64.99
السعودية	220.39	9864.06	5315.09	610.72
السودان	33103.00	47183.00	43800.00	3039.00
سوريا	810.00	13119.00	1082.00	7.10
الصومال	1500.00	5656.03	11284.97	6172.36
العراق	1172.14	7520.45	1512.02	4.00
سلطنة عمان	244.5	281.10	902.30	108.80
فلسطين	11.59	634.49	269.87	-
قطر	14.00	200.00	172.00	49.00
الكويت	10.93	125.49	17.86	1.09
لبنان	63.39	293.73	453.25	0.47
ليبيا	145.00	5500.00	1200.00	100.00
مصر	3106.98	4220.32	3131.24	130.62
المغرب	2420.50	16266.70	4657.90	38.890
موريتانيا	1238.00	9634.00	4534.01	1124.00
اليمن	1180.93	3922.40	3557.50	179.00
الجملة	47559.19	151751.72	88573.61	11989.79

المصدر : الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية - مجلد رقم (17)، المنظمة العربية للتنمية الزراعية - الخرطوم (1997).

المجموعة السلالات العربية كسمراء الأطلس ، سوداء مكناس ، شقراء والماس – زعير، وهي سلالات تربي في المملكة المغربية . كما تضم المجموعة سمراء الأطلس في الجزائر، وبنية الأطلس في تونس والشامي في سوريا، وسلالة أطلس بالجماهيرية الليبية والسلالة البلدية بجمهورية مصر العربية .

أما المجموعة الثانية فهي تشمل أبقار الزيبو التي تتميز بالسنام الكبير واللبب وذات قرون قصيرة إلى متوسطة . وتتضمن هذه المجموعة السلالات العربية مثل كنانة وبطانة في السودان ، دوارا ، بوران ، قسارا في الصومال ، وزيبومور وزيبوبيل في موريتانيا .

وتمثل أبقار الزيبو أكبر مجموعة من السلالات في المنطقة العربية وهي تتواجد بكثافة في شمال السودان والصومال وشبه الجزيرة العربية .

وكما هو معلوم ، فإن الأبقار المحلية تتميز بتأقلمها للظروف البيئية المحلية ونمط الإنتاج حيث تتعرض إلى فترات طويلة من نقص الغذاء والمشي لمسافات طويلة بحثاً عن الكلأ والماء، إضافة إلى تعرضها المستمر للأمراض المستوطنة. ونظراً لتلك الظروف غير الملائمة فإن إنتاج السلالات المحلية يعتبر منخفضاً قياساً بإنتاج السلالات السائدة في الدول المتقدمة.

ويوضح الجدول رقم (1-2) الصفات الإنتاجية لسلالات الأبقار المحلية والهجين والاجنبية ، والتي تشمل الوزن ، والعمر عند أول ولادة، والفترة بين الولادتين . حيث يتبين أن الوزن عند عمر 6 أشهر للسلالة الأجنبية يكاد يكون ضعف مثيله للسلالات المحلية . كما أن الإحصاءات المتاحة توضح الفارق في الأوزان بين السلالات المحلية والهجين والسلالات الاجنبية عند عمر سنة وعند النضوج . وتشير الإحصاءات أيضاً إلى أن العمر عند أول ولادة يزيد في حالة السلالة المحلية (40 شهراً) قياساً بالسلالة الأجنبية (33 شهراً) . كما أن الفترة بين الولادتين تعتبر قصيرة بالنسبة للسلالة الاجنبية (408 يوماً)، في حين أنها تبلغ بالنسبة للسلالة المحلية حوالى (430 يوماً).

1-2-2 سلالات الأغنام :

تمثل الأغنام المصدر الرئيسي للحوم المفضلة في معظم الدول العربية، كما أنها مصدر هام للألبان والصوف .

جدول رقم (1-2):

الصفات الإنتاجية لسلالات الأبقار المحلية والهجين و الأجنبية في الوطن العربي

السلالات / الصفات الإنتاجية	السلالات المحلية	الهجين	السلالات الأجنبية
الوزن عند 6 أشهر (كجم)	80	125	151
الوزن عند سنة (كجم)	153	211	237
الوزن عند النضوج (كجم)	362	335	460
العمر عند أول ولادة (شهر)	40	33.2	33
الفترة بين ولادتين (يوم)	430	450	408

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية- خطط تنفيذية لتحسين سلالات الأبقار والأغنام والماعز المحلية.، الخرطوم ، مارس 1989.

ويمكن تقسيم الأغنام إلى مجموعات رئيسية حسب غطاء الجسم وشكل الذيل ، فالأغنام ذات الشعر القصير تتواجد في السودان وموريتانيا، أما أن الأغنام ذات الشعر الطويل فتوجد في السعودية (سلالة النجدي) . إضافة إلى غطاء الجسم هناك التباين في شكل الذيل ، متمثلاً في العجز الغليظ كما في الصومال وسلالة تبوزا بالسودان ، وهي السلالات ذات شعر قصير أيضاً . أما السلالات ذات الصوف الخشن والذيل الغليظ فإنها توجد في عدد من الدول العربية من بينها العراق ، سوريا ، مصر والأردن ودول الخليج العربي.

إضافة إلى التباين في الشكل الظاهري بين سلالات الأغنام العربية هناك تباين ملحوظ في الصفات الإنتاجية للسلالات المتاحة في الدول العربية . وكما هو موضح في الجدول رقم (1-3) فإن أثقل السلالات وزناً هي أغنام الكبابيش والدباسي في (السودان) ، بينما اخفها وزناً هي سلالة الدمان في (المغرب).

1-2-3 سلالات الماعز:

يمكن تقسيم سلالات الماعز إلى ثلاثة أقسام رئيسية حسب الإرتفاع عند الكتف أو وزن الجسم فهناك السلالات الكبيرة مثل الماعز الشامي والجبلي في سوريا ، والنوبي في السودان . كما أن هناك السلالات القزمية (dwarf) مثل الماعز النيلي في جنوب السودان . وهناك سلالات تتميز بحجم وسط بين النوعين المذكرين آنفاً.

وكما هو موضح في جدول رقم (1-4) فإن سلالة الماعز الشامي تعتبر من أفضل السلالات العربية حيث تتميز بكبر الجسم والإنتاج الوفير للحليب ، حيث يبلغ الوزن عند النضوج نحو 65 كغ للذكور ، ونحو 45 كغ للإناث. وتأتي في المرتبة الثانية السلالات التونسية (المحلي والنوبي والمالطي). وتعتبر الماعز النيلي في السودان من أصغر السلالات حجماً، إذ يبلغ وزن الذكور نحو 25 كغ والإناث نحو 17 كغ. وبالنسبة لإنتاج الحليب فإن المعلومات المتوفرة تشير إلى أن سلالة الماعز الشامي أيضاً تأتي في المقدمة إذ يبلغ إنتاجها من الحليب السائل حوالي 375 كغ ، وقد يصل إلى 500 كغ في العام.

جدول رقم (1-3):

بعض الصفات الإنتاجية لسلالات الأغنام المحلية في الوطن العربي

السلالة	الوزن (كغ) عند النضج	العمر (شهر) عند أول ولادة
العواسي	75	24
النجدي	74	16
الكردي	63	24
الحمداني	83	24
أسود تيبار	80	24
أولاد جلال	70	24
الدمان	46	12
تمحضيت	65	12
الكبابيش	90	15
الدباسي	90	14
البرقي	68	22
الأوسيمي	60	19

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، خطط تنفيذية لتحسين سلالات الأبقار والأغنام والماعز المحلية ، 1989.

جدول رقم (1-4):

بعض الصفات الإنتاجية لسلالات الماعز المحلية في الوطن العربي

السلالة	الوزن (كغ) عند النضج	اعمر (شهر) عند أول ولادة
الجبلي الأسود	49	21
الشامي	65	18
البرقي	-	18
النوبي	40	11
النيلي	25	11

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، خطط تنفيذية لتحسين سلالات الأبقار والأغنام والماعز المحلية ، 1989.

3-1 نظم الإنتاج :

يتميز الوطن العربي بإتساع رقعته الجغرافية فهو يمتد على قارتي آسيا وأفريقيا حيث تبلغ مساحته نحو 1402 مليون هكتار ، وتمتد حدوده من المحيط الأطلسي غرباً ، إلى الخليج العربي شرقاً ، كما تمتد حدوده جنوباً من خط الإستواء حتى البحر الأبيض المتوسط شمالاً . ولقد أدت تلك السعة الجغرافية لتنوع مناخ الوطن العربي بين المناخ الإستوائي وشبه الإستوائي في جنوبه ومناخ البحر الأبيض المتوسط في أجزائه الشمالية . ويقع الجزء الأكبر من الوطن العربي ضمن المناطق الجافة وشبه الجافة مع وجود صحاري شاسعة. كما تتميز بعض أجزاء المنطقة العربية بدرجات حرارة ورطوبة عالية في بعض مواسم السنة .

وقد نتج عن تلك العوامل السالفة الذكر أنماط للإنتاج الحيواني يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام رئيسية على النحو التالي :

1-3-1 النمط الرعوي التقليدي :

يعتبر هذا النظام الرئيسي لتربية الحيوان في مجموعة من الدول العربية من بينها السودان. ويتميز هذا النظام بتحرك القطعان لمسافات طويلة بحثاً عن الكلأ والماء إلى أن تستقر في مواقع حول المصادر الدائمة للمياه خلال فترتي الشتاء والصيف.. ويسود هذا النظام أيضاً في سوريا حيث تتم تربية الأغنام بالدرجة الأولى في البادية السورية ، اضافة إلى الماعز والجمال. وعلى حسب التجربة السورية فإن هذا النظام يتضمن الترحال إلى خارج البادية ، فيما يسمى بـ (التغريب) ومن ثم إلى داخل البادية فيما يسمى بـ (التشريق)، وذلك إعتماداً على المراعي الطبيعية لتغذية الحيوان . وكما هو معلوم فإن نجاح هذا النظام يعتمد بدرجة كبيرة على نسبة هطول الأمطار وتوفر المراعي وكفاءة أدائها، وتوفير الخدمات و الرعاية البيطرية من قبل الدولة.

2-3-1 نمط الحيازات الصغيرة (المنزلي):

ينتشر هذا النمط في القرى وبعض المدن ، ويعتمد على تربية أعداد محدودة من الحيوانات كالأبقار والأغنام والماعز ، كما تستغل المنتجات الحيوانية من لحوم وألبان في تأمين الإكتفاء الذاتي على مستويات الأسرة مع توفير بعض الفوائض للبيع في الأسواق

المحلية . وتقوم النساء في الغالب الأعم بأعمال هذا النمط الرعوي مستفيدة من المخلفات الزراعية لتغذية الحيوان.

1-3-3 النمط الحديث :

يشتمل هذا النظام على إنشاء الحظائر المغلقة لتربية الأغنام وتسمين الخراف والعجول. ومن خلال هذا النموذج يتم توفير كافة الإحتياجات الغذائية شاملة العلائق المركزة والأدوية والرعاية البيطرية.

وفي إطار هذا النمط يتم شراء الحيوانات من مصادرها لتربيتها في مراكز التسمين حيث يتم تغذيتها على العلائق المركزة ورعايتها بعناية لتحقيق الأوزان المناسبة للتسويق في أقصر فترة زمنية ولضمان نوعية جيدة من اللحوم . ويشمل هذا النظام الإنتاج المكثف في مزارع إنتاج الحليب وكذلك مزارع إنتاج اكثار اللحم المكثفة . ويحتاج هذا النمط إلى إختيار السلالات ذات الإنتاجية العالية وكذلك توفير الأعلاف.

1-4 الأهمية الإقتصادية لقطاع الإنتاج الحيواني في الوطن العربي :

يعتبر قطاع الإنتاج الحيواني من القطاعات الإقتصادية الرئيسية في مقتصدات العديد من الدول العربية ، حيث أن مساهمته تصل في الناتج المحلي الزراعي على المستويات القطرية من حوالي 25.3٪ كما في حالة لبنان إلى نحو 75.0٪ في حالة دولة الكويت. ويساهم قطاع الإنتاج الحيواني مساهمة مقدرة في الناتج المحلي الإجمالي للعديد من الدول العربية ، حيث تتراوح تلك النسبة من حوالي 8.0٪ كما في الأردن إلى نحو 35.0٪ كما في السودان . وكما هو موضح في جدول رقم (1-5) فإن صادرات الدول العربية من الحيوانات الحية ومنتجاتها بلغت حوالي 1.71 مليار دولار في عام 1995 ونحو 1.62 مليار دولار عام 1996 وهي تمثل نحو 35.8٪ و 37.9٪ من القيمة الإجمالية لصادرات السلع الغذائية خلال هذين العامين على الترتيب.

وتحتل مجموعة الأسماك المرتبة الأولى في مجموعة الصادرات الغذائية العربية في عام 1996 بنسبة قدرها 27.8٪ يليها في ذلك الماعز والأغنام الحية بنسبة قدرها 5.1٪.

جدول رقم (1-5): قيمة الصادرات الغذائية وصادرات الحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية في الوطن العربي (1996-1995)

(مليون دولار)

البيان	1995		1996	
	القيمة	٪	القيمة	٪
الصادرات الغذائية*	4258.13	100	4774.43	100
الابقار والجاموس	25.30	0.59	28.13	0.59
الماعز والأغنام	218.47	5.13	286.78	6.01
اللحوم الحمراء	69.51	1.63	75.16	1.57
اللحوم البيضاء	40.92	0.96	29.10	0.61
الألبان ومنتجاتها	55.54	1.30	80.09	1.68
البيض	21.37	0.50	21.27	0.45
الأسماك	1184.17	27.81	1188.46	24.89
المجموع	1615.28	37.93	1708.99	35.79

* تشتمل على السلع الغذائية والحيوانات الحية.

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية - مجلد رقم (17)، ديسمبر 1997.

الباب الثاني
الأمراض الحيوانية السائدة
في المنطقة العربية
وآثارها على مسارات التجارة العربية

الباب الثاني

الأمراض الحيوانية السائدة في المنطقة العربية وآثارها على مسارات التجارة العربية

كما تم ذكره في الباب الأول فإن الوطن العربي يتميز بمساحاته الشاسعة التي تمتد من تركيا والبحر الأبيض المتوسط شمالاً وحتى الحدود الجنوبية للسودان والصومال قرب خط الإستواء جنوباً ، كما يمتد من الخليج العربي وإيران شرقاً إلى المحيط الأطلسي غرباً . وتسود تلك الأقاليم العربية مناخات متعددة منها ما يتصل بمناخ البحر الأبيض المتوسط وأخرى ترتبط بالمناخات الصحراوية و المدارية والإستوائية . وقد نتج عن تلك المناخات تنوع في الغطاء النباتي وتنوع في أعداد الحيوانات التي يذخر الوطن العربي بثروة كبيرة منها .

ولقد تمت الإشارة في الباب الأول إلى أن النظام السائد لتربية الحيوان في معظم دول الوطن العربي هو النظام الرعوي التقليدي، وهو نظام يتميز بالترحال الدائم أو الموسمي بحثاً عن الماء والكلأ وفي بعض الأحيان هروباً من الآفات كالحشرات الماصة للدماء .

ويعتمد الرحل في الأساس على العادات والخبرات الموروثة والمكتسبة عند تربية حيواناتهم وهو نظام يتميز بضآلة تكاليف الإنتاج . ولقد كان نتاج هذا النظام أن إكتسبت الحيوانات القابلية على تحمل الظروف البيئية القاسية المتسمة بالجفاف . كما إكتسبت تلك الحيوانات قدراً كبيراً من التأقلم والتوازن البيئي والوبائي مع كثير من الأمراض.

وفي هذا الصدد فإن هناك إرتباط وثيق بين التأقلم علي تلك البيئة وقلة إنتاجيتة تلك الحيوانات في مجال إدرار الألبان وتخصصها في مجالات إنتاج اللحوم الحمراء . وقد تلاحظ في السنوات الأخيرة أن هناك تقدماً ملحوظاً في معظم الدول العربية في توفيرها للخدمات البيطرية مما أدى إلى تخفيف حدة الأوبئة وزيادة أعداد القطعان ، بينما ظلت الأراضي المتاحة للرعي محدودة أو أصابها التدهور والتقلص مما إضطر

أصحاب القطعان في بعض الأقطار العربية كالسودان والصومال إلى الإتجاه نحو الجنوب مما أدى إلى تعرض تلك القطعان لآفات لم تتعرض لها من قبل مثل ذبابة التسي تسي وذبابة الخيل وخلافها .

وبالإضافة إلى نظام الرعي التقليدي هناك نمط التكامل الإنتاجي في مناطق الزراعات المروية والمطرية والذي يتم من خلاله تربية قطعان متوسطة أو محدودة العدد من الأبقار والضأن والماعز ، علماً بأنه في كثير من الأحيان تتم إدارة تلك القطعان بطريقة تقليدية.

أما نظام الإنتاج المكثف في المزارع الحديثة فإنه ما زال يشغل حيزاً متواضعاً مقارنة بالانماط الأخرى ، وهو نظام يهدف إلى إنتاج كميات كبيرة من الحليب واللحم ، ولهذا الغرض تربى فيه الحيوانات التي تتمتع بصفات إنتاجية عالية والتي غالباً مايتم استيرادها من خارج الوطن العربي مثل أبقار الفريزيان والهولستاين .

ومما لا شك فيه أن تلك الأنشطة الإنتاجية للثروة الحيوانية في المنطقة العربية والتي يتم ادارتها من خلال تلك الانظمة المختلفة قد صاحبها ظهور العديد من الأمراض الوبائية والمعدية والتي سيتم الإشارة اليها في الجزء التالي من الدراسة.

2-1 الأمراض الوبائية والمعدية:

تشير كافة التقارير والدراسات العلمية والمسوحات والبيانات المتاحة إلى أن الثروة الحيوانية في الوطن العربي ما زالت تعاني من حدوث وبائيات من مجموعة من الأمراض بعض منها قد تم استئصاله في كثير من دول العالم . ومن أهم تلك الأمراض ما سيرد ذكره على النحو التالي :

2-1-1 مرض الحمى القلاعية :

ينتشر هذا المرض في كل الدول العربية ، وبصفة أساسية تقع إصابة المرض في الأبقار ، إلا أنه يمكن أن يصيب العديد من الفصائل الحيوانية والحيوانات البرية إضافة إلى الإنسان . وقد تلاحظ في بعض الدول العربية مثل سوريا والجماهيرية الليبية والمغرب أن المرض يصيب الأغنام بصفة وبائية مما يؤدي إلى خسائر فادحة في الحيوانات حديثة

الولادة. ولأهمية هذا المرض فإنه يتصدر القائمة (أ) التي تشمل مجموعة الأمراض شديدة الوبائية والمعدة من قبل مكتب الأوبئة الدولي .

2-1-2 مرض الإجهاض المعدي :

ينتشر هذا المرض في كل الدول العربية، ويصيب الأبقار والجاموس والمجترات الصغيرة من الأغنام والماعز . كما يعتبر من الأمراض التي تنتقل من الحيوان الى الإنسان وإصابته بالحمى المالطية .

وقد أجريت دراسات علمية كثيرة حول هذا المرض، وقامت العديد من الدول العربية بإجراء مسوحات لتحديد مدى إنتشار الإصابة بالمرض ، ومعرفة نوع العترات الجرثومية السائدة . كما تقوم العديد من الدول العربية بتطبيق برامج مكافحة تتبع فيها وسائل مختلفة بهدف السيطرة علي المرض وإستئصاله .

2-1-3 مرض الطاعون البقري :

يعتبر هذا المرض من الأمراض الوافدة على المنطقة العربية ، وقد استطاعت معظم الدول العربية إستئصاله وذلك بإجراء التحصينات الوقائية السنوية . كما تشير المعلومات إلى أن معظم الدول العربية لم تسجل إصابات وبائية كبرى بهذا المرض لأكثر من عشر سنوات مضت .

2-1-4 مرض طاعون المجترات الصغيرة:

ينتشر في كثير من الدول العربية ، كما تتم السيطرة عليه بإجراء التحصين السنوي للماعز والأغنام .

2-1-5 مرض جدري الضأن والماعز:

ينتشر هذا المرض في معظم الدول العربية وتقوم أكثرية الدول بإتباع برنامج سنوي لتحصين مجموعات الماعز والاغنام .

2-1-6 مرض الحمى الفحمية (الجمرة الخبيثة):

تعاني الثروة الحيوانية في معظم الدول العربية من هذا المرض الذي يظهر في بعض المواسم ، وتتم السيطرة عليه عن طريق برامج التحصين المنتظمة في المناطق الموبوءة.

2-1-7 مرض ذات الرئة الساري في الأبقار (C.B.P.P.):

ينتشر هذا المرض بصورة أساسية في الصومال والسودان وهناك حالات إصابات فردية وإشتباهات بحدوثه في عدد من الدول العربية ، وتتم السيطرة عليه في المناطق الموبوءة بالتحصين الدوري.

2-1-8 مرض ذات الرئة الساري في الماعز (C.C.P.P.):

منتشر في معظم الدول العربية ويسبب خسائر كبيرة في الماعز ، ولتقليل تلك الخسائر يتم القيام ببرامج التحصين ضد هذا المرض .

2-1-9 مرض الجمرة العرضية أو ذات الساق الأسود:

من الأمراض المستوطنة في كثير من دول العالم العربي ويصيب الأبقار والجاموس وتتم السيطرة عليه بتحصين قطعان الأبقار بصورة منتظمة في المواقع التي يستوطن فيها المرض.

2-1-10 مرض التسمم الدموي:

ينتشر هذا المرض في كثير من الأقطار العربية ونسبة لخطورة هذا المرض تتبع الدول العربية برامج لتحصين محددة في محاولة للسيطرة عليه في المناطق الموبؤة.

2-1-11 مرض السل البقري :

من الأمراض المستوطنة في كثير من البلدان العربية . وتقوم بعض الدول العربية كالمغرب ببعض برنامج كشف سنوي على أبقار مزارع الألبان ، مما يستدعي الأمر ذبح الحيوانات المصابة وتعويض أصحابها . كما يعتبر هذا المرض من الأمراض الهامة والمشتركة بين الانسان والحيوان.

2-1-12 مرض جدري الإبل :

ينتشر في بعض الدول العربية وتتم السيطرة عليه بواسطة تحصين الإبل سنوياً في المناطق الموبؤة .

2-1-13 مرض طاعون الخيل :

ينتشر في بعض الدول العربية وتتم السيطرة عليه بالتحصين السنوي للخيول.

2-1-14 مرض داء الكلب (السعر):

من الأمراض المستوطنة في البلاد العربية وتقوم تلك الدول بإجراءات جيدة للسيطرة على المرض بإبادة الكلاب الضالة وتطعيم الكلاب المملوكة مرة في كل عام .

2-2 أمراض طفيليات الدم والكوكسيديا:

2-2-1 أمراض طفيليات الدم : وتشمل تلك الأمراض التريبانوسوما، البابيزيا، الثايليريا ، الانابلازما .

تتعرض مختلف أنواع الحيوانات في الدول العربية لأمراض البابيزيا والثايليريا والتي ينقلها القراد . وتظهر مشاكل هذه الأمراض غالباً في مناطق الإنتاج المكثف مثل مزارع الألبان الحديثة ومجمعات التسمين نسبة لأن السلالات المستوردة هي أكثر تأثراً بالمرض في حين أن الحيوانات المحلية لها قدر من المناعة والتأقلم يجعلها تقاوم نسبياً تلك الأمراض . أما التريبانوسوما فتسبب الجفار في الجمال والناقانا في الابقار وتنقلها ذبابة التسي تسي وبعض الذباب القارص.

2-2-2 أمراض الكوكسيديا :

تنتشر تلك الأمراض في جميع البلاد العربية وخاصة في مناطق الإنتاج المكثف للحيوانات الصغيرة .

2-2-3 أمراض الديدان المعدية والمعوية:

وهي الديدان الإسطوانية والورقية والشريطية ونادراً ما يخلو منها جسم الحيوان . ومن أهمها مجموعة الديدان الاسطوانية التي تسبب الإلتهابات المعدية والمعوية وتنتج عنها الإسهالات وفقر الدم وكمثال لذلك (دودة الهومكنس). أما الديدان الكبدية وديدان البلهارسيا فتنتشر في كثير من البلاد العربية وتحت ظروف بيئية معينة ترتبط بقنوات المياه للري الطبيعي أو المستنقعات في المناطق التي تهطل بها معدلات عالية من الأمطار. وتسبب خسائر وسط الحيوانات كما تكلف مكافحتها أموال طائلة خاصة برامج مكافحة القواقع وهي العائل الوسيط لهذه الديدان .

2-2-4 الحويصلات الطفيلية المختلفة :

تنتشر الاصابات بالاكياس المائية في الابقار والجمال والاغنام ، كما تنتشر الاصابات بحويصلات الديدان الشريطية في الابقار، كما تتأثر صحة الإنسان بتلك الأكياس المائية وحويصلات الديدان الشريطية.

2-3 الآفات البيطرية:

وتشتمل تلك الآفات على مجموعة الذباب الماص للدماء والقراد على النحو التالي :

2-3-1 الذباب الماص للدماء :

أ- ذبابة التسي تسي : Glossina

تعتبر ذبابة التسي تسي من أخطر أنواع الذباب وهي الناقل البيولوجي لطفيل التريبانوسوما والذي يسبب مرض النوم في الإنسان ، الناقانا والجفار في الماشية والجمال . ويسبب المرض خسائر كبيرة في الماشية ، علماً بأن منطقة ذبابة التسي تسي تحتل مساحات كبيرة من أراضي السودان والصومال فيما يسمى بحزام ذبابة التسي تسي . كذلك تشير بعض التقارير إلى وجود هذه الذبابة خارج نطاق هذا الحزام في بعض الدول العربية.

ب- ذباب الخيل :Tabanids

يوجد بكثافة عالية في مناطق تربية الأبقار بغرب وجنوب السودان مما يؤدي إلى النزوح شمالاً في فترات الخريف. كذلك فهو منتشر في كل البلاد العربية لكن بكثافات مختلفة . وقد يتسبب الذباب في نقل كثير من الأمراض بصورة ميكانيكة مثل مرض التريبانوسوما وبعض الأمراض الباكتيرية والفيروسية.

ج- كذلك تنتشر في كثير من البلاد العربية أنواع أخرى من الذباب الماص للدماء والتي ربما شاركت في نقل الكثير من أمراض الجراثيم المايكروبية والفيروسات والديدان مثل ذبابة الاسطبل Stable Fly ، الباعوض Mosquitoes ، ذباب الهاموش Culicoides ، ذباب الرمل Sand Fly ، ذبابة القرن Haematobia ، ذباب البرغش (الشعران) Hippobosca ، الذبابة السوداء Simulium ، نقق الغنم Oeotrus ovis ، نقق الخيل Gastrophilus ، نقق جلد البقر Hypoderma .

2-3-2 القراد :

ينتشر القراد بنوعيه الصلب والطري في كل الأقطار العربية.

(أ) القراد الجاف : Hard Ticks

ينتشر القراد الجاف في معظم الأقطار العربية وهو ناقل للثايليريا " هايلوما اناتولكم " مما يؤدي إلى الاصابة بالمرض خاصة تأثيره على السلالات المستوردة ذات الإنتاجية العالية للألبان . كما توجد أيضاً أنواع البوفلس الناقل للباينيريا "الكمثريات".

(ب) القراد الطري :Soft tick

و يسبب الجرب بنوعيه الجاف والرطب وينتشر في معظم الدول العربية.

2-4 امراض نقص المعادن النادرة:

تحتاج أغلب المجترات الى كميات من المعادن النادرة تكون في العادة قليلة جداً لكي تساعد في تغذيتها وتكاثرها بشكل طبيعي ، وهي متوفرة في النباتات والمراعي وبالكميات المطلوبة . وفي حالات الرعي الجائر أو تدهور البيئة نتيجة لعدم التوازن في العوامل البيئية قد يؤدي الأمر الى نقص هذه الأملاح في النباتات ، مما يؤثر علي تغذية الحيوانات.

وهناك مجموعة من الأمراض نتيجة لنقص الأملاح النادرة والتي قد تسبب خسائر كبيرة في الأغنام والجمال والأبقار تصل في بعض الأحيان أكثر من 25٪ .

وتشمل تلك الأمراض :

2-4-1 مرض شلل الحملان المستوطن (Enzootic Ataxia):

يكثر هذا المرض في المناطق الصحراوية والرملية وهو عبارة عن شلل نصفي يصيب النصف الخلفي للحملان ويؤدي في النهاية الي النفوق . وقد تتفاوت الخسائر المترتبة عن هذا المرض من 25٪ إلى 100٪ لمواليد الحملان . وتكثر الاصابة بهذا المرض في ولادات الربيع والصيف. ويمكن التأكد من المرض بوجود إنخفاض لمعدلات مستويات عنصر النحاس في دم الحيوانات المصابة نتيجة لنقص ذلك المعدن الهام في التربة والأعلاف . وفي هذه الحالات يلزم تجريع النعاج المعرضة للاصابة بكبسولة سلفات

النحاس بمعدل 1.5 جرام كل اسبوع اثناء فترة الحمل، ومعالجة تربة حقول الاعلاف بسماد يحوي سلفات النحاس بمعدل 5.7 كيلوجرام للهكتار الواحد . كما أن هناك طريقة ناجحة هي حقن الأغنام البالغة في هذه المناطق بحوالي 150مغ من جلاستيات النحاس(Copper glycinate) سنوياً.

5-2 نقص عنصر السيلنيوم: Selenium Vit .E Deficiency

مرض العضل الأبيض:

يؤدي نقص عنصر السيلينيوم الى تفشي مرض العضل الأبيض الذي يتسبب في نفوق عالي في الأغنام وكذا الجمال والى الاجهاض . ودلالاته الواضحة تتصل بوجود خطوط بيضاء في عضل الارجل والصدر والقلب وينفق حديثي الولادة نتيجة للنوبة القلبية . ويتم علاج الحالة بحقن الحيوانات الحوامل المصابة (تحت الجلد) بمحلول (Vit.E. Selenium).

6-2 نقص عنصر الفوسفور البروتيني الغذائي البوتوليني (Botulisum):

المسبب للتسمم وهو مرض شائع في المناطق الرعوية شبه الصحراوية في بعض مناطق العالم كما أنه متفشي ويسبب خسائر كبيرة في بعض المناطق الرعوية في الوطن العربي ، كما في ليبيا والعراق. ويتأتى ذلك المرض كنتيجة لنقص عنصر الفوسفور البروتيني مما يدفع بالاغنام الى أكل الجيف والذي يعرف (بالبيكا) (pica) وتكاثر جرثوم البوتلايتم (Clostridium botulinum) في تلك المناطق الرعوية خلال فترة الربيع في معدلات درجة الحرارة المئوية بين 30-35 ومع وجود الأس الهيدروجيني للتربة الحمضية. كما أن العترات التي تفرز سم (ج) و (د) (C and D toxin) هي التي تسبب الحالة المرضية في الأغنام والأبقار، علما بأن سم البوتيلزم يعتبر من السموم القاتلة للحيوانات. وتبلغ نسبة النفوق للأغنام والأبقار حوالي 35٪-70٪ عند تناولها لتلك الجيف السامة ، والعلاج الأساسي في هذه الحالات هو تحصين الحيوانات المعرضة للاصابة بلقاح عترة (ج)الاحادي أو عترة (ج) و(د) الثنائي قبل دخول هذه الحيوانات للمراعي الموبوءة.

2-7 أمراض أخرى :

2-7-1 مرض التسمم المعوي:

ويصيب هذا المرض الأغنام الساوية والحملان ويسبب خسائراً كبيرة بها ، كما ينتشر المرض في كثير من الدول العربية خصوصاً تلك الواقعة على حوض البحر الأبيض المتوسط ، ويتم التقليل من تلك الخسائر بتنفيذ برنامج تحصين وقائي دوري .

2-7-2 مرض الدمامل في الضأن :

يسبب هذا المرض أيضاً خسائر كبيرة في الضأن ويعتبر من الأمراض الهامة التي تحول دون تصدير الحيوانات المصابة لأسواق الماشية .

2-7-3 مرض ماء القلب (Heart Water):

يصيب قطعان الضأن في بعض الدول العربية الأفريقية وينقله القراد الانبليوما ويسبب خسائراً عالية في قطعان الضأن في تلك البلاد.

2-8 أمراض الدواجن :

وفيما يتصل بأمراض الدواجن ، فإن القائمة تشمل : مرض نيوكاسل ، مرض التهاب الشعب الهوائية (IB) ، مرض التهاب الشعب الهوائية المعدي (ILT) ، مرض القمبورو (التهاب غدة فابريش) ، مرض مارك ، مرض جدري الطيور (Fowl Pox)، مرض السالمونيلا (الاسهال الابيض وإسهال الصيصان.) ، مرض زهري الطيور ، مرض الارتعاش الوبائي ، مرض الكوكسيديا. والإصابة بالديدان الشريطية.

2-9 مكافحة الأمراض الوبائية :

كما تم تناوله سابقاً ، فإن الأمراض الوبائية المختلفة مثل مرض الطاعون البقري ومرض التسمم الدموي يؤديان إلى نفوق أعداد كبيرة من الماشية ، وبالتالي تكبد المقتصدات الزراعية العربية خسائر إقتصادية باهظة. لذلك لجأت الدول العربية إلى السيطرة على تلك الأمراض بإتخاذ الإجراءات الكفيلة بمنع حدوثها بالتالي الحد من إنتشارها وذلك من خلال التحصين من الأمراض وإنتاج اللقاحات اللازمة لذلك . ويستدعي الأمر تشكيل الفرق الوطنية للقيام بحملات التحصين ، كما يتطلب ذلك قدراً من الاستثمارات لشراء السيارات والتجهيزات والمعدات الاخرى ، اضافة إلى توفير الإعتمادات المالية اللازمة لتغطية منصرفات التشغيل.

وإجمالاً فإن الأنشطة المتعلقة بمكافحة الأمراض الوبائية يمكن تلخيصها فما يلي:

- إجراء مسوحات الأمراض بغرض تحديد بؤرات الاصابات ونوعية العترات المطلوب التحصين بها ، إضافة إلى تحديد معدلات الاصابة بالأمراض المختلفة في قطعان الماشية .
- تجهيز وتأثيث المنشآت التي تستخدم كمعامل لإنتاج اللقاحات .
- توفير الأجهزة والمعدات والمستلزمات المطلوبة لتشخيص الأمراض وإنتاج اللقاحات .
- تدريب الكوادر الفنية التي تعمل في مجالات تشخيص الأمراض وإنتاج اللقاحات.
- تجهيز السيارات اللازمة لهذه الحملات وتحضير مستلزمات تشغيلها .

وكما هو معلوم فإن كل تلك الأنشطة من الأهمية التخطيط لها ووضعها في الإعتبار عند تقييم الآثار المترتبة عن مكافحة الأوبئة والسيطرة عليها . كما أنه من الضرورة الإستمرار في عمليات المتابعة والرصد والتقصي المستمر لتلك الأمراض على المستويات الحقلية.

2-10 الأمراض السارية والمتداخلة في مسارات تجارة الثروة الحيوانية :

أوضحت الأجزاء السابقة أن الدول العربية تذخر بثروة حيوانية كبيرة كان يمكن أن يكون لها دور ريادي في مسارات المقتصدات الوطنية بخاصة في مجالات التجارة الخارجية، إلا أنها ما زالت تعاني من الاصابة بمجموعة من الأمراض التي تم التعرض اليها سابقاً. وفي محاولتها المستمرة للمكافحة والسيطرة على تلك الاوبئة والأمراض ، فلقد بذلت الدول العربية والمنظمات الإقليمية والدولية جهوداً مقدرة لمكافحة أمراض الحيوان بالوقاية والعلاج اضافة إلى إنشاء المحاجر البيطرية ، ووضع الضوابط واللوائح والتشريعات التي تحد من إنتشار تلك الأمراض عن طريق التجارة ، حفاظاً على الثروة الحيوانية على المستوى القطري.

وفيما يلي قائمة بأهم الأمراض الوبائية والمستوطنة التي تؤثر على مسارات التجارة العربية:

أولا : أمراض الأبقار

وتشمل الطاعون البقري ، الحمى القلاعية ، الحمى الفحمية ، الجمرة الفحمية ، الجمرة العرضية ، التسمم الدموي ، الالتهاب الرئوي البلوري ، السل البقري ، الإجهاض المعدي و المثقبيات.

ثانياً: أمراض الأغنام : وتشمل جدري الأغنام، جدري الماعز ، طاعون المجترات الصغيرة ، الحمى القلاعية ، مرض ذات الرئة الساري بالماعز ، التسمم الدموي ، الإجهاض المعدي ، الحمى الفحمية ، مرض الدمامل والتسمم المعوي.

2- 11 أثر الأمراض الحيوانية على معدلات التجارة العربية في مجالات الثروة الحيوانية ومنتجاتها :

كما تم إستعراضه سابقاً فإن الدول العربية تذخر بثروة حيوانية هائلة ، إلا أن إنتاج الدول العربية من اللحوم الحمراء والألبان يقل كثيراً عن الوفاء بإحتياجات الطلب المحلي المتزايد مما نتج عنه فجوة غذائية بلغت في عام 1996 نحو 333.4 ألف طن للحوم الحمراء ، ونحو 9.3 مليون طن من الألبان ، يتم الحصول عليها عن طريق الاستيراد من خارج المنطقة العربية . كما تشير الإحصاءات إلى أن تفشي الأمراض يمثل عاملاً رئيسياً في ضعف انتاجية تلك السلالات العربية من الحيوانات ، وتقدر الخسائر المترتبة عن الأمراض بنحو 30٪-35٪ من الإنتاج . ولقد قامت الدول العربية بجهود مكثفة لاستئصال تلك الأمراض ، ومن بين تلك الجهود حملات التحصين ضد مرض الطاعون البقري ومرض ذات الرئة المحيطي البللوري في الأبقار مما يساعد تشجيع التجارة البينية بين الدول العربية وتحفيز الإستثمارات العربية لولوج تلك المجالات خاصة في الدول العربية ذات الثقل من الثروات الحيوانية ، خاصة وأن تكثيف الإنتاج في تلك البلاد يمكن احداثه وبتكلفة تنافسية قياساً بالدول المثيلة في أمريكا الجنوبية وأستراليا وأوروبا الشرقية.

واضافة إلى الأمراض التي تصيب الأبقار فإن الدول العربية تسعى للسيطرة على الأمراض التي تصيب الأغنام والماعز بخاصة مرض الإجهاض المعدي ذلك من خلال التحصين الجماعي الذي يمتد لفترة قدرها 20 عاماً، ولقد حققت تلك الدول نجاحات مقدرة في تلك المجالات .

وإستطراداً لما سبق ، فإنه لابد من التأكيد على أن السياسات المتبعة في إستراتيجيات السيطرة على الأمراض الحيوانية في المنطقة العربية تحتاج إلى المزيد من الدراسة والمراجعة على المستويات القطرية بما في ذلك قوانين الصحة الحيوانية والأخرى المتعلقة بالحجر الصحي وهى مهام رئيسية تسعى المنظمة العربية للتنمية الزراعية لتحقيقها حتى يمكن احداث التنسيق اللازم ما بين تلك الدول ورسم سياسة واقعية للسيطرة علي الأمراض والتقليل من الخسائر في الإنتاج وتشجيع التجارة العربية في الحيوانات والمنتجات الحيوانية.

الأمراض الهامة للحيوان في الوطن العربي

أمراض الأبقار :

- Bovine brucellosis (Brucella abortus)	- مرض الإجهاض المعدي بالأبقار
- Bovine genital campylobacteriosis	- مرض الإلتهاب التناسلي البكتيري بالأبقار
-Bovine tuberculosis	- السل البقري
- Enzootic bovine leukosis	- مرض ابيضاض الدم المتوطن بالابقار
- Infectious bovine rhinotracheitis	- مرض التهاب الحلق البقري المعدي
- Infectious pustular vulvovaginitis	- مرض الالتهاب المهبلي النفطي
- Trichomoniasis	- مرض المشعرات الجنينية

أمراض الأغنام والماعز:

- Brucella ovsi infection	- مرض بروسلا أوفسس المعدي بالاغنام
- Caprine and ovine brucellosis (Brucella melitensis)	- مرض الإجهاض المعدي في الاغنام والماعز
- Contagious agalactia	- مرض انقطاع الإدرار المعدي

أمراض الخيول :

- Contagious equine metritis	- مرض التهاب الرحم المعدي في الخيول
- Dourine	- مرض حلق - تبجل (الخيول)
- Equine encephalomyelitis	- التهاب دماغي نخاعي للفصيلة الخيلية

- Equine infectious anaemia	- مرض فقر الدم المعدي للفصيلة الخيلية
- Equine influenza (Virus type A)	- مرض انفلونزا(فيروس أ) الفصيلة الخيلية
- Equine piroplasmosis	- مرض حمى البول الدموي بالفصيلة الخيلية
- Equine viral rhinopneumoniis	- التهاب الانف والرئة الفيروسي بالفصيلة الخيلية
- Glanders	- مرض الرعام - مرض السقاوة
- Horse pox	- جدري الخيول
- Infectious arteritis of horses	- التهاب الشرايين المعدي في الخيول
- Mange	- الجرب
- Salmonellosis	- مرض السلمونيلوزيس

الأمراض الوبائية المعدية الواجب الإعلان عنها
على حسب تنظيمات منظمة الاوبئة العالمية (O.I.E.)

القائمة (أ) من الأمراض

- Foot and Mouth Disease	- مرض الحمي القلاعية
- Vesicular stomatitis	- مرض التهاب الفم البشري
- Swine Vesicular Disease	- مرض البشرى بالخنازير
- Rinder pest	- الطاعون البقري
- Peste des petits ruminants	- طاعون المجترات الصغيرة
- Contagious Bovine Pleuropneumonia	- الالتهاب الرئوي البلوري المعدي (ذات الجنب في الابقار)
- Lumpy Skin Disease	- مرض التورم الجلدي الفيروسي
- Rift Valley Fever	- مرض حمي الوادي المتصدع
- Blue Tongue	- اللسان الازرق
- African Horse Sickness	- مرض طاعون الخيل
- Classical swine fever-(Hog Cholera)	- طاعون الخنازير
- Fowl Plague	- مرض طاعون الدجاج
-Newcastle Disease	- مرض النيوكاسل

القائمة (ب) من الأمراض

فصائل متعددة:	
- الحمى الفحمية	- Anthrax
- مرض اوجيزكي بالخنازير	- Aujeske's disease
- مرض الاكياس المائية	- Echinococosis hydatidosis
- مرض البريميات الدقيقة	- Leptospirosis
- مرض داء الكلب	- Rabites
- مرض شبيه السل	- Johne's disease
الخنازير:	
- التهاب الانف الضموري بالخنازير	- Atrophic rhinitis of swine
- مرض الاجهاض المعدي بالخنازير	-Porcine brucellosis
- مرض داء الشعرية أو الترخيه	- Trichinellosis
الطيور:	
- مرض الجمبورو	- Infectious Bursal Disease (Gumboro disease)
- مرض الكساح (الميرك)	- Marek's diseases
- مرض المايكوبلازموزيس بالطيور	-Mycoplasmosis -Mycoplasma gallisepticum
- داء الببغاء - داء الطيور	-Psittacosis Ornithosis
- مرض الاسهال الابيض	-Pullorum disease
القوارض:	
- مرض الميكزاماتوزيس (الورم الهلامي)	-Myxamatosis
- مرض التيلاريميا	- Tularaemia

الاسماك :

- التسمم الدموي الفيروسي لاسماك السالمون	-Viral haemorrhagic septicemia of salmonids
- مرض التنكرز البنكرياسي المعدي لاسماك التروت (السلمون المنقرط)	- Infectious pancreatic necrosis in trout
- مرض الاورام المخاطية في سمك السالمون	- Myxomiasis of salmonids
- مرض الربيع الفريوسي في سمك الكاريب	- Spring viramia of Carip

النحل :

- الجرب القرادي	- Acariasis
- النوع الامريكي الشرير	- American foul brood
- النوع الاوربي الشرير	- European foul brood
- النوسموسس	- Nosemosis

الباب الثالث
الوضع الراهن لمؤسسات الخدمات البيطرية في الوطن العربي

الباب الثالث

الوضع الراهن لمؤسسات الخدمات البيطرية في الوطن العربي

إستطراداً لما جاء في البابين الأول والثاني من هذه الدراسة سيتم في هذا الباب التعرف علي الهياكل التنظيمية والمؤسسية للخدمات البيطرية وما تقوم به من أنشطة في إطار التشريعات والقوانين القائمة.

3-1 الهياكل التنظيمية:

تشير المعلومات والبيانات المتاحة إلى أن أنشطة االثروة الحيوانية في معظم الدول العربية تتبع إلى وزارة الزراعة ، وحتي يمكن الإشراف على تلك الأنشطة الفنية ، تم إنشاء إدارة للبيطرة في وزارات الزراعة العربية لتقوم بمهام شئون البيطرة وتتبع لها كافة الإدارات المختلفة والمتخصصة وذلك بإستثناء السودان حيث تم إنشاء وزارة منفصلة للثروة الحيوانية .

كما توضح المعلومات التي وردت في التقارير القطرية لهذه الدراسة إلى أن معظم الخدمات البيطرية في الدول العربية تركز أنشطتها في مجالات الصحة الحيوانية ، البحوث والمختبرات البيطرية ، مكافحة الأمراض الوبائية، المحاجر البيطرية والمسالخ وصحة اللحوم ، إضافة إلى التلقيح الإصطناعي وتوفير ومراقبة الأدوية والمستلزمات . ولقد أنشئت الهياكل التنظيمية والإدارية في شكل إدارات أو أقسام لتنفيذ تلك الأنشطة وذلك كما سيرد لاحقاً.

3-1-1 إدارة الصحة الحيوانية :

تتبع لهذه الإدارة في معظم الأحيان المستشفيات البيطرية بالمحافظات والمستوصفات البيطرية بالقرى . وفي بعض الحالات تتبع إدارات المستشفيات البيطرية إلى الإدارة العامة للبيطرة مباشرة.

تقوم الأجهزة الفنية في هذه المستشفيات بحملات التحصين الدورية للحيوان ضد

ية ، كذلك تستقبل هذه المستشفيات والمستوصفات الح
ل عسر الولادات والجروح، والأمراض الباطنية ، وأمراض الطفليا
ية ، وتقدم خدمات الرش بالمبيدات الحشرية والتغطيس.
ر من الدول يقوم الكادر الفني في هذا القسم بتنفيذ كل البرامج الوطنية
حة الأمراض الحيوانية المختلفة.

1-2 إدارة البحوث والمختبرات البيطرية:

وم الإدارة بمجموعة من المهام التي تشمل :

(أ) تشخيص الأمراض الحيوانية المختلفة من خلال الأقسام المتخصصة الموجودة فيها .

(ب) إنتاج اللقاحات .

(ج) القيام بالبحوث التطبيقية المتعلقة بالأمراض وإجراء الدراسات وتدريب الكوادر الفنية .

وتتكون هذه المختبرات في الغالبية من مجموعة من الأقسام في المجالات التالية :

الأمراض والتشخيص ، الفيروسيات ، الطفيليات ، الباكتيريا . ،إنتاج اللقاحات الباكتيرية ، إنتاج اللقاحات الفيروسية ، أمراض الدواجن ، الحيوانات المخبرية ، الكيمياء الحيوية والسموم . وفي بعض الدول العربية توجد مراكز للنظائر المشعة ضمن المختبرات البيطرية .

أما اللقاحات لأمراض : الطاعون البقري ، الجمرة الخبيثة ، الجمرة العرضية " ذات الساق الاسود" ، التسمم الدموي ، لقاح البروسيلا ، لقاح جدري الضأن والماعز ، جدري الجمال ، طاعون الخيل ، مرض السعر ، مرض دمامل الضأن ، ذات الرئة الساري في الأبقار ، التهاب الانف الرغامي ، الانتروتوكسيميا ، نيوكسل ، جدري الطيور، الجمبورو.

كما تقوم هذه المختبرات بإنتاج الانتيجينات والأمصال المتعلقة ببعض الأمراض مثل البروسيلا والسالمونيلا.

كما تتوفر في أغلب البلاد العربية مختبرات بالمحافظات أو الأقاليم وهي في معظم الأحيان تكون مختبرات فرعية للقيام بعمليات تشخيص للأمراض بتلك المناطق . كما يقوم بعضها بإنتاج بعض اللقاحات وإجراء بعض الأبحاث التطبيقية والدراسات حول الأمراض والآفات السامة بالمنطقة.

3-1-3 إدارة مكافحة الأمراض الوبائية :

من مهام هذه الإدارة :

أ- إجراء مسوحات قومية لتحديد إنتشار الأمراض الوبائية المختلفة بالتعاون مع مراكز الأبحاث .

ب- الإشراف والتخطيط والإعداد لحملات التحصين .

ج- المساعدة في وضع السياسات والخطط لبرامج مكافحة الأمراض بالتعاون مع الجهات الاخرى كالمنظمات الاقليمية والدولية.

د- تحديد وبائيات الأمراض وإعداد خرائط توزيع الأمراض جغرافياً وزمنياً مع تحديد درجات الخطورة وبرامج الانذار المبكر عن هذه الأمراض.

هـ- تحديد الاثار الإقتصادية للأمراض وجدوى مكافحتها .

4-1-3 إدارة المحاجر البيطرية :

من مهام هذه الإدارة ما يلي :

أ- تطبيق قوانين الحجر البيطري وتفتيش اللحوم والعمل مع الاجهزة الاخري في السيطرة على الوبائيات حين حدوثها ، والعمل على منع دخول الأمراض الوافدة إلى البلدان المستوردة .

ب- إستحداث قوانين الحجر البيطري لتواكب المتغيرات الإقليمية والدولية.

ج- تنفيذ سياسات صادرات الماشية مع مراعاة الرقابة والمتابعة لعمليات الصادر من الحيوانات الحية ومنتجاتها بإستخراج ومراجعة شهادات الصادر والوارد من الحيوانات .

د- مراقبة تجارة المواشي عبر الحدود بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة مثل الاجهزة الأمنية والجهات الجمركية.

وعلى المستويات القطرية تشرف إدارة المحاجر على مجموعة من المحاجر موزعة على مداخل البلاد المختلفة مثل الموانيء والمطارات في المدن الكبيرة التي تصلها شحنات كبيرة من المواشي، المصدرة أو المستوردة . كما توجد نقاط حماية كثيرة تابعة لهذه المحاجر ومنتشرة داخل البلاد لمراقبة حركة الحيوان الداخلية من مناطق الإنتاج إلى مناطق الإستهلاك بغرض السيطرة علي حركة الماشية وضبطها ومراقبة سلامة الحيوان ومراقبة سلامة الشهادات الصحية التي يتم إستخراجها للحيوانات المنقولة من محافظة لأخرى أو من مدينة إلى أخرى.

3-1-5 صحة اللحوم والمسالخ :

تتبع المسالخ في بعض الدول العربية إلى وزارة الشئون البلدية ويشرف عليها أطباء بيطريون تابعون للشئون البلدية كما في سوريا والعراق والسودان .

وفي دول عربية أخرى مثل الأردن والمغرب يكون الإشراف علي المسالخ من ضمن أعباء المستشفيات البيطرية الموجودة في المدن والأرياف ويشرف عليها أطباء بيطريون تابعون لهذه المستشفيات والمستوصفات . في الدول التي تقوم بتصدير كميات كبيرة من الحيوانات المذبوحة تتبع المسالخ الكبيرة إلى شركات ، بعضها يتبع للقطاع الخاص ، وبعضها شركات حكومية يقوم بالعمل الفني فيها أطباء بيطريون تابعون لهذه الشركات .

3-1-6 التلقيح الإصطناعي :

في كل الدول العربية التي بها خدمات تلقيح إصطناعي يقوم بتقديم هذه الخدمات مراكز متخصصة للأغراض التالية:

- تحسين نسل الحيوان بإدخال السلالات الجيدة الإنتاجية.
- تشجيع إنشاء مراكز تحسين النسل في محافظات البلاد المختلفة.
- وضع سياسة تربية محددة لإنتاج حيوانات عالية الإنتاجية ومتأقلمة مع الظروف المعينة للدولة.
- مكافحة الأمراض التناسلية.
- تدريب الكوادر للعمل في هذا المجال والإرشاد في مجال تربية الحيوان الذي يتصف بإنتاجية عالية.

وتنتشر خدمات هذا المركز في القطر في شكل وحدات للتلقيح الإصطناعي تقدم خدماتها للمزارعين عند الطلب.

3-1-7 إدارة الأدوية والمستلزمات والمستودعات البيطرية:

تقوم هذه الإدارة بمتابعة تأمين الأدوية المستوردة بالتعاون مع الجهات المختصة الحكومية الاخرى ومنح التصديقات على استيراد الادوية البيطرية. كذلك تقوم هذه الإدارة بالإشراف على تأمين المستلزمات البيطرية الأخرى وتوزيعها على المراكز البيطرية بالقطر.

3-1-8 إدارة المراقبة النوعية للأدوية واللقاحات البيطرية والاغذية والعلائق الخاصة بالحيوان:

في بعض الدول العربية هذه المهام تكون تابعة لإدارة المختبرات البيطرية وفي بعض الدول الاخرى تكون إدارة منفصلة، وهي تعني بمراقبة الجودة والنوعية وصلاحية الإستخدام للأدوية واللقاحات البيطرية ، إضافة إلى مراقبة نوعية الاغذية والعلائق الخاصة بالحيوان.

3-1-9 إدارة صناعة الأدوية البيطرية (من قبل القطاع الخاص):

شهد القطاع الخاص تطوراً كبيراً في السنوات الماضية ، وبدأ الإهتمام بتدفق إستثمارات القطاع الخاص في مجالات إنشاء صناعة الأدوية واللقاحات ، إضافة إلى إنشاء العيادات والصيدليات البيطرية الخاصة .

ويتم تنظيم عمل هذه المرافق من خلال مكتب محدد في رئاسة البيطرة يشرف على أداء هذه المرافق ويستخرج التراخيص اللازمة .

3-2 القوى العاملة في مجال الخدمات البيطرية :

تتكون القوى الفنية العاملة في مجال الخدمات البيطرية من الفئات الأتية :

3-2-1 فئة الباحثين المتخصصين في مختلف فروع علوم الطب البيطري:

وهي فئة من الخبراء والباحثين الذين تخصصوا في المجالات المختلفة لعلوم الطب البيطري التي تشمل الوبائيات ، المناعة ، الجراثيم ، الفيروسيات ، الطفيليات، الحشرات، الكيمياء العضوية والتغذية ، التشريح المرضي العرضي والدقيق ، الوراثة والتلقيح

لأمراض التناسلية. ويعمل هؤلاء الباحثون في المختبرات ومراكز
انية وفي مختبرات إنتاج اللقاحات ومراكز التلقيح الإصطناعي وفي
عات والمعاهد العليا للطب البيطري المنتشرة في أقطار الوطن العربي.
لا تتوفر إحصاءات دقيقة بأعداد وتخصصات هذه الفئة من النخبة الفنية ،
ضح أن الأعداد منها في تناقص مستمر نتيجة لهجرة العقول والمهارات
لدول الصناعية الكبرى في الغرب للحوافز المالية وفرص التقدم في مجال
لعلم بصفة عامة . ومن العوامل التي يعمل فيها هؤلاء الأخصائيون ضمن مؤسسات
ئة وجود أغلب المؤسسات المالية الصعبة التي تواجه بعض حكومات هذه الدول تقدم
التي تتأثر سلباً بالظروف الحكومي . وبما أن الحكومات في أغلب هذه الدول تعتبر
صوع هذه المؤسسات للمربين دون مقابل أو بسعر إسمي وبسبب تدني إنتاجية الحيوان
دمات صحة الحيوان التقليدية ، فإن الموازنات المتاحة للصرف على الصحة الحيوانية . وهكذا يبدو أن
تحت ظروف التربية تحت ظروف المردود الإقتصادي لتلك الثروة القصوى منها يكمن في العمل
قليلة مما أدى إلى إضعاف عمل هذه الفئة والإستفادة الحديث في مزارع الإنتاج المكثف
طريق الإصلاح لتحسين ظروف عمل في قطاع الثروة الحيوانية وكذلك خدمات البحوث وإنتاج اللقاحات .
على تكثيف وزيادة الإنتاجية في قطاع اللحوم الحمراء ، وإنتاج سياسات إقتصادية لتشجيع القطاع الخاص في تلك المجالات
للألبان والدواجن ، وإتباع
والأدوية البيطرية، وإتباع

2-2-3 فئة المهنيين من الأطباء البيطريين وأخصائي الإنتاج الحيواني:

هذا القطاع من خريجي الجامعات يعمل في مجالات الصحة الحيوانية على المستوى
المركزي في إدارات صحة الحيوان ، مكافحة الأوبئة ، تفتيش اللحوم والأغذية والمحاجر
البيطرية. ويعمل الغالبية منهم في خدمات الصحة الحيوانية في الولايات أو المحافظات أو
البلديات حسب التقسيم الإداري لكل قطر عربي. ويقع على عاتق هذه الفئة التنفيذ
المستديم لخطط وإجراءات السيطرة على الأمراض مما يستلزم تقوية الإتصال الدائم مع
المنتجين. ويساعد هؤلاء الأطباء والمهنيين الكوادر الوسيطة والمساعدين والعمال المهرة من
ممرضين ومراقبين بيطريين .

ويتم تقديم الخدمات البيطرية على حسب أنماط التربية المتبعة ففي حالة القطاعات
ة التقليدية تقدم الخدمات البيطرية بصورة جماعية والتي تتمثل في حملات
الزراعية

التطعيم ، الرش والتغطيس ، أو تجريع طاردات الديدان . وفي هذه الحالة يمكن للطبيب البيطري وفرقته من الكوادر المساعدة تقديم الخدمات لعدد كبير من الحيوانات حيث يمكن أن يشرف الطبيب البيطري على 20 عاملاً يستطيع ادارتهم لتقديم الخدمات الى 200 رأس من الأبقار في اليوم .

أما في حالة الإنتاج الحيواني المكثف في مزارع الألبان المتطورة حيث تقدم الخدمات البيطرية للحالات الفردية خاصة عمليات التوليد وتشخيص الأمراض وعلاجها والعمليات الجراحية الكبيرة وغيرها ، فيستطيع الطبيب البيطري بمساعدة 5 من الكوادر الفنية تقديم الخدمات البيطرية الجيدة إلى 5 ألف رأس من الحيوانات .

ومما سبق يتضح أن حساب الإحتياجات من الكوادر الفنية ومجموعة والأطباء البيطريين تتم بصورة علمية بناء على دراسة أنماط التربية وإعداد الحيوان في البيئة المحلية المحددة.

3-2-3 القوى الفنية العاملة في القطاع الخاص :

يشارك القطاع الخاص في الدول العربية بإمكاناته المادية والبشرية في صناعة الأدوية البيطرية ومن المتوقع إزدياد عدد الأخصائيين الخواص إتساقاً مع توجهات العديد من الدول العربية التي تهدف إلى خصخصة معامل إنتاج اللقاحات البيطرية كما هو الحال في الأردن .

أما في مجال العيادات البيطرية الخاصة والصيدليات البيطرية ومخازن الأدوية البيطرية الخاصة ، فإن المعلومات المتاحة تشير إلى أن الإزدياد المضطرد في أعداد الأطباء الخواص كما في الأردن وسوريا والسودان والجزائر والمغرب . في الوقت الراهن تتفاوت النسبة في هذه الأقطار من حوالي 4٪ إلى 64٪ من الأطباء البيطريين الذين يعملون في القطاع الخاص . وفي هذه البلدان يقدر دخل الطبيب الخاص بثلاثة إلى اربعة اضعاف دخل الطبيب البيطري الذي يعمل في القطاع العام.

ومن الملاحظ أن تزايد عدد الأطباء الخواص في تقديم الخدمات البيطرية قد أدى إلى زيادة ملحوظة في تغطية القطعان بالتحصينات الدورية في تلك الأقطار التي تسمح وتشرك الطبيب الخاص في عمل التحصينات الدورية وتعتبر تجربة المملكة المغربية تجربة رائدة في هذا المجال.

أما في مجال صناعة الأدوية البيطرية من قبل القطاع الخاص ، فإن التجربة الاردنية الناجحة تعتبر مثالاً جيداً يحتذى به .

3-3 التشريعات الخاصة بالصحة الحيوانية والحجر البيطري:

3-3-1 التشريعات المنظمة لمكافحة أمراض الحيوان :

تكتسب القوانين والتشريعات الخاصة بالعمل البيطري أهميتها في أنها تحدد المسئوليات وترسم الضوابط اللازمة لممارسة الانشطة كما أنها تراعى حدود وصلاحيات الجهات التنفيذية الأخرى التي تشارك السلطات البيطرية عملها .

وتهدف هذه القوانين والتشريعات الى المساعدة في إتخاذ التدابير الوقائية اللازمة لمنع حدوث الأمراض السارية والمعدية والمتناقلة بين الإنسان والحيوان حماية للثروة الحيوانية وحفاظاً على الصحة العامة .

وبصفة عامة لابد للتشريعات الخاصة بمكافحة أمراض الحيوان من مراعاة النواحي الفنية الاتية:

1- التبليغ الفوري عن حدوث الوبائيات التي يجب التبليغ عنها خاصة أمراض القائمة (أ) .
2- إلزام المربين في المناطق التي تحدث فيها هذه الاوبئة بإتباع أنظمة الحجر البيطري المتبعة في البلاد وإحترام تلك القوانين .
3- السرعة في التحقق من المرض وتشخيصه وإبلاغ الهيئات الإقليمية والدولية ذات الإختصاص.
4- إبادة الحيوانات المصابة والتخلص منها بالوسائل الواجب إتباعها .
5- تعويض أصحاب المواشي التي يتم إبادتها .
6- مراجعة هذه القوانين من وقت لآخر حسب مقتضيات مصلحة العمل وتطورات الوضع الصحي المحلي والدولي والإقليمي.

3-3-2 القوانين والأنظمة المحجرية لإستيراد وتصدير الحيوانات ومنتجاتها وقانون الحجر الصحي البيطري:

يهتم الحجر البيطري بحجز عدد من الحيوانات أو منتجاتها دون السماح لها بالإختلاط سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بحيوانات أخرى ، ويتم خلال تلك المدة

فحص الحيوانات أو منتجاتها بمختلف الوسائل للتحقق من خلوها من الأمراض الوبائية والمعدية.

ويشمل هذا القانون مجموعة من المواد التي تنظم دخول وخروج الحيوانات بأنواعها من منافذ محددة من وإلي البلد المعني ، وتحدد مدة بقائها بأرض المحجر، ونوعية الشهادات المطلوبة ، ونظم تفتيش المواني ء، وكيفية التصرف في المواشي المريضة أو المشتبه فيها ، وتقييد دخول الأشخاص غير المعنيين إلى المحجر ، ونظم إستيراد اعلاف الحيوان ، ونظم مرور الحيوانات والمنتجات الحيوانية بطريق الترانزيت ، ونظم إستيراد اللحوم والمنتجات المجمدة والمبردة ، ونظم استيراد وتصدير المنتجات الحيوانية مثل الجلود الخام ، الصوف ، الشعر ، الوبر ، القرون والأمصال والسائل المنوي.

3-3-3 تشريعات تنظيم الإنتاج الحيواني :

بما أن كثيراً من الدول العربية شهدت طفرات إنمائية في مجالات الإنتاج الحيواني متمثلة في إنشاء العديد من مزارع الألبان والدواجن ومصانع الاعلاف والمركزات ، فإن الحاجة تظل ماسة لإحداث تشريعات لتنظيم تلك الانشطة وتوضيح علاقات الرقابة والمتابعة والصلات الوظيفية مع الاجهزة المركزية التي تعني بتنفيذ البرامج الوطنية في مجالات مكافحة الأمراض والصحة الحيوانية.

3-3-4 تشريعات تنظيم ممارسة مهنة الطب البيطري :

تلاحظ أن التشريعات والقوانين المتاحة في بعض الدول العربية لا تساعد على أن يقوم الطبيب البيطري بممارسة العمل الخاص ، إذ لا تسمح القوانين في بعض الدول العربية لتلك الفئة بإستيراد الأدوية بإعتبار أن ذلك من مهام الصيادلة وليس سواهم . وفي حالات أخرى لا تسمح لوائح العمل للطبيب البيطري الخاص بتحصين الماشية باللقاحات بحسبان أن ذلك من مهام المستشفيات البيطرية الحكومية وليس سواها . كما تلاحظ أنه في دول عربية أخري أنه ليست هنالك قوانين أو تشريعات تنظم التجارة في الأدوية البيطرية اضافة إلى أن هناك جوانب قصورفي الإشراف على المستوصفات والعيادات الخاصة من قبل السلطات البيطرية الحكومية مما يستدعي مراجعة كافة القوانين والتشريعات حتي يمكن لها أن تواكب واقع التطور المنشود في مجالات الخدمات البيطرية في الوطن العربي.

3-3-5 تشريعات إستخدام المراعي :

بدأت مساحات المراعي تتراجع في كثير من البلاد العربية نتيجة للرعي الجائر والتوسع في المشاريع الزراعية . أيضاً هناك مشكلة الحيازات الكبيرة التي تمتلكها بعض القبائل ووجود الحدود العشائرية ، كل هذه الظروف تجعل تنمية المراعي وحمايتها أمر تكتنفه الكثير من المصاعب ويحتاج لسن قوانين وتشريعات تنظم أنشطة التنمية فيه .

3-3-6 تشريعات أخرى : بما في ذلك التشريعات والقوانين التي تنظم انشطة تفتيش اللحوم اضافة إلى التشريعات الي تحد من إنتشار داء الكلب والقوانين الأخرى المتصلة ببيع وشراء الجلود.

3-4 الانشطة الأساسية للخدمات البيطرية :

فيما سبق تم التعرض إلى الهياكل التنظيمية لمؤسسات الخدمات البيطرية في الدول العربية . ولقد سبق الإشارة إلى أن تلك الإدارات والأقسام تقوم بمجموعة من المهام والأنشطة التي تشمل الخدمات الوقائية ضد الأمراض ، إنتاج اللقاحات ، مكافحة ومعالجة الأمراض غير المعدية وأمراض الطفيليات ، مسوحات وتقصي وتشخيص الأمراض ، مراقبة المسالخ وتفتيش اللحوم ، الحجر البيطري ، الإرشاد البيطري ، خدمات التلقيح الاصطناعي .

وفيما يلي وصفاً موجزاً لتلك الأنشطة :

3-4-1 الخدمات الوقائية ضد الأمراض(حملات التحصين):

تقوم المستشفيات البيطرية في العادة بتنفيذ تلك الأنشطة . وفي بعض الدول العربية التي تنتشر فيها الثروة الحيوانية في البادية، تتعهد إدارات المستشفيات البيطرية بتشكيل فرق ميدانية لتقديم خدمات التحصين لقطعان الماشية ،كما تقوم المستشفيات بتجهيز تلك الفرق بكل مستلزمات التحصين ووسائل الحركة وذلك بالتنسيق مع إدارات مكافحة الأوبئة والتي تقوم في العادة بوضع الخطط والبرامج السنوية لتنفيذ تلك الأنشطة على المستويات القطرية .

ويقوم قسم الإمداد والتموين في بعض الدول بتوفير المستلزمات المطلوبة لتلك الحملات بما في ذلك اللقاحات للوقاية ضد الأمراض التي تصيب الأبقار والأغنام والماعز.

كما تشمل المستلزمات لقاحات الدواجن بما في ذلك لقاحات نيوكاسل ، برونسيت أول وثاني ، جمبورو ، ولقاح جدري الطيور .

ومن أهم التجهيزات المطلوبة للقيام بحملات التحصين توفير أجهزة التبريد (Cold Chain) والعربات الحقلية والمستلزمات الميدانية.

3-4-2 إنتاج اللقاحات :

كما تمت الإشارة اليه سابقاً فإنه تتوفر لمعظم الدول العربية المعامل البيطرية التي تنتج اللقاحات الباكتيرية والفيروسية الهامة ، إلا أنه تلاحظ أن هناك تعدد في التقانات المستخدمة في إنتاج اللقاحات مع عدم التوافق في المعايير والمقاييس التي تضبط الجودة .

وتشير الإحصاءات المتاحة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية كما هو وارد في جدول (3-1) إلى الإزدياد في إستخدام إستهلاك اللقاحات البيطرية مما يعكس وجود العجز ما بين المنتج محلياً والمطلوب فعلياً. كما يشير الجدول (3-1) إلى أن المنطقة العربية في حالة عجز في إنتاج اللقاحات لإستيفاء الإحتياجات الفعلية ، خاصة في مجالات إنتاج لقاحات لمكافحة أمراض الدواجن .

وكما هو معلوم فإن أجهزة ومعدات المختبرات تختلف بإختلاف أنواع اللقاحات، كانت فيروسية ، أو باكتيرية . وكمثال لذلك فإن لقاحات الفيروسات تحتاج إلى أجهزة الزرع النسيجي ، في حين أن اللقاحات الباكتيرية يتم إنتاجها بواسطة المخمرات والدوارق . كما يستلزم أن تتوفر بالمختبرات ماكينات التحضير وخطوط التعبئة والإنتاج وترشيح وحفظ الهواء والتكثيف والتبريد ، إضافة إلى الأنواع المختلفة من المجاهر والمستلزمات الأخرى كالكيماويات والأوساط المغذية وخلافها.

3-4-3 مكافحة ومعالجة الأمراض غير المعدية وأمراض الطفيليات :

وقد تلاحظ أن هذه الأنشطة تقوم بها الجهات الفنية في المستشفيات والمستوصفات والعيادات البيطرية حيث تحتاج تلك الخدمات للوازم العمليات الجراحية والمضادات الحيوية ولوازم العمليات الجراحية وطاردات الديدان والمبيدات الحشرية كما أنه من الأهمية أن تتوفر لتلك المرافق سيارات الرش بالمبيدات الحشرية والمغاطس والمرشات اليدوية .

جدول رقم(3-1)

الإحتياجات الفعلية وحجم الإنتاج المحلي والعجز في اللقاحات البيطرية في الأقطار العربية (آلاف الجرعات) لعام 1996

اللقاح	الإحتياجات الفعلية	حجم الإنتاج المحلي	العجز
الحمى القلاعية	16571	6200	10371
الطاعون البقري	18352	15500	2852
طاعون المجترات الصغيرة	-	-	5600
جدري الاغنام والماعز	69560	53850	15810
السعر (داء الكلب)	555	372	183
التسمم المعوي	62204	33800	28404
الحمى الفحمية	14243	7490	6743
الساق الأسود	8242	2915	5327
الاجهاض المعدي	7542	2425	5117
التسمم الدموي	15335	1140	14195
ذات الرئية الساري	10750	1000	9750
نيوكاسل	3236300	1051850	2184450
التهاب الشعب الهوائية	579300	202000	377300
قمبورو	1743000	200000	1453000
جدري الطيور	141300	76000	65300
ميرك	182700	-	182700
الارتعاش الوبائي	55250	25000	30250
التهاب المفاصل	22000	-	22000

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، التقارير القطرية الخاصة بدراسة الجدوى الفنية والإقتصادية لإنشاء مختبر لإنتاج اللقاحات البيطرية في الوطن العربي ، 1996.

3-4-4 مسوحات وتقصي وتشخيص الأمراض :

وهو نشاط تقوم به إدارات مكافحة الأوبئة في الدول العربية بالتعاون مع مراكز البحوث البيطرية وذلك بغرض تقصي أسباب الأمراض وأماكن تواجدها وإنتشارها ، إضافة إلى إصدار سجلات الأمراض الوبائية حسب أهميتها الإقتصادية وإعداد الخطط والبرامج الملائمة لمكافحتها . ويقتضي تنفيذ ذلك النشاط توفر مسلتزمات التشخيص المخبرية ومستلزمات جمع العينات والسيارات الحقلية.

3-4-5 مراقبة المسالخ وتنفتيش اللحوم :

ويقوم بهذا النشاط الأطباء البيطريون في المسشتفيات البيطرية في بعض الدول العربية. وفي دول عربية أخرى يتبع هؤلاء الأطباء إلى الشؤون البلدية ويركز النشاط بصفة أساسية على الإشراف على الحيوانات المذبوحة في المسالخ ومحلات القصابين للتأكد من مدى صلاحيتها للإستهلاك البشري.

3-4-6 خدمات الحجر البيطري:

تعتبر المحاجر البيطرية التي يتم انشاؤها على نقاط العبور في معظم الدول العربية من المواقع الهامة في مكافحة الأوبئة الوافدة والمستوطنة من خلال مراقبة الحيوانات التي تمر عبر تلك المنافذ للتأكد من خلوها من الأمراض المعدية. كذلك يتم الفحص المخبري للمواد الغذائية من أصل حيواني للتأكد من صلاحيتها لإستهلاك الإنسان . كما يتم فحص منتجات الحيوان من جلود وأمعاء وصوف للتأكد من مدى صلاحيتها للصناعات المختلفة ، اضافة إلى فحص المركزات والاعلاف المستوردة . وكما هو معلوم فإن إنشاء المحاجر يتطلب اقامة حظائر على ساحات محددة وبمواصفات خاصة ويستلزم الأمر توفر مصادر الكهرباء والماء اضافة إلى توفر المختبرات للمساعدة في التشخيص الأولي للأمراض.

3-4-7 خدمات الإرشاد البيطري :

تعتبر خدمات الإرشاد البيطري من الانشطة الأساسية في مجالات الخدمات البيطرية . فهي تعنى بإحداث حلقات التواصل بين المنتج والسلطات البيطرية والجهات البحثية وذلك بغية توجيه وتنبيه المربين والمنتجين إلى خطر الأمراض والمساعدة على

تحفيز التعاون مع إدارة صحة الحيوان في اجراء التقصى والسيطرة على الأمراض، إضافة إلى تقديم الارشادات الخاصة بتحسين طرق رعاية الحيوانات .

كما تقوم الاجهزة الفنية بالارشاد البيطري بنقل ردود فعل المربين والمنتجين لاجراءات السيطرة على الامراض ، ومدي فعالية تلك الاجراءات وامكانية تعديلها أو استبدالها باجراءات اخرى تكون اكثر نجاعة وملائمة.

3-4-8 خدمات التلقيح الإصطناعي :

في بعض الدول العربية تتبع خدمات التلقيح الإصطناعي إدارياً إلى إدارات الإنتاج الحيواني وفي دول أخرى تكون هذه الخدمات مشروعاً قومياً شاملاً أو مركزاً مستقلاً إدارياً ومالياً وفنياً.

ومن أهم أهداف خدمات التلقيح الإصطناعي وضع برامج السياسة العامة للتلقيح الإصطناعي وصولاً إلى زيادة الإنتاج الحيواني كماً ونوعاً وذلك بالعمل على تحسين السلالات المحلية ورفع قدراتها الإنتاجية الوراثية.

وتنتشر خدمات التلقيح الإصطناعي في الدول العربية في شكل وحدات موزعة في الأقاليم والمحافظات بشكل يمكن المربين من الحصول على هذه الخدمات بسهولة تماثل تلك التي تقدم في مراكز الخدمات البيطرية العلاجية. كما يلاحظ في كثير من الدول العربية أن وحدات التلقيح الإصطناعي تعمل في المستشفيات والمستوصفات البيطرية.

الباب الرابع
المعوقات والمشاكل التي تواجه تطوير أداء مؤسسات الخدمة البيطرية

الباب الرابع

المعوقات والمشاكل التي تواجه تطوير آداء مؤسسات الخدمة البيطرية

يهتم هذا الباب بتحليل المعوقات والمشاكل الرئيسية التي تجابه مسارات تطوير اداء مؤسسات الخدمات البيطرية في الوطن العربي ، وتشمل تلك المجموعة ، المعوقات الإقتصادية ، المعوقات التقنية و المعوقات البشرية والمعوقات الإدارية، والمعوقات التنظيمية والتشريعية .

4-1 المعوقات الإقتصادية :

كما تمت الإشارة اليه سابقاً، فإن الثروة الحيوانية وطرق تربيتها في المنطقة العربية يغلب عليها الطابع التقليدي البدوي ، ولقد قامت الحكومات العربية بإنشاء المؤسسات الحكومية لتقديم الخدمات الصحية والوقائية والعلاجية لتلك المجموعات من المنتجين ومربي الثروة الحيوانية وذلك على نفقة الدولة أو بمشاركة إسمية في حالات أخرى

ونسبة للظروف الإقتصادية غير المواتية التي تواجه الدول العربية ذات الثقل من تلك الثروة الحيوانية ، وإزدياد أعدادالقطعان لنجاح حملات الوقاية من الأمراض الوبائية الفتاكة مثل الطاعون البقري ، والحمي القلاعية ، والجدري ، والتهاب الرئة البللوري الوبائي ، والتسمم الدموي والحمي الفحمية، والتسمم الغذائي والتسمم المعوي ، فقد أصبحت ميزانيات تلك الدول قاصرة دون الإيفاء لتغطية تكلفة تلك الخدمات من لقاحات وأدوية ومعدات ووسائل النقل ، إضافة إلى إزدياد تكلفة العمالة والعنصر البشري المدرب . كما أن عدداً من تلك الدول تعاني عجزاً في موازين مدفوعاتها مما أثر على توفير العملات الصعبة اللازمة لإستيراد تلك المعدات والمستلزمات من الخارج . وقد أثرت تلك الوضعية على إمكانية إنتاج اللقاحات والسيطرة الكاملة على تلك الأمراض.

كما أدى النقص في النقد الأجنبي إلى عدم توفير بعض المدخلات الأساسية لمختبرات التشخيص المخبري مما أدى إلى ضعف ادائها في مجالات الأبحاث واختبارات التشخيص . ولقد ساهمت تلك العوامل الإقتصادية في تدهور مستويات الخدمات البيطرية والسيطرة على الأمراض مما أدى إلى المزيد من الخسائر في الإنتاج . وعلى

مستوى الدول العربية فإن التقارير القطرية تشير إلى النماذج التالية من المعوقات الإقتصادية:

السودان :

- قلة الإعتمادات المالية وعدم توفير السيولة للمخصصات المعتمدة بميزانية الدولة.
- عدم توفر المكون الاجنبي من جانب الاعتمادات الداخلية مما يؤدي إلى تهالك المعدات .

ليبيا:

- عدم كفاية الموازنة الإستيرادية المخصصة للخدمات البيطرية.

الجزائر:

- ضعف الإمكانات المالية.

العراق :

- قلة الأدوية واللقاحات ومستلزمات العمل البيطري والمواد البيولوجية والكيماوية نتيجة لعدم امكانية التمويل اللازم.

اليمن :

- ضعف الامكانات المالية نتيجة لحرب الخليج وحرب الانفصال.

الأردن :

- تقلص دور الحكومة في تقديم الخدمات البيطرية .

سوريا :

- صعوبة تأمين الإعتمادات المالية وعدم كفايتها.

ولكسر حلقة شح الموارد الإقتصادية سعت العديد من الدول العربية لتحسين المناخ الإقتصادي والإستثماري تشجيعاً للقطاع الخاص على المستويات القطرية والقومية للاستفادة من الإمكانات المتاحة في تلك المجالات.

كما أنه تبذل جهود مقدرة لخصخصة الخدمات البيطرية كخيار واقعي لتطوير الخدمات البيطرية تحت اشراف ورعاية الخدمات البيطرية الرسمية . وهناك نماذج ناجحة للخصخصة في بعض الدول العربية كالمغرب كما سيرد الحديث عنها لاحقاً.

4-2 المعوقات التقنية :

شهدت الخدمات البيطرية كغيرها من الأنشطة الإنتاجية والخدمية تقدماً سريعاً في مجالات التحديث للتقانات والتطورات العلمية لمكافحة الأمراض والأوبئة وزيادة الإنتاجية. إلا أنه كنتيجة للظروف الإقتصادية غير المواتية وعدم توفر الموارد المالية بقدر كافٍ في عدد من الدول العربية ذات الثقل في الموارد الحيوانية ، فإن تلك الدول عجزت عن ملاحقة التطورات المتسارعة في مجالات التقانة العالمية مما أدى إلى التأثير السلبي على أداء الخدمات الضرورية لتحسين صحة الحيوان والارتقاء بمعدلات الإنتاج كماً ونوعاً.

ولابد من التأكيد إلى أن مجموعة المعوقات التقنية لا تقتصر على النقص في المعدات والاجهزة والمدخلات الاخرى ، إنما تمتد إلى القصور في المواكبة العلمية لتطورات التحديث على المستويات العالمية مما يستدعي الإهتمام بتحديث المراجع العلمية والاستفادة من امكانية العولمة بإدخال الحاسب الآلي ، استخدام شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت) وذلك في مجالات جمع وتحليل المعلومات والبيانات . وقد يستلزم الأمر الاهتمام بقضية الترجمة إلى اللغة العربية والنقل المستمر والدقيق للعلوم والتقانات مما يساعد على توسيع قاعدة الحركة والاستفادة.

وكأمثلة للمعوقات التقنية فلقد أوردت الدارسات الفنية لبعض الدول العربية ما يلي :

السودان :

- عدم توفير مدخلات انتاج الأمصال بالداخل .
- ضعف وسائل الحركة والنقص المريع فيها مما يؤدي لضعف التقصي الحقلي والمسوحات الميدانية.

ليبيا :

- نقص بعض المعدات والتجهيزات المعملية اللازمة لإجراء الفحوصات والتشخيص السليم للأمراض الحيوانية.

- أضرار الحصار المفروض على الجماهيرية ومشاكل نقل اللقاحات والأمصال والأدوية ، الأمر الذي أدى إلي تأخرها أو نقصها نتيجة للتلف.

العراق:

- نقص الأجهزة وعدم تطورها لتتلاءم مع المهام المطلوبة.
- قلة وسائل النقل.

اليمن :

- عدم صيانة وتحديث الأجهزة ونقص في الادوات والمحاليل المستخدمة في المختبرات.

المغرب:

- عدم كفاية الأجهزة العلمية المتطورة .
- بطء اجراءات التحديث والتطوير للاجهزة والمعدات .
- عدم كفاية الصيانة المحلية المطلوبة للاجهزة والمعدات المتقدمة.

سوريا :

- عدم إمكانية تأمين المستلزمات والمعدات اللازمة للعمل المخبري الحقلي بالشكل الكافي خلال فترة زمنية قصيرة .
- صعوبة تأمين قطع الغيار للتجهيزات البيطرية.
- عدم توفر نظام معلومات بيطري للتقصي عن الأمراض الحيوانية والأمراض المشتركة وعدم توفر وسائل الاتصال الحديثة.
- قدم بعض التجهيزات المخبرية.
- الاعتماد بشكل كبير على استيراد المواد التشخيصية المخبرية والمواد الاولية الاخرى.

4-3 المعوقات المتصلة بالكوادر البشرية:

تلاحظ أنه مع الزيادة المضطردة لخريجي كليات الطب البيطري في غالبية أقطار الوطن العربي ، أن فرص العمل تعتبر محدودة، بل أضحى هناك فائض من الأطباء البيطريين في عدد من الدول العربية. ومع إزدياد الأعداد التي تستوعبها تلك الكليات دون زيادة في الإمكانات اللازمة للتدريب العملي للطلاب ، فإن هناك خطر حقيقي يتهدد مستوى الطبيب البيطري عند تخرجه .

ومن الأوفق ولتلافي تلك المعوقات في المستويات التدريبية ، تحديد الأعداد التي يجب تأهيلها كل عام على مستويات تلك الكليات الجامعية وربط تلك الأعداد بمعدلات التطور الإنمائي لمجالات الثروة الحيوانية وسوق التشغيل على المستويات القطرية والإقليمية. كما أنه من الأهمية التركيز على التدريب العملي لتصبح نسبة النظري للعملي 3:1 على الأقل . كما أنه من الأهمية تكثيف التدريب ليشمل علي وجه الخصوص المجالات التالية :

- مسح الأمراض الوبائية والطارئة
- التدريب العملي في علم المرض ويشمل أسبابها الجرثومية ، الفيروسية ، الطفيلية والأمراض المتصلة بتدهور البيئة .
- التدريب العملي في الأمراض التناسلية وإدارة التناسل.
- التدريب العملي في تحسين النسل ، علم الوراثة والتلقيح الإصطناعي .
- التدريب على إستخدامات الحاسوب وبرامج رصد الوبائيات.

كما أن الأمر يستوجب إستحداث برامج لإعادة تدريب أطباء الحقل وإتاحة المعارف المتصلة بالتقانات الحديثة.

ومن الأهمية أيضاً تحفيز الأخصائيين والباحثين بغية إبقائهم في وظائفهم داخل أقطار الوطن العربي ، وتوفير المناخ المناسب لهم ، حتي يمكن من الحد من هجرة هذه العقول إلى أوروبا والعالم الصناعي.

وعلى مستوى آخر هناك نقص في القوى البشرية الوسيطة المدربة مما يستدعي زيادة أعداد تلك الكوادر كالفنيين والمساعدين البيطريين لتكون النسبة بمقدار 2-3 من الفنيين لكل طبيب بيطري.

ولقد أوردت الدراسات الفنية القطرية بعض الأمثلة للمعوقات المتصلة بالعنصر البشري يمكن ذكر بعض منها كما يلي :

السودان :

- هجرة الكوادر أو الأطر المهنية والفنية المؤهلة كنتيجة لقلة الحوافز وضعف المخصصات المتاحة في المجالات البحثية.

ليبيا :

- الإفتقار إلى بعض الخبرات المتخصصة في المجالات المختلفة من الطب البيطري، وقلة البعثات الدراسية التخصصية إلى الدول المتقدمة في هذا المجال.

اليمن :

- تدني مستويات الأداء نتيجة لقلة المخصصات المتاحة كحوافز للعاملين أو في موازنات التدريب.

الأردن :

- النقص في أعداد الأطباء البيطريين والفنين والكوادر المساندة.
- صعوبة تأهيل كوادر جديدة أو الطاقات الحالية نسبة لعدم تبني برامج التأهيل المستمرة لتضمن الكفاءة والديمومية لتوفير التخصصات في كافة مجالات الطب البيطري العلاجية والوقائية والمخبرية.
- ضعف الحوافز المعنوية والمادية المتاحة للكوادر الفنية.

سوريا:

- قلة عدد المتخصصين في المجالات المختلفة .
- ضعف الخبرات التطبيقية لدى خريجي الجامعات الجدد.

4-4 المعوقات الإدارية :

تم التعرض في الاجزاء السابقة للهياكل الإدارية للخدمات البيطرية في الدول العربية

والتي تتشابه بين دولة وأخرى . وتتلخص تلك الهياكل الإدارية بإنشاء جهاز مركزي في كل دولة عربية وينقسم إلى مجموعة من الإدارات تشمل الأوبئة وصحة الحيوان، والحجر الصحي، والإمدادات البيطرية (المخازن) . وفي عدد من الدول العربية التي تتابع تنفيذ برامج التلقيح الاصطناعي ، تم إنشاء إدارة متكاملة للتلقيح الإصطناعي وأمراض التناسل. كما تلاحظ أنه هناك إتجاه سائد لإستقلال المؤسسات الخاصة بالمختبرات ومراكز الأبحاث وإنتاج اللقاحات ليصبح بعضها هيئات بحوث مستقلة أو معاهد بحثية تتبع الوزراء المركزيين للثروة الحيوانية أو الزراعة ، وفي بعض الأحيان تتبع تلك المؤسسات البحثية لوزارات البحث العلمي . وعليه يجب مراعاة أن في هذا الوضع الإداري قد ينعزل العمل المختبري بل وينفصل عن العمل في الحقل ، وتصبح تلك المؤسسات مجرد هياكل تنظيمية يقوم الباحثون فيها بإجراء بحوث لا تشكل أولويات بالنسبة لواقع الصحة الحيوانية. خاصة وأن تقصى الأمراض يحتاج الى مختبرات ذات توجه دائم نحو الحقل وعلاقة مستمرة بين الطبيب البيطري في الحقل والاخصائي في المختبر.

ولقد أوردت الدراسات الفنية القطرية بعض الأمثلة من المعوقات الإدارية والتنظيمية كما يلي:

اليمن :

- عدم وجود برامج لتقيم الخدمات .
- غياب أو ضعف الإرتباط بين الأجهزة الفنية والادارية العامة للثروة الحيوانية.

المغرب:

- وجود مساحات شاسعة في بعض المناطق (خاصة الجنوبية) وصعوبة الوصول إلي مناطق أخرى (خاصة الجبلية) تبقى من المعوقات التي تحد من تدخلات المصالح البيطرية.

الأردن :

- عدم ارتباط مديرية البيطرة المركزية بفروعها في الميدان .

- عدم وجود موازنة مستقلة لمديرية البيطرة .
- عدم وجود تنظيم متكامل لمديرية البيطرة.

4-5 المعوقات التنظيمية والتشريعية :

تقوم كل الدول العربية بإصدار القوانين والتشريعات التي تقنن التصرف في مكافحة الأمراض وتمنح السلطات البيطرية الحماية القانونية الكافية في مجال تقصي الأمراض ومكافحتها والسيطرة عليها ، والتحكم في حركة الحيوانات للوقاية من إنتشار الأمراض الوبائية من المناطق الموبؤة إلي مناطق سليمة وخالية من المرض. وكذلك إجراء التحصينات الدورية وإلزام المربي بها ، إضافة إلى الالتزام بقوانين الحجر الصحي البيطري عبر الحدود عند إستيراد وتصدير الحيوانات الحية أو اللحوم أو المنتجات الحيوانية الأخرى .

ومنذ منتصف عقد الثمانينات تبنت العديد من الدول العربية برامج الإصلاح الإقتصادي والتكيف الهيكلي التي تتيح فرصاً أوسع لدخول القطاع الخاص في تلك المجالات الخدمية ، اضافة إلى أن ملابسات تحرير التجارة الدولية وانشاء منظمة التجارة العالمية ، كلها تستلزم مراجعة القوانين والتشريعات التي تصاحب تقديم تلك الخدمات وذلك لضمان تحسينها وتطويرها وتجويدها بما يواكب تلك المستجدات والمتغيرات القطرية والدولية.

وكأمثلة للمعوقات التنظيمية والتشريعية فقد أوردت الدراسات الفنية لبعض الدول العربية ما يلي :

السودان :

- التعقيدات التي تصاحب الإجراءات المالية والبطء في إنفاذ العقودات.

ليبيا :

- عدم وجود قانون تشريعي شامل لتنظيم مجال الطب البيطري والخدمات البيطرية.

اليمن :

- عدم وجود قانون لحماية الثروة الحيوانية كما لا يوجد قانون لمزاولة مهنة الطب البيطري.

المغرب:

- عدم تحديث القوانين والتشريعات الخاصة بمجالات الوقاية من الأمراض المعدية مما يؤثر سلباً على تطبيق إجراءات الوقاية الصحية.

سوريا:

- بعض القوانين والأنظمة البيطرية المعتمدة صيغت منذ سنوات عديدة ويحتاج بعضها إلى تعديل وتحديث بما يتوافق مع تطور الثروة الحيوانية لمتطلبات تطوير الخدمات البيطرية.
- عدم وجود تنظيم نقابي للأطباء البيطريين وما يتبعها من قرارات وانظمة لمزاولة مهنة الطب البيطري . والجدير بالذكر أنه تبذل حالياً جهود حثيثة لإصدار قانون التنظيم النقابي.

الباب الخامس
مداخل تطوير أداء
مؤسسات الخدمات البيطرية

الباب الخامس

مداخل تطوير آداء مؤسسات الخدمات البيطرية

5-1 تمهيد:

كما تمت الإشارة اليه سابقاً فإن الوطن العربي يذخر بثروة حيوانية كبيرة تقدر بنحو 303 مليون وحدة حيوانية من الماشية (الأبقار ، الأغنام ، الماعز ، الإبل والجاموس)، بالاضافة إلى الكم الهائل من دجاج اللحم والبيض والطيور الداجنة الأخرى. وبلا شك فإن تلك الثروة تحتاج إلى الرعاية الصحية المستمرة بما يستلزم توفر خدمات بيطرية متكاملة للسيطرة على أمراض الحيوان المختلفة الوبائية منها والمستوطنة والسارية والمتناقلة إلى الإنسان ، والمشتركة بين الحيوان والإنسان. وتشمل وسائل السيطرة على الأمراض الحد من إنتشارها من منطقة لأخرى ، وعبر الحدود المشتركة بين الأقطار ، مما يستدعي توفر وسائل للإنذار المبكر لمنع دخول وإنتشار الأمراض الطارئة والوافدة مع تحركات الحيوانات الحية وإنتقال المنتجات الحيوانية في إطار التجارة الإقليمية والدولية.

وقد تلاحظ أنه قد حدث تقدم كبير على المستوى العالمي في مجال التعرف على الأمراض الحيوانية الوبائية الفتاكة ، وعلى وجه الخصوص في مجالات تشخيص أمراض الأبقار والسيطرة عليها، إلا أن الخدمات البيطرية في معظم البلدان العربية ما زالت تحتاج إلى التحديث لتواكب التطور الذي يحدث في علم الوبائيات على المستوى العالمي .

5-2 مداخل تطوير أداء مؤسسات الخدمات البيطرية :

حسبما تم الإشارة اليه في الاجزاء السابقة فإن مداخل تطوير آداء مؤسسات الخدمات البيطرية يمكن تلخيصها في خمسة مداخل رئيسية تشمل تطوير الهياكل التنظيمية والادارية ، تحسين منهجية التخطيط ، تطوير مستويات الخدمات الفنية ، وتشجيع الاستثمار في مجالات الخدمات البيطرية إضافة إلى زيادة فعالية التنسيق والتعاون .

5-2-1 تطوير الهياكل التنظيمية والإدارية:

تلاحظ أن إدارة الخدمات البيطرية القطرية تتشابه في معظم الدول العربية وتتمثل في :

- الجهاز المركزي لإعداد السياسات الصحية البيطرية ووضع الأولويات وتخصيص المستلزمات من كوادر بشرية ومعدات اضافة إلى تحديد الموازنات.
- جهاز المختبرات البيطرية للتشخيص المخبري للامراض ولاجراء البحوث ولإنتاج وتطوير فعالية اللقاحات الواقية من الأمراض.
- جهاز توفير وتخزين المستلزمات البيطرية حسب الخطط والبرامج والامكانات المتاحة.
- جهاز مركزي للتدريب الوظيفي.

وكما تم ذكره سابقاً فإن تلك الهياكل والتنظيمات الإدارية تم إحداثها في معظم الدول العربية لمساعدتها في التعرف علي أمراض الحيوان الوبائية والمعدية وغير المعدية ومن ثم السيطرة عليها ومراقبة ومنع انتشارها عبر الحدود القطرية أو من منطقة لأخري داخل القطر. وفي هذا الاطار ومن اجل تطوير وتحسين أداء تلك الهياكل والتنظيمات الإدارية فإنه من الاهمية.:

- توفر العدد الكافي من الاطباء البيطريين والمساعدين الفنيين من الذين نالوا تدريباً متميزاً.
- توفر الإمكانات المادية من منشآت ومعدات ووسائل مواصلات.
- توفر الخدمات المخبرية التي تعمل في تنسيق كامل وعلى اتصال دائم بمجموعة الاطباء البيطريين الذين يعملون في الحقل.
- إحداث جهاز تنسيقي مركزي لتلقي المعلومات وجمعها وتنسيقها وتحليلها بالطرق والوسائل العلمية ، وايصال نتائج التحليل الى الجهات المعنية لاتخاذ الاجراءات التنفيذية اللاحقة.

5-2-2 تحسين منهجية التخطيط:

يقترح أن ينشأ على المستوي المركزي وحدة للتخطيط يعهد اليها العمل على إعداد الخطط والبرامج ومتابعة وتقييم التنفيذ. ومن الأهمية أن تضم تلك الوحدة خبراء من ذوي التأهيل في مجالات الطب البيطري والاقتصاد والاحصاء والادارة. وذلك بغية التعامل مع مشكلات الصحة الحيوانية بجهاز اداري وفني متكامل واتباع منهجة للتخطيط تعتمد على

المكونات التالية:

- إعداد الإستراتيجية المتكاملة لتحسين الصحة الحيوانية.
- تحديد أهداف الخطة المنبثقة عن الاستراتيجية للسيطرة أو التخلص من الأمراض وتحديد الاولويات.
- إعداد البرامج والمشروعات التي يمكن لها أن تساهم في تحقيق الأهدف المرجوة.
- إعدد الموازنات المالية لكل تلك البرامج والمشروعات وبقدر عالي من التفصيل لكل الموارد المطلوب توفيرها لتنفيذ مكونات البرامج والمشروعات.
- إعداد الخطة التنفيذية لكافة البرامج والمشروعات في إطار الموازنة المقررة ، متضمنة كافة الاحتياجات البشرية والمادية والمؤسسية والتنظيمية والتشريعية.
- متابعة التنفيذ الفعلي لتلك البرامج والمشروعات واعداد مؤشرات للمتابعة والتقييم.
- الاستفادة من الدروس المستخلصة من المتابعة والتقييم وذلك لتحسين مسارات البرامج والمشروعات التي يجري تنفيذها اضافة الى التخطيط لبرامج ومشروعات اخرى .

5-2-3 تطوير مستويات الخدمات الفنية:

وتشمل امكانيات التطوير خدمات صحة الحيوان والمختبرات البيطرية والمحاجر والارشاد البيطري. ففي حالة خدمات صحة الحيوان فهي تتم عادة في المستشفيات البيطرية علي مستوى القطاع العام والخاص ، ومن الاهمية تزويد تلك المستشفيات بنظم الحاسوب الآلي حتى يمكن الاستفادة من الامكانات المتاحة لديها وذلك في تحليل المعلومات المتصلة بتقصي الأمراض والانذار المبكر لحدوث أمراض معينة. ويمكن ارسال تلك المعلومات التي تم تجمعيها الي مراكز تلقي وتحليل المعلومات برئاسة صحة الحيوان وادارات الاوبئة المركزية.

وفي مجالات خدمات المختبرات البيطرية فإن من الاهمية زيادة قدراتها وكفاءتها بدعمها بالمعدات والمواد والاليات والكوادر الفنية المطلوبة مما يستلزم تخصيص الاعتمادات المالية الكافية ضمن موازنات الدولة لتلك المختبرات.

كما أنه من الأهمية توحيد وسائل التشخيص المخبري على المستويين القطري

والقومي بالاستعانة بأحدث الطرق والوسائل التشخيصية المتعارف عليها عالمياً.

ويستوجب الأمر أيضاً توثيق حلقة التواصل الدائم وتبادل المعلومات بين المختبر وأطباء الحقل والمستشفيات البيطرية وإدارات مكافحة الاوبئة والصحة الحيوانية والمحاجر ومراكز تفتيش اللحوم وذلك ضمن الشبكة القطرية لمعلومات الصحة الحيوانية.

وفي مجالات خدمات المحاجر البيطرية فإن الضرورة تقتضي زيادة فعاليتها وكفاءتها في اعمال التقصي والسيطرة على الأمراض المستوطنة والوافدة مما يستلزم تحقيق ما يلي:

- توحيد قوانين وإجراءات الحجر البيطري الصحي والشهادات الصحية على مستوى الدول العربية للاستفادة من التجارب المشتركة والمساهمة في إزالة العقبات الصحية التي تعترض مسارات حركة التجارة في الحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية بين الدول العربية.

- تدريب الأطباء العاملين في تلك المحاجر خاصة في مجالات علم الطب الجماعي الوقائي (Medicine Preventive Population) وتزويد العاملين في تلك المحاجر بالمعلومات عن تواتر حدوث الامراض الحيوانية في البيئات المختلفة في العالم.

- التأكيد على أهمية توفر مختبر تشخيص ضمن كل محجر صحي لاجراء التشخيص المخبري الاولي للامراض.

- تزويد كل محجر بجهاز حاسوب آلي وتدريب أحد العاملين على ادخال المعلومات في برامج الحاسوب وربط تلك الاجهزة بشبكة المعلومات الصحية البيطرية القطرية.

وفي مجال خدمات الارشاد البيطري ، فلقد تلاحظ في بعض الدول العربية أن اجهزة الإرشاد البيطري تقع ضمن اجهزة الارشاد الزراعي وفي بعض الحالات ترتبط اجهزة الإرشاد البيطري بخدمات التلقيح الاصطناعي حيث يتم التركيز في الإرشاد والتوعية العامة بأمراض الحيوان والأمراض التناسلية مثل الإجهاض الساري.

وكما هو معلوم فإن الإرشاد البيطري يعتبر من الاجهزة الفنية الهامة لنشر المعلومات عن الأمراض الحيوانية والبرامج المتبعة لمكافحتها ، إضافة إلى أهميتها في كونها حلقة الوصل بين الاجهزة البحثية والفنية ، والمربين والمنتجين بما يساعد على

تحسين وتطوير الأداء تحقيقاً للاهداف المخططة. ويستلزم الأمر الإلمام الكامل بكافة النواحي الفنية لإجراءات المكافحة حتى يمكن اكتساب ثقة وتجاوب أصحاب الماشية .

ومما لا شك فيه أن الاجهزة الفنية للإرشاد البيطري في الدول العربة تحتاج إلى قدر كبير من المراجعة وتطوير برامجها وتزويدها بكافة مستلزماتها الفنية والمادية او البشرية حتي يمكن لها أن تساهم في تعزيز مسارات الصحة الحيوانية القطرية.

كما أنه من الأهمية تحسين خدمات مكافحة الاوبئة بحسبانها إحدى المجالات الرئيسية لتطوير الخدمات البيطرية في الوطن العربي.

ويستدعي الأمر الاهتمام بالمراحل الثلاثة لعمليات التقصي والسيطرة عى المرض وتشمل تلك المراحل:

- مرحلة التحضير أو التهيئة لعمليات السيطرة ، بما في ذلك إعداد الخطة التنفيذية والمعدات والامكانات البشرية في اطار الموازنات المتاحة.
- مرحلة تنفيذ خطة القضاء على المرض .
- مرحلة تقييم النتائج أو قياس تقصي المرض إعتماداً على المسوحات أو اختبار العينات الاحصائية لقطعان الماشية.

وبناء على ذلك فإن مراكز مكافحة الأوبئة في الدول المتقدمة يتكون كادرها من فرق متكاملة من الأطباء البيطريين الذين نالوا تدريباً واسعاً في علم الوبائيات، إضافة إلى وجود خبراء في مجالات الإقتصاد والبيئة ، والجغرافيا ، والقانون ، وأخصائيين لبرامج الحاسوب ، وإذا صعب توفير تلك الخبرات على مستوى المراكز المتاحة في الدول العربية ، فإنه من الأهمية الاستعانة بإستشارة هؤلاء المتخصصين عند إعداد وتنفيذ تلك البرامج.

5-2-4 تشجيع الإستثمار في مجالات الخدمات البيطرية:

تعتبر زيادة فعالية الإستثمارات في مجالات الخدمات البيطرية إحدى المداخل الرئيسية لترقية وتطوير الأداء . وهذا يعني بذل المزيد من المجهودات لجذب رؤوس الاموال العربية للاستثمار في تلك المجالات الانتاجية والخدمية مما يستدعي تحسين المناخ الاستثماري وخاصة في الدول ذات الثقل في موارد الثروة الحيوانية وما يتطلبه ذلك من استقرار اقتصادي وسياسي حتي يمكن للقطاع الخاص بصفة اساسية ولوج تلك

المجالات . وهناك دلائل واضحة لعدد من الدول العربية كنماذج ناجحة في مجالات خصخصة الخدمات البيطرية كما سيرد ذكره لاحقاً.

5-2-5 زيادة فعالية التنسيق والتعاون :

كما سبق الاشارة اليه في أجزاء سابقة فإن هناك ضرورة لاحداث قدر اكبر من آليات ومجالات التنسيق بين الاجهزة الفنية على المستويات القطرية والاقليمية والقومية علي مستوى الدول العربية. ولتحقيق ذلك الهدف فإن الأمر يتطلب انشاء شبكات تبادل المعلومات وتنفيذ المشروعات المشتركة في المجالات البحثية والاخرى المتصلة بمكافحة الاوبئة والامراض ، اضافة الى مجالات انتاج اللقاحات والادوية البيطرية. كما يستلزم الامر تنسيق القوانين والتشريعات الخاصة بالمحاجر الصحية البيطرية حتي يمكن الارتقاء بمعدلات التجارة البينية العربية.

الباب السادس
نماذج لبرامج العمل القطرية لتطوير أداء مؤسسات الخدمات البيطرية

الباب السادس

نماذج لبرامج العمل القطرية لتطوير آداء مؤسسات الخدمات البيطرية بالدول العربية

تمثل الخدمات البيطرية مرتكزاً أساسياً في برامج تطوير الثروة الحيوانية ولذلك فمن الضرورة بمكان وجود نظام متكامل للخدمات البيطرية يراعي المعايير العلمية والدولية في تطبيق نهج خدمات بيطرية مواكب وقادر على تنفيذ المهام المطلوبة للنهوض بالثروة الحيوانية في البلاد العربية. وتنتهج الدول العربية في الوقت الراهن نهجاً يراعى متطلبات المرحلة وتقوم بتنفيذ العديد من البرامج الرامية الى تطوير آداء الخدمات البيطرية .

ويهتم هذا الباب بإبراز بعض النماذج لبرامج العمل القطرية لتطوير مؤسسات الخدمات البيطرية وذلك حسب ما جاء في التقارير الفنية القطرية التي وردت من الدول العربية.

6-1 برنامج العمل المقترح لتطوير آداء مؤسسات الخدمات البيطرية بالمملكة الأردنية الهاشمية :

مبررات البرنامج:

أ- ضرورة وجود نظام متكامل للخدمات البيطرية حسب المعايير العلمية والدولية يستطيع تنفيذ المهام الكبيرة المنوطه به.

ب- ضرورة إنشاء نظام معلوماتي تعززه شبكة اتصالات للانذار الفوري وتبادل المعلومات على جميع المستويات القطرية والاقليمية والدولية.

ج- ضرورة وجود نظام مراقبة واستقصاء للاوبئة الحيوانية ووضع برامج للسيطرة ومكافحة الاوبئة الحيوانية.

د- ضرورة التكامل الاقليمي في مجال مكافحة الاوبئة الحيوانية.

هـ- مسؤولية الدولة القانونية في مكافحة الاوبئة الحيوانية والسيطرة عليها .

و- ضرورة أن تعمل الخدمات البيطرية بشكل مؤسسي.

ز- ضرورة الاستمرار في الحفاظ على الثروة الحيوانية الوطنية وتنميتها .

ح- ضرورة وضع برامج للوقاية المبرمجة وتأمين مستلزماتها من اللقاحات المناسبة.

ط- ضرورة تفعيل دور القطاع الخاص للاستثمار في مجالات الطب البيطري المختلفة.

ي- تفعيل التنسيق بين المؤسسات الوطنية المعنية بصحة الانسان والبيئة.

ك- ضرورة نقل التكنولوجيا المتطورة وتطبيقها في الميدان في كافة المجالات العلمية والتطبيقية.

أهداف البرنامج :

أ- تحويل الخدمات البيطرية الى نظام متكامل وعمل مؤسسي على شكل هيئة للخدمات البيطرية.

ب- وضع نظام للاستقصاء الوبائي وتحليل المخاطر من اجل استقصاء الاوبئة الحيوانية ومراقبتها والسيطرة عليها .

ج- النهوض بالخدمات البيطرية لكي تصبح فعالة في آداء مهامها وبحسب المعايير العلمية والدولية.

د- تنمية الثروة الحيوانية والحفاظ عليها من الاوبئة وتشجيع الاستثمار في مجالاتها المختلفة لتكون ذات جدوى إقتصادية عالية.

هـ - تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في مجالات الخدمات البيطرية وخلق البيئة التشريعية المناسبة لذلك .

و- تعزيز دور وزارة الزراعة الرقابي والتنظيمي والاشرافي من خلال انشاء المختبرات البيطرية الكفوءة للرقابة والتشخيص ومدها بالكوادر المؤهلة ودعمها.

ز- وضع نظام ثابت ومستمر لتأهيل الكوادر البيطرية وتدريبها المنهجي ضمن

خطط مدروسة لتلبية الحاجة من التخصصات .

ح- تنظيم صناعة تسجيل وتداول الادوية واللقاحات البيطرية.

ط - التكامل الاقليمي وخاصة مع الدول العربية التي ترتبط بيئياً مع الاردن في مجال مكافحة الاوبئة الحيوانية.

ك- تطوير البحث العلمي البيطري.

6-1-3 مجالات التطوير:

تشمل مجالات التطوير ترقية الأجهزة والمعدات ، وتحسين الانظمة وتدريب العنصر البشري ، إضافة إلى تعزيز التعاون والتنسيق مع الدول العربية.

*** تطوير الاجهزة والمعدات :**

1- في مجالات التشخيص بإدخال تقنيات متطورة للتشخيص السريع بالاضافة للتقنيات المتوفرة حالياً وادخال البيولوجيا الجزيئية Molecular biology كتقنية PCR ، إضافة لدعم العزل الجرثومي الروتيني والاختبارات المصلية المتقدمة وتوفير معداتها واجهزتها المتقدمة.

2- في مجالات الاختبارات المصلية بإدخال الاجهزة المتطورة للتشخيص السريع والدقيق والقيام بمسوحات واسعة لاستقصاء الاوبئة الحيوانية وإدخال اجهزتها المتطورة علي مستوى المختبرات المركزية والمختبرات الفرعية مثل الاليزا ، التألق المناعي الفلورسيي ، اضافة لدعم الاختبارات المصلية الروتينية مثل تثبيت المتمم وغير ذلك .

3- في مجال البحث العلمي من خلال توفير الاجهزة المتطورة اللازمة للبحث العلمي التطبيقي والمختبرات الحديثة المجهزة لذلك والتي تتضمن اجهزة البيولوجيا الجزيئية وفرز البروتينات وتصنيفها واجهزة المعايره وتشخيص المتبقيات والحواسيب المتطورة والبرامج المحوسبة المساندة وغير ذلك.

4- انشاء المختبرات البيطرية المركزية والتي وضعت تصاميمها وخطط انشائها والتي تضم كافة الاقسام اللازمة للمراقبة والمتابعة والتشخيص بحيث تضم :

التشخيصية: بكتيريا ، فيروسيات ، طفيليات ، أنسجة مرضية ، اوبئة ، باثولوجي.

- مختبرات صحة الغذاء وفحص المتبقيات .
- مختبرات ضبط جودة الادوية واللقاحات البيطرية.
- مختبرات البيولوجيا الجزيئية.
- مختبرات الكيمياء الحياتية.
- مختبرات الامصال .
- مختبرات الاعلاف وتحاليلها .

وغير ذلك من الاقسام الضرورية.

5- توفير الاجهزة والمعدات الحديثة لتقديم الخدمات البيطرية من خلال :

- دعم العيادات البيطرية الثابتة والمتنقلة لتقديم الخدمات للمزارعين في مواقعهم في الريف والبادية.
- توفير سيارات الرش بأعداد كافية لمكافحة الطفيليات الخارجية على الحيوانات وفي اماكن تواجد الحيوانات .
- توفير سلسلة التبريد Cold Chain لنقل اللقاحات من مستودعاتها في المراكز وفي المحافظات الى الميدان مثل : المجمدات، الثلاجات والترموسات في كافة مواقع العمل .
- توفير المعدات المتطورة لتقديم الخدمات البيطرية بما يضمن سلامة وسرعة التنفيذ ، إضافة لاجراءات السلامة العامة للقائمين على العمل.

6- تجهيز وتطوير العيادات البيطرية الثابتة في المحافظات والالوية والاقضية ، ودعمها وانشاء مختبرات بيطرية فرعية قادرة على القيام بالتشخيص الروتيني.

حوسبة العمل وربط الميدان مع المركز بشبكة كمبيوتر لنقل المعلومات وربطها ريد الالكتروني (E-mail) وشبكة الانترنت وانشاء قاعدة معلومات

Data base لوضعه تحت تصرف الطبيب البيطري ومتخذ القرار للانذار المبكر.

8 ـ توفير مستلزمات العمل من المواد المستهلكة والمعدات والكواشف بكميات كافية.

9- انشاء وحدة صيانة للاجهزة المتطورة والحديثة.

6-1-4 تحسين الأنظمة والقوانين :

و يتم ذلك من أجل تعزيز الخدمات البيطرية لتستطيع أن تقدم تلك الخدمات المطلوبة للفئات المستهدفة بكفاءة عالية وبما يضمن أداءًا عالياً ورقابة فاعلة مع التنفيذ.

ويشتمل برنامج التحسين ما يلي :

1- دعم الخدمات البيطرية للريف والبادية : وذلك بتعزيز العيادات البيطرية المتنقلة لكافة مناطق الريف والبادية ووضع برنامج تقديم الخدمة البيطرية المتكاملة.

2- إعتماد نظام حوافز للكوادر العاملة في مجالات الخدمات البيطرية لتحفيز العاملين بها .

3- وضع برنامج تدريجي لإشراك القطاع الخاص في تقديم الخدمات البيطرية التي يبدي رغبته في تقديمها بما يضمن حسن التطبيق ورفع كفاءة الخدمات البيطرية .

4- تحديد دور الدولة في مكافحة الأمراض الوبائية ودور المواطنين واسترداد كلفة بعض الخدمات التي تقدم .

5- وضع نظام للبحث العلمي البيطري والكتب العلمية للعاملين في اجهزة مديرية البيطرية لتشجيع البحث العلمي والباحثين ونشر انتاجهم .

6- تحديد دور وزارة الزراعة في مجال تقديم الخدمات البيطرية بما يتناسب مع السياسة الزراعية والتأكيد على الدور الرقابي التنظيمي الارشادي البحثي ، وفي السيطرة على الاوبئة الحيوانية وتوفير الظروف الملائمة لتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في مجال تقديم الخدمات البيطرية .

7- تعزيز مهنة الطب البيطري وإعطائها الخصوصية التي تستطيع بها أن تفتح مجالاتها المختلفة أمام المهنيين المختصين من القطاع الخاص وتعزيز الدور الرقابي

للقطاع العام للحفاظ على الصحة الحيوانية وصحة الإنسان وزيادة الإنتاج ، وتعديل قانون ممارسة مهنة الطب البيطري بما يتناسب وهذه الأهداف .

8- إعتماد التنظيم الاقليمي بحيث تقسم المملكة الى اثني عشر اقليماً بعدد المحافظات يكون في كل منها مديراً للصحة الحيوانية ترتبط به كافة الخدمات البيطرية والعيادات والاقسام البيطرية ومراكز الحدود ويرتبط مباشرة مع مدير البيطرة.

6-1-5 تدريب العنصر البشري :

إن مجالات الطب البيطري متنوعة، ولسلامة التطبيق لابد من إعداد الكوادر المؤهلة في كل مجالاتها مما يستدعي توفير فرص التخصص في المجالات المختلفة والتأهيل والتدريب علي كافة المستويات للحصول على الدرجات العلمية العليا والتدريب المتخصص في المجالات المختلفة . وتعتبر أساليب التدريب أهم الطرق لرفع كفاءة العاملين في مجالات الطب البيطري، وتشمل تلك الأساليب :

1- الحصول على درجات الدبلوم والماجستير والدكتوراه.

2- التدريب المتخصص لفترات تمتد من 3 إلى 6 شهور في مواضيع متخصصة.

3- التدريب على طرق مخبرية أو مهارات معينة من أسبوعين إلى شهرين .

4- حضور ورشات العمل المختلفة وعقد دورات تدريبية متخصصة سواء على مستوى القطر أو على المستوى الاقليمي أو الدولي.

5- التدريب في المجالات الادارية والحاسوب والمحاسبة وانظمة المستودعات.

6- التدريب في المجالات الفنية البيطرية والتي تتضمن ما يأتي:

- في مجال الدواجن:

- اعداد اخصائيين على مستوى المحافظات .

- في مجال الصحة الحيوانية والاوبئة:

- إعداد أخصائيين على مستوي الالوية والمحافظات .

- في مجال الاستقصاء الوبائي :

إعداد أخصائيين على مستوى المحافظات .

- في مجال الخيول :

- إعداد أخصائيين على مستوى المركز والمحافظات الرئيسية التي تتركز فيها هذه الثروة.

- في مجال العقم والولادة والتلقيح الاصطناعي :

- إعداد اخصائيين على مستوى المركز والمحافظات الرئيسية التي تحتاج لمثل هذه الخدمات .

- في مجال الأسماك وأمراضها :

- إعداد اخصائيين على مستوى المديرية.

- في مجال الحيوانات البرية:

- إعداد اخصائيين لتقديم الخدمات للمحميات وحيوانات السيرك التي ترد للاردن .

- في مجال العمل المخبري :

- إعداد اخصائيين في المختبرات البيطرية المركزية والمختبرات الفرعية.

6-1-6 تعزيز التعاون والتنسيق بين الدول العربية :

تمثل المنطقة العربية بموقعها المتوسط بين القارات منطقة تجارة نشطه اضافة الى غناها بمواردها الزراعية الطبيعية عامة والحيوانية خاصة ، كما أن امكانات التوسع والتكامل بينها يعتبر ضرورة في وجه التكتلات الاقتصادية الجبارة وأمراً محتوماً لا مناص منه ، وعليه فلابد من تفعيل العمل العربي المشترك والتعاون ما بين الدول العربية ويمكن أن يأخذ ذلك الاشكال التالية :

1- التعاون من خلال المنظمة العربية للتنمية الزراعية بإيجاد آليات عمل ثابتة ودائمة بإنشاء مكتب للاوبئة على غرار مكتب الاوبئة الدولي يضم في عضويته مدراء البيطرة في العالم العربي كمندوبين دائمين وتقسيم الدول العربية بيئياً الى ثلاث مجموعات:

أ- مجموعة دول المغرب العربي والساحل.

ب- مجموعة الدول العربية في منطقة الوسط.

ج- مجموعة دول الخليج والجزيرة العربية.

2- التنسيق الثنائي من خلال اتفاقات ثنائية بين الدول العربية للتعاون والتنسيق في كافة المجالات من حيث تبادل المعلومات وتوفر فرص التدريب على غرار الاتفاقية بين الاردن ومصر .

3- إنشاء شبكة اتصالات الكترونية تربط الدول العربية معاً لتبادل المعلومات حول الاوبئة الحيوانية علي غرار مشروع الراديسكون .

4- دراسة التشريعات المطبقة بين الدول العربية وتبادلها وتوحيد الممكن منها والاستفادة من الخبرات الشريعية في كافة المجالات.

6-1-7 مقترح باليات التنفيذ الملائمة:

1- إنشاء إدارة عامة للبيطرة والصحة الحيوانية أو هيئة الخدمات البيطرية.

2- إنشاء اثنا عشر مديرية صحة حيوانية اقليمية وربطها بهيئة الخدمات البيطرية.

3- إنشاء المختبرات المركزية في الموقع المحدد لها وحسب المخططات المعدة لذلك.

4- تمديد ساعات الدوام الرسمي لتصبح ثماني ساعات يومياً بدلاً من ست ساعات يومياً ووضع نظام للمناوبات .

5- وضع نظام حوافز يراعى خطورة العمل وحوافز البحث العلمي .

6- وضع برنامج ثابت للتدريب والتأهيل ورصد المخصصات اللازمة لذلك .

7- إنشاء وحدة صيانة للاجهزة الاكترونية وغيرها .

8- إنشاء نظام وطني لتبادل المعلومات يربط العيادات البيطرية والمراكز الحدودية والمحجرية الكترونياً مع مديرية البيطرة.

9- حوسبة العمل بتزويد المراكز البيطرية بالحواسيب المتقدمة وتدريب العاملين فيها على تشغيلها .

10- تكثيف تزويد الريف بالعيادات المتنقلة وربطها ادارياً بمدراء الصحة الحيوانية بالمحافظات .

11- تزويد المديرية العامة للبيطرة والصحة الحيوانية ومديريات الصحة الحيوانية في المحافظات بالآليات ووسائط النقل الكافية لكي تؤدي عملها مستقلة عن غيرها.

12- إنشاء محجر بيطري متكامل في العقبه وصيانة المحاجر البيطرية الاخرى القائمة.

13- وضع نظام المنطقة شبه الخالية من الامراض في العقبه Minimal Disease Free Zone .

14- دعم مختبر الرقابة النوعية على الادوية البيطرية وتعديل النظام رقم 2 لسنة 1968.

6-1-8 مصدر التمويل والبرنامج الزمني للتنفيذ:

* **مصادر التمويل:**

يمكن الحصول على التمويل مما يأتي:

1- موازنة الدولة.

2- مشاريع المساعدات الدولية والاقليمية.

3- المشاريع المنبثقة عن التعاون الثنائي.

4- الاتفاقات الثنائية بين الاردن والدول الاخرى.

5- المساعدات الفنية من الاتحاد الاوروبي ومنظمة الاغذية والزراعة الدولية وغيرها .

6- قروض داخلية من مؤسسة الضمان الاجتماعي أو صناديق التقاعد بضمان الدولة تسدد من عائدات بيع اراضي المختبرات الحالية والعائدات التي ستحصل عليها وزارة الزراعة من خلال تقديم خدماتها .

البرنامج الزمني :

1- المرحلة الاولى للسنوات (1998-2000): النصف الثاني من عام 1998 من اجل الخطوات الاجرائية واعداد الانظمة والقرارات اللازمة وإعداد موازنة 1999 لانشاء البنية التحتية ومباشرة التدريب ومباشرة الاتصال مع الدول العربية في المنطقة.

2- المرحلة الثانية للسنوات (2000-2002): التجهيز ووضع برنامج تدريبي متكامل وتعزيز التعاون العربي الثنائي.

2-6 برنامج العمل القطري لتطوير آداء مؤسسات الخدمات البيطرية بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية:

إن البرنامج الوطني لتطوير وتنمية الطب البيطري في الجزائر كان محل دراسة موضوعية وقدم لمجلس الوزراء سنة 1996 الذي قام بمناقشته قبل تبنيه في مجمله.

ويتضمن البرنامج تعريف وتطبيق إستراتيجية خاصة بتطوير الطب البيطري للخطة العشرية (1995-2005).

وتشمل المحاور الكبرى لهذا البرنامج ما يلي:

* **تحسين الخدمات في مجال الصحة الحيوانية** :من خلال :

- تدعيم وتحديث وسائل المراقبة الصحية..
- تدعيم نشاطات الأطباء البيطريين الخواص.
- تدعيم جمعيات المربين وجمعيات الأطباء البيطريين .
- إتمام نظم التموين المتبعة في الحماية الصحية.

* **تحسين الصحة العمومية البيطرية** وذلك من خلال :

- إعادة تأهيل الأجهزة التي يتوفر لديها إمكانات التحسين والتطوير .
- إغلاق مراكز الذبح التقليدية التي لا تتوفر فيها شروط السلامة الصحية والنظافة.
- سن برنامج بناء مذبح عصري في أهم ولايات القطر.

* **تدعيم مختبرات التحاليل والتشخيص والمراقبة:**

هذه المخابر تشكو في مجملها من إنعدام أو نقص في مواد المختبرات والاعتمادات المالية لتوفير المواد البيولوجية اللازمة. وكذا من إنعدام أو النقص في الكوادر المتخصصة.

يقدر الدعم المالي لتجهيز هذه المختبرات بحوالي 200 مليون دينار جزائري ، لكن اذا أعطيت الاولوية للمختبرات الأكثر أهمية تكون قيمة التجهيزات الإستراتيجية حوالي 102 مليون دينار جزائري موزعة على اربعة سنوات.

وتلاحظ أن الدولة تكرس حوالي مليون دينار جزائري لحماية رأس مال حيواني حي ومنتج قيمته مليار دينارجزائري ما يعادل نسبة (0.11٪) من الميزانية، مع العلم أن هذه النسبة في الدول المتوسطة النمو تقدر بحوالي (1٪) ، علماً أن هذه الحماية لا تخص الصحة الحيوانية وحدها بل لها انعكاسات ايجابية على الصحة العامة من الصعب تقديرها مالياً.

3-6 برنامج العمل القطري لتطوير أداء مؤسسات الخدمات البيطرية بجمهورية السودان :

تتضمن خطة العمل القطرية المقترحة لتطوير الخدمات البيطرية في جمهورية السودان مجموعة من البرامج لتطوير البحوث البيطرية ومؤسسات خدمات الصادر وخدمات التلقيح الإصطناعي وبرنامج مكافحة الأمراض الوبائية. وفيما يلي وصفاً موجزاً لتلك البرامج:

6-3-1 برنامج العمل القطري لتطوير اداء مؤسسات الخدمات البيطرية:

- **مبررات البرنامج القطري:**
- حماية القطيع القومي والمحافظة عليه ،
- التقصي الحقلي لأمراض الحيوان المختلفة.
- البحث العلمي التطبيقي وإدخال التقانات الحديثة.
- تدريب الكوادر البشرية والمؤهلة وربطها بالتطور العلمي وتقنياته.
- دعم النشر والتوثيق العلمي والمكتبة بتحديث وتوفير وسائل تقنية وتحديث المعلومات.

* **أهداف البرنامج القطري :**

- زيادة إنتاج اللقاحات الفيروسية والباكتيرية والمايكوبلازما بغرض الاكتفاء الذاتي والتصدير.

- دعم البحوث المستمرة لتطوير إنتاج اللقاحات الباكتيرية للحد من ظاهرة تداول اللقاحات المغشوشة.
- تكملة التجارب في إنتاج وضبط جودة اللقاح المجفف للمايكوبلازما.
- إنتاج لقاحات بكتيرية وفيروسية جديدة بغية الاعتماد على الذات.

*** مجالات التطوير :**

في مجال البحوث تم تحديد المواضيع التي سيشملها البرنامج البحثي بأولويات محدودة وفق الخطة القومية للتنمية الشاملة (برامج الاستراتيجية 1999-2002) وتشمل :

أولا: مكافحة الأمراض وإنتاج اللقاحات الضرورية:

- الأمراض التي تؤثر سلباً علي الصادر .
- الأمراض المرتبطة بإدخال الحيوان بالدورة الزراعية.
- الأمراض المؤثرة على الخصوبة.
- الأمراض التي تؤثر على صناعة الجلود.
- الأمراض المرتبطة بتكثيف صناعة الدواجن.
- أمراض النقص الغذائي وسوء التغذية.
- الأمراض المؤثرة علي تربية وتكاثر الإبل.
- إنتاج اللقاحات بواسطة المخمر.
- تحديث نظام تعبئة اللقاحات وضبط جودتها.

ثانيا: تطوير الأجهزة والمعدات :

تم تحديث وتطوير الاجهزة والمعدات البيطرية المستخدمة بالمعامل والبحوث البيطرية ويعد المختبر المركزي من اكبر المراكز علي نطاق القارة الافريقية من حيث التجهيز والانشطة التي يؤديها.

كما بدأ إنتاج اللقاحات في البداية في الدوارق ومع تقدم التقنيات ، تم إدخال نظام المخمر وتحديث معدات إنتاج لقاحات الدواجن بالاضافة إلى تجهيز مختبر النظائر المشعة.

ويشمل التطور مجالات المعلومات بإنشاء وحدة لرصد المعلومات وتزويدها بوسائل اتصال سريعة لتوفير قاعدة معلوماتية كافية (بنك معلومات) عن نوعية ووبائية الأمراض واهميتها الاقتصادية وتحديد نسب انتشارها ومعرفة موسميتها وتوزيعها الجغرافي وطرق تشخيصها ومكافحتها بصورة دقيقة ومستمرة وذلك بإدخال الحاسوب وشبكات المعلومات وربطها بشبكات المعلومات العلمية العالمية المتخصصة بحيث يمكن الاستفادة من المعلومة المتوفرة من نشر في المجلات التخصصية والدوريات العالمية والمؤتمرات وتبادل المعلومات في مجالات الابحاث المختلفة المحلية والاقليمية والدولية.

تعزيز التعاون والتنسيق بين الدول العربية:

في إطار تعزيز التعاون بين الدول العربية فإن إدارة البحوث البيطرية على اتصال تام بجميع المختبرات العاملة في صحة الحيوان وإنتاج اللقاحات البيطرية عن طريق تبادل المعلومات والخبرات والمشاركة في الندوات العلمية والعمل علي الارتقاء بالبحوث البيطرية خاصة في المؤتمرات الخاصة بالطب البيطري العربي وعن طريق المنظمات العربية العاملة في مجال البحوث البيطرية. كما أن هناك تعاون مع الدول العربية من خلال المنظمات العالمية العاملة في مجال صحة وبحوث الحيوان .

مقترح بآليات التنفيذ الملائمة:

- تأهيل بعض المنشآت القائمة بالمخبر المركزي والمخابر الولائية.
- تأهيل المتقادم من المعدات والآليات والعربات وتوفير قطع الغيار المستهلكة.
- توفير مدخلات صناعة إنتاج اللقاحات والأمصال.
- تهيئة بيئة العمل للعاملين وشحذ الهمم للتركيز على البحوث والدراسات.
- إيجاد مصادر تمويل لبرنامج بحوث وصحة الحيوان المضمنة بميزانية التنمية (تمويل داخلي وخارجي) والتمويل السريع لبحوث محددة في المجالات الاتية:
- المسح المناعي للقطيع القومي (تفعيل السجل) و(معوقات الحصول على الاهداف)

خاصة في اللقاحات ذات المناعة المستمرة.

- مراجعة الخريطة الجغرافية للأمراض الوبائية حسب التصنيف الدولي.
- تجميع البحوث الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بقطاع الثروة الحيوانية في مجالاتها المختلفة.
- تقييم دور موراد المياه والحياة البرية والانفراط الأمني في تفشي الأمراض.
- تأكيد انتشار التحصين ضد الأمراض الوبائية وتنفيذ التوصيات الخاصة بالزامية التطعيم.
- التوسع في إدخال التقانة الحديثة في مجال بحوث صحة الحيوان وإنتاج اللقاحات والأمصال والتوسع في الإنتاج عن طريق المخمر.
- إيجاد فرص التدريب للكوادر الفنية داخلياً وخارجياً لمواكبة التوسع التقني.
- توسيع الصلة والعلاقات مع المنظمات الدولية والإقليمية في مجال البحوث البيطرية.
- إيجاد معادلة مقبولة بين تكلفة إنتاج اللقاحات والامصال وصحة القطيع القومي لتمويل البحوث التطبيقية.

خطة التمويل :

تم حصر خطة التمويل في :

- مصادر داخلية تتمثل في :

- الميزانية العامة (ميزانية التشغيل)
- ميزانية التنمية لتمويل مشروعات بحوث صحة الحيوان.
- العون الاجنبي المادي والفني من المنظمات الدولية والاقليمية.
- إنشاء محفظة مالية لتمويل البحوث بمشاركة البنوك المتخصصة كبنك الثروة الحيوانية وبنك المزارع.

- إشراك المصدرين في رأس مال دائري لتمويل إنتاج اللقاحات والأمصال خاصة اللقاحات والامصال التي يشترط استعمالها في حيوان الصادر.

6-3-2 برنامج العمل القطري لتطوير آداء مؤسسات خدمات الصادر:

وتشمل تلك الخدمات الاجراءات الصحية والفنية المتخذة بالمحاجر والمسالخ البيطرية لمراقبة الحيوانات الحية والذبيح لتأكيد مطابقتها للمواصفات العالمية والدول المستوردة.

مبررات البرنامج:

- تحقيق أهداف ومرامي الاستراتيجية القومية الشاملة بزيادة صادرات البلاد من الثروة الحيوانية عشرين ضعفاً.
- المحافظة على الاسواق التقليدية والواعدة والمنافسة لكسب اسواق جديدة للماشية واللحوم السودانية.
- مقابلة الطلب المتزايد للماشية واللحوم السودانية على مستوى الدول العربية والعالم خاصة بعد احجام الدول العربية من استيراد لحوم من بعض الدول نتيجة ظهور امراض جنون البقر.
- استيفاء الشروط والمواصفات الصحية العالمية لتلك الدول التي ترغب في شراء الماشية واللحوم السودانية.

أهداف البرنامج:

- زيادة الطاقة الاستيعابية للمحاجر والمسالخ بهدف زيادة حصيلة البلاد من العملات الصعبة ولمقابلة الزيادة المرتقبة نتيجة الاقبال المتزايد على المواشي واللحوم السودانية.
- تحسين النوع الكمي والكيفي لحيوانات الصادر وجعل السودان منافساً قوياً في الاسواق الاقليمية والدولية.
- تأهيل الخدمات المساعدة للصادر بتأهيل المنطقة الخالية من الامراض لمقابلة مواصفات الجودة العالمية للحيوانات واللحوم السودانية.

- جذب الاستثمارات المحلية والاجنبية للعمل في مجال الصادر.

مجالات التطوير:

- تأهيل المحاجر القائمة بكل من الكدرو وبورتسودان ووادي حلفا وتكملة المنشآت في المحاجر تحت الانشاء في الرهد وحمرة الشيخ وبربر وأمدرمان وانشاء البنيات الاساسية في محاجر القضارف ودنقلا ومليط وسد النقص بها في جانب المعدات والتقانات الحديثة والعربات واجهزة الاتصال وادخال اجهزة الحاسوب.
- تأهيل مسلخي الكدرو وامدرمان وزيادة الطاقة الاستيعابية والتخزينية ومد مسلخ امدرمان بالمعدات والآليات والعربات لمواكبة التوسع والتحديث.
- انشاء مسالخ حديثة من خلال جذب إستثمارات القطاع الخاص الاجنبي والاسراع بتنفيذ المسالخ المصدقة للاستثمارات الخاصة والمشتركة مع الاستثمارالاجنبي وتحديث قوانين الاستثمار لجذب الاستثمارات في مجال المسالخ.
- ربط المحاجر والمسالخ بشبكة اتصالات محلية وعالمية لمواكبة المستجدات ومعرفة احوال الاسواق داخلياً وخارجياً.
- تفعيل نقاط المراقبة وتأهيلها والعمل على الاعتراف بالمنطقة الخالية واضافة مناطق اخرى يمكن ان يصدر منها .
- إنشاء نقاط مراقبة بيطرية في الحدود الغربية.
- توفير العربات لتنفيذ برامج المسوحات والرقابة الحقلية.

تحسين الأنظمة والقوانين :

لقد تم بالفعل مراجعة وتنقيح وتعديل قانون تصدير الحيوانات لسنة 1913 ليصبح قانون الحجر البيطري لعام 1998 وادرج في مجلس الوزراء لاجازته كما اجيز قانون المنطقة الخالية من الامراض لسنة 1996 ، كما رفعت مذكرة وتمت مراجعة قانون تفتيش اللحوم لسنة 1998 ليكون اختصاص مركزي وولائي في ذات الحين لارتباطه بحركة صادرات اللحوم .

تدريب العنصر البشري :

تنمية العنصر البشري تمثل رأس الرمح في الارتقاء بالانتاج والانتاجية اذ لابد من العمل على رفع كفاءة الكوادر البشرية العاملة في انشطة الصادر واتاحة الفرص لها داخلياً وخارجياً ورفع كفاءتها والوقوف على احدث ما وصلت اليه تقانات العقل البشري في هذا المجال.

التعاون والتنسيق مع الدول العربية : وذلك من خلال :

- فتح ملحقيات بيطرية بالدول العربية المستوردة للحيوانات الحية والمذبوحة السودانية وولوج اسواق عربية اخري لسد الفجوة من اللحوم الحمراء بالدول العربية.
- عمل اتفاقيات ثنائية مع الدول العربية في مجال صادرات المواشي واللحوم .
- دعم تجارة الحدود مع الدول العربية المجاورة ووضع الضوابط اللازمة لها.
- اقامة المعارض والندوات وورش العمل المشتركة لاتاحة القدر الكافي من المعلومات مع كافة الدول العربية ومعرفة المعوقات التي قد تبرز في مجال التجارة في اللحوم السودانية والترويج للمنتجات الحيوانية.

مقترح بآليات التنفيذ الملائم:

- إعداد دراسات مشروعات اعادة التأهيل للمحاجر والمسالخ والمنطقة الخالية من الامراض وتقديمها للتمويل داخلياً بواسطة ميزانيات التنمية ، وخارجياً عن طريق المنظمات العالمية (الفاو)، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، البنك الدولي والايقاد.
- تأهيل المعدات والآليات والعربات.
- تنفيذ شبكة اتصالات وربط المحاجر والمسالخ داخلياً.
- الاسراع بتنفيذ اكمال مسالخ القطاع الخاص وجذب استثمارات خاصة واجنبية عن طريق تحديث قوانين الاستثمار في مناطق اخرى لتوسيع مواعين الصادر.
- إنشاء الملحقيات البيطرية بالاسواق العربية والواعدة لمواكبة ومعرفة الاسواق والاسعار والتقلبات.

- تأهيل وتدريب الكوادر الفنية العاملة في مجال الصادر لرفع كفاءتها وتحسين الإنتاج والإنتاجية.

- تحديث القوانين واللوائح وفقاً لمتطلبات وشروط صادرات الحيوانات الحية واللحوم.

خطة التمويل والبرنامج الزمني للتنفيذ:

أ- تمويل خارجي وداخلي:

- ميزانية التنمية لتمويل مشروعى إنشاء وتأهيل المحاجر والمنطقة الخالية.
- ميزانية التسيير لتمويل تسيير العمل بالمحاجر والمسالخ القائمة.
- إعداد مشروعات دراسات ليتم تقديمها للتمويل بواسطة المنظمات العالمية والاقليمية كمنظمة الفاو والمنظمة العربية للتنمية الزراعية .
- مشروع نقاط المراقبة وتأهيل المحاجر.
- إعداد نماذج مشروعات مسالخ والترويج لها محلياً عالمياً.
- إنشاء محفظة لتأهيل المحاجر والمسالخ القائمة بتخصيص جزء من عائدات الصادر.

ب- القيد الزمني للتنفيذ: .

حسب برنامج الاستراتيجية القومية الشاملة 1999-2002.

برنامج تطوير خدمات التلقيح الإصطناعي:

- وذلك من خلال تنشيط دور المركز القومي للتلقيح الإصطناعي وهو أحد مراكز التدريب البيطري المهني ويتكون من إدارتين هما :

1- ادارة التلقيح الإصطناعي وتتبع لها عدة أقسام .

2- إدارة التدريب وتتبع لها عدة أقسام .

أهداف مركز التلقيح الإصطناعي :

1- تحسين نسل الحيوان بإدخال السلالات الأجنبية وتهجينها مع السلالات المحلية.

2- وضع سياسة تربية الحيوان والتهجين .

3- مكافحة أمراض الحيوان التناسلية.

4- تدريب الكوادر وتأهيلها .

5- إنشاء مراكز الطلوقة بمناطق السودان المختلفة.

برنامج التطوير ومبرراته :تنحصر فيما يلي :

1- تحسين نسل الحيوان نتيجة لضعف إنتاجية السلالات المحلية.

2- تحديد النسب المئوية المناسبة للدم وملائمة ظروف البيئة المحلية.

3- السيطرة على الأمراض التناسلية خاصة مرض البروسيلا .

4- عدم وجود مراكز للطلوقة معترف بها تتم من خلالها معرفة قيمة التربية للطلوق.

تعزيز التعاون والتنسيق بين الدول العربية : إحياء الاتصال لتبادل الخبرات والمعلومات والتطور مع الدول العربية من خلال الاجهزة الفنية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية للاستفادة من تقانات التلقيح الإصطناعي.

برنامج العمل القطري لخدمات مكافحة الأوبئة:

وذلك تحقيقاً لما يلي :

1- حماية القطيع القومي من الآثار السلبية للأمراض الوبائية من زيادة النفوق وانخفاض أعداد الحيوانات .

2- إزالة الاثار الاجتماعية والاقتصادية عن المواطنين والتي تنتج من جراء نفوق وسط الحيوانات وهذا بالطبع يؤثر على المواطنين أصحاب الماشية.

3- إنخفاض نسبة النفوق تؤدي إلى زيادة أعداد الحيوانات وبالتالي دخول أصحاب الماشية.

4- زيادة المسحوبات ستؤدي إلى مضاعفة أعداد الصادر وبالطبع ستنعكس هذه الزيادة على زيادة دخل البلاد من العملات الحرة.

وسائل التركيز :

1- الحملات الوقائية ضد الأمراض الوبائية.

2- توفير اللقاحات والادوية والمواد الغذائية مع ادخال نظم ضبط الجودة.

3- إحداث مناطق خالية من الأمراض يراعي فيها التدرج مع إتباع نظام المكتب الدولي لأوبئة الحيوان عند إعلان تلك المناطق.

4- تطبيق التشريعات اللازمة في التبليغ عن الاوبئة وسن تشريعات جديدة لسد الثغرات.

5- تحسين وسائل الاتصال لضمان سهولة إنسياب المعلومات من الحقل مع العمل علي تطوير البنية المعلوماتية وذلك بالاستعانة بالتقنية الحديثة في انجاز هذا العمل .

6- تحسين ورفع كفاءة العمل في المحاجر البيطرية لضمان عدم دخول الأمراض الوافدة.

7- الإهتمام بتطوير نظم التشخيص والتحليل للعينات المرضية وتطوير العمل في المستشفيات البيطرية.

خطة العمل لتنفيذ برنامج مكافحة الأمراض الوبائية:

وتشمل تلك الخطة المكونات التالية :

- السيطرة على وباء الطاعون البقري برفع معدلات التطعيم وتغطية البلاغات المرضية في حينها .
- الإعداد والتحضير للمرحلة الثانية للمشروع الافريقي لمكافحة واستئصال الطاعون البقري.
- اجراء المسوحات الحقلية والمعملية لأمراض الحيوان.
- إعداد خطة لتطوير اسلوب حفظ وتحليل المعلومات وتحسين شبكة الاتصالات وربطها بالشبكة القومية والعالمية بدعم من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

- تنفيذ برنامج لتدريب العاملين في التقنيات الحديثة في مكافحة الأمراض .
- ترشيد استعمال الإمكانات المتاحة للعمل خصوصاً العربات والحفاظ عليها وصيانتها بصفة دورية.
- إعداد قائمة بأولويات الأمراض لتتم مكافحتها وذلك بموجب المعلومات التي سيتم توفيرها خلال المسوحات التي يتم اجراؤها .

اولويات برنامج مكافحة الأمراض الوبائية:

1- يأتي الطاعون البقري على رأس قائمة أولويات برنامج المكافحة وذلك لاهميته العالمية والاقتصادية ويليه الالتهاب البلوري الرئوي الوبائي ولذا تم ضم هذين المرضين في برنامج قومي اقليمي اولي اهدافه مكافحتهما واستئصالهما .

2- تأتي في المرتبة الثانية طفيليات الدم والقراد والامراض التي ينقلها، والخطة لمكافحتها تتطلب توفير المعلومات الخاصة بتوزيعها وانتشارها وذلك من خلال مسح كامل لهذه الامراض في المناطق المختلفة. كما وانه لابد من توفير الادوية الخاصة وامكانيات العمل الأخرى.

3- تتم مكافحة الأمراض الباكتيرية التي بواسطة التطعيم، ويستدعي الأمر توفير اللقاح الواقي للسيطرة عليها ، إذ أن إستئصالها يتم فقط عبر التطعيم المنظم لرفع المستوى المناعي للحيوانات .

4- تضم القائمة الطفيليات الداخلية والخارجية: إلا أنه ونتيجة لآثارها البطيئة لم تكن مكافحتها ملحة كسابقتها . وعلى الرغم من ذلك فإنه لابد من توفير الادوية اللازمة للوقاية منها وعلاج الحالات المصابة.

وتضم قائمة مشروعات مكافحة الأمراض الوبائية مجموعة من المشروعات على النحو التالي :

(1) المشروع الأفريقي لمكافحة وإستئصال الطاعون البقري:

وقد تم إعداد هذا المشروع بهدف مكافحة واستئصال الطاعون البقري والسيطرة على مرض الالتهاب البلوري الرئوي الوبائي وذلك من خلال تطعيم اكبر نسبة من

القطيع القومي بنسبة 80٪ على الاقل خلال فترة عامين ، على أن تسبق هذه الفترة تغطية العجول المولودة واجراء مسح المناعة لمعرفة مستواها ومراقبة الحوادث ورصدها والعمل على احتواء الحالات التي يتم اكتشافها في وقت مبكر.

وفي المرحلة الثانية من المشروع يتم اعداد خطة ترتكز علي دعامتين اساسيتين هما :

* استئصال الطاعون البقري.
* تطوير الخدمات البيطرية.

هذا ويتم بالفعل تنفيذ المشروع بتمويل من السوق الاوروبية المشتركة وتحت اشراف منظمة الوحدة الافريقية .

خطوات نحو بلوغ مرحلة إعلان السودان خالياً من الامراض الوبائية:

لتحقيق هذا الهدف يتم اتباع الخطوات التي اوصى بها المكتب الدولي لاوبئة الحيوان:

1- تقسيم السودان الى اربعة مناطق جغرافية وذلك حسب الموقع الوبائي لمرض الطاعون البقري وبقية امراض (القائمة أ) للمكتب الدولي لاوبئة الحيوان.

منطقة (أ):

تضم شمال دارفور ، شمال كردفان ، الشمالية ، نهر النيل ، البحر الاحمر ، الخرطوم ، الجزيرة ، منطقة شمال النيل الابيض من القطينة شمالاً.

مواصفات هذه المنطقة:

- تقديرات الثروة الحيوانية (ابقار) 6.5 مليون رأس.
- لم تسجل حالات للطاعون خلال الخمسة عشر سنة السابقة.
- حركة الماشية عبر الحدود الدولية محدودة للغاية.

تطبيق الاجراءات في هذه المنطقة:

ايقاف اسلوب الحملات المنتظمة لمكافحة الامراض الوبائية والاعتماد على الحالات الطارئة وتكثيف حملات مسح الامراض.

منطقة (ب):

تشمل ولايات جنوب دارفور وكردفان ، غرب كردفان ودارفور ، جنوب النيل الابيض، سنار ، النيل الازرق ، القضارف ، كسلا ، الجزء الشمالي من اعالي النيل.

- الابقار في هذه المنطقة تقدر بعدد 22.5 مليون رأس.
- آخر حالة للطاعون البقري سجلت في عام 1991 في منطقة لقاوة في غرب كردفان ولكن سرعان ما تم احتوائها .
- سيستمر تسيير حملات التطعيم ضد الامراض الوبائية لتغطية كاملة لمدة عامين.

التركيز على مسح الأمراض :

تقوية التنسيق بين السودان وكل من تشاد وافريقيا الوسطى واثيوبيا وارتريا في مجال حركة الماشية وتبادل المعلومات لحملات التطعيم.

- العمل على تقوية الحزام الصحي الذي يفصل السودان وكل من تشاد وافريقيا الوسطى وبين المنطقة (ب) و (ج) .

المنطقة (ج) و (د):

- تشمل ولايات غرب وشمال بحر الغزال، واراب ، البحيرات ، الوحدة ، جنوب اعالي النيل ، غرب وشرق الاستوائية ، بحر الجبل وجونقلي.
- أعداد الماشية لا تتجاوز 7 ميون رأس.
- الموقف الصحي في هذه المنطقة غير واضح وذلك نتيجة لظروف أمنية إستثنائية.
- سيستمر تسيير حملات تطعيم والاستعانة بالمنظمات العالمية والطوعية.
- ادخال نظام المعاونين الصحيين
- التنسيق بين السودان والدول المذكورة اعلاه في ضبط حركة الماشية وتسييرحملات التطعيم .

- الاهتمام بتقوية الحزام الصحي في الجزء الجنوبي من البلاد على الحدود مع كل من يوغندا ، كينيا واثيوبيا وذلك بتكثيف حملات التطعيم على هذه الرقعة.
- تطوير عملية جمع العينات المرضية من الحالات المشتبه والعمل علي فحصها بصورة دقيقة.

(2) مشروع مكافحة القراد والأمراض التي ينقلها :

بدأ تنفيذ هذا المشروع في السبعينات وتم انجاز المرحلة الاولى من المشروع وقد اصبح بالضرورة البدء في تنفيذ المرحلة الثانية من المشروع وذلك لمجموعة من العوامل :

- التأثير الضار للقراد والامراض المنقولة بواسطته على تربية الحيوان خاصة ان السلالات الاجنبية ذات الادرار العالي اصبحت اكثر حساسية للقراد وامراضه مما يعرض برامج تحسين النسل للعديد من المخاطر.
- كما أنه توجد امراض ينقلها القراد من الاقطار المجاورة خطيرة للغاية ولظروف نزوح الحيوان اصبح السودان عرضه لدخول مثل هذه الامراض.
- الأهمية الإقتصادية لتلك المكافحة وتأثيراتها الإيجابية على الإنتاج.

هذا ومن المعلوم أن المرحلة الاولى من المشروع كانت مرحلة الإعداد والتجهيز ولم يكن هنالك عمل حقلي ملموس لعمل المشروع . ولقد انقطع برنامج البحوث نتيجة ايقاف التمويل ، كما أنه لم تتم تغطية الولايات العربية ذات الكثافة العالية الا في اطار ضيق.

(3) مشروع بنك المعلومات وتحسين وسائل الإتصال:

تم البدء في توفير الامكانات الاولية لانشاء هذا الصرح . ولقد تم توفير أجهزة الحاسب الآلي وسيتم تدريب العاملين علي تشغيل الحاسب الآلي والتعامل معه .

وهذا المشروع يعتبر اضافة جديدة في طريق جهود مكافحة الامراض الوبائية حيث يتم توفير المعلومات الدقيقة للباحثين والمنظمات العلمية وعلى هديها سيتم استقطاب العون الفني لمشاريع مكافحة الامراض الوبائية. وستيم تحسين وسائل الاتصال بادخال شبكة الاتصالات كجزء من الشبكة الاقليمية والعالمية .

(4) مشروع مراكز الخدمات البيطرية :

بتمويل من البنك الاسلامي للتنمية بجدة تم توفير مبلغ في حدود 5 مليون دولار لتمويل انشاء عشرة مراكز على النحو التالي :

الولاية	الموقع
ولاية غرب دارفور	ام دخن
ولاية جنوب دارفور	ام دافوق - السنوط
ولاية غرب كردفان	السنوط- ابياي
ولاية جنوب كردفان	ابوجبيهة
ولاية النيل الابيض	الراوت - جودة
ولاية اعالي النيل	ود دكونه
ولاية القضارف	دوكة

وهذه المراكز ستقوم بتوفر الخدمات البيطرية المتكاملة العلاجية ، الوقائية ، الارشادية لتحسين النسل ومن خلال هذه الاعتمادات ايضاً سيتم دعم انتاج اللقاحات وتطوير التشخيص المعملي.

4-6 برنامج العمل القطري لتطوير آداء مؤسسات الخدمات البيطرية بالجمهورية العربية السورية:

مبررات البرنامج:

تسبب الأمراض الحيوانية خسائراً اقتصادية كبيرة سواء من حيث قلة الإنتاج أو حالات النفوق التي تحدث عند الحيوانات مما يودي إلى إنخفاض مردود الإنتاج الحيواني وينعكس بشكل سلبي على تطور وتحسين الوضع الإقتصادي والإجتماعي في المناطق الريفية والإقتصاد القومي بشكل عام . كما تشكل الأمراض الحيوانية والمنتجات الحيوانية الملوثة بالمسببات المرضية تهديداً خطيراً على الصحة العامة .

كما أن إجراء التقصي عن الأمراض ليس كافياً بسبب عدم كفاية البنية التحتية البيطرية وعدم التأهيل الكافي للكوادر البيطرية فيما يخص التقصي الحديث في مجال التشخيص والتخطيط وتقييم التقنيات.

إن إمكانيات زيادة القدرة الإنتاجية للحيوانات من خلال المعايير الوقائية وتطبيق أنظمة الادارة الصحية للقطيع غير مستخدمة بالشكل المطلوب. كما أن الهيكل التنظيمي للخدمات البيطرية في سوريا وعدد الكوادر الفنية التي تنفذ المشروع ضمن برنامج العمل القطري والمقترح سوف تدعم وتعزز إنتاجية الحيوانات وتمد السوق بالمنتجات المناسبة وتطور المناطق الريفية.

أهداف البرنامج:

- تحديد وإعادة تقييم الناحية الإقتصادية للأمراض الحيوانية والامرض المشتركة المهمة في سوريا.
- تطوير إستراتيجية وطنية لاجراء مراقبة للامراض والوقاية منها والسيطرة عليها آخذين بعين الاعتبار الظروف الاقليمية.
- العمل علي تطبيق ونشر مفهوم الادارة الصحية للقطيع لمختلف الانظمة المتبعة في تربية الحيوانات.
- وضع تأكيد خاص للسيطرة على الامراض المشتركة مع الآخذ بعين الاعتبار نواحي الصحة العامة موضع الاهتمام في إنتاج الاغذية ذات المنشأ الحيواني.

- إحداث وتطوير الأسس التقنية اللازمة للتقصي عن الامراض الحيوانية في سوريا على المستوي الحقلي والمخبري والدراسات الوبائية اللازمة.

- تدريب الفنيين على طرق التقصي الحديث للامراض والتقانات المخبرية.

- دعم الخدمات البيطرية الوطنية في مجال الإدارة الحديثة لتحديد الامراض والوقاية منها والسيطرة عليها ضمن منظور إقتصادي.

- المساهمة في الدعم الاقتصادي لتربية الحيوانات والتطوير الإجتماعي والإقتصادي في المناطق الريفية.

- توافق المعايير البيطرية في سوريا مع المقاييس الدولية بغية تسهيل متطلبات مشروع الإتفاقية بين سوريا ودول الاتحاد الاوربي في مجال تجارة الحيوانات والمنتجات الحيوانية.

ويمكن تحديد الجهات المستفيدة من المشروع على النحو التالي :

- الخدمات البيطرية من خلال خطوات التطوير .

- مربو الحيوانات وعائلاتهم في القطاع الخاص .

- المؤسسات المعنية بالانتاج الحيواني في القطاع العام من خلال تحسين اقتصادية المزرعة وحماية المنتجين من الخسائر الناجمة عن الأمراض.

- المستهلك من خلال توفير الغذاء الصحي والخالي من مسببات الامراض المشتركة والأثر المتبقي والاغذية ذات النوعية الجيدة.

- الدخل القومي عن طريق تخفيض الخسائر في قطاع الثروةالحيوانية.

6-4-1 مجالات التطوير :

* **تطوير الاجهزة والمعدات** : يتم ذلك من خلال تأمين ما يلي :

- 30 سيارة حقلية.

- تجهيزات ومستلزمات مخبرية.

- ادوات حقلية (اوتوماتك - ادوات جمع العينات - ادوات جراحية).

- اجزة حاسوب وغيرها.
- اجهزة اتصال حديثة (فاكس وغيره).
- اجهزة تصوير فوتوكوبي وكاميرات.
- ارقام معدنية للاذن مرقمات.

6-4-2 تحسين الانظمة والقوانين :

يوجد في سوريا قوانين وأنظمة بيطرية شاملة فيما يخص حماية الثروة الحيوانية من الامراض وتطوير إنتاجيتها وتحديد الشروط الصحية في مجال الاستيراد والتصدير والحجر البيطري للحيوانات والمنتجات الحيوانية.

ونظراً لاتساع مجالات التجارة العالمية للحيوانات والمنتجات الحيوانية وضرورة تطبيق برامج مراقبة ومكافحة وسيطرة واستئصال للامراض الوبائية والامراض التي تسبب انخافضاً كبيراً في انتاجية الحيوان، فإن الوضع يتطلب تطوير الانظمة والقوانين المعمول بها بما يتوافق مع الأوضاع الدولية وإمكانية تطبيق برامج اقليمية لمراقبة الامراض ومكافحتها وبالتالي رفع المستوى الصحي والانتاجي للثروة الحيوانية.

6-4-3 تدريب العنصر البشري:

حيث أن العنصر البشري يلعب الدور الاساسي في تطوير الخدمات البيطرية فإنه من الضروري العمل على تحقيق ما يلي:

- رفع كفاءة الإطباء والفنيين البيطريين علمياً وعملياً خاصة في مجالات :

أ- تطبيق التقانات الحديثة للتشخيص المخبري.

ب- التشخيص الحقلي السريري للامراض والتدابير المتخذة للمعالجة والوقاية.

ج- جمع العينات وحفظها وارسالها.

د- مع المعلومات والبيانات وتحليلها.

ه- تدريب على طرق التقصي عن الامراض واجراء الدراسات الوبائية وتقييم و- الناجمة عنها ورصد وتقييم الأثر الاقتصادي لاجراءات السيطرة على

و- التقصي عن الامراض وطرق الادارة الحديثة للمخابر البيطرية.

ز- التدريب على طرق مكافحة الامراض في حالات الطوارىء والكوارث الطبيعية.

6-4-4 تعزيز التعاون والتنسيق بين الدول العربية:

كما ذكر آنفاً فإن تنفيذ البرامج الخاصة بالتقصي عن الامراض ومكافحتها على مستوى اقليمي بإشراف منظمات اقليمية اصبح من الضروة الملحة للوصول الى نتائج ايجابية بأسرع وقت وأقل تكاليف. وقد تم لمس نتائج هذا العمل المشترك بشكل ملحوظ من خلال المشروع الذي طرحته المنظمة العربية للتنمية الزراعية لمكافحة آفة ذبابة الدودة الحلزونية حيث كان له دور كبير في حصر الاصابة التي إنتشرت في العراق . كما يتم حالياً بين سوريا ولبنان من خلال المجلس السوري اللبناني الاعلى دراسة لتوحيد الانظمة والقوانين البيطرية وخاصة في مجال توحيد الشروط الصحية للاستيراد والتصدير والحجر البيطري للحيوانات والمنتجات الحيوانية،ويقترح العمل على توحيد هذه الانظمة والقوانين فيما بين الدول العربية لتسهيل التبادل التجاري للوصول الى التكامل الاقتصادي.

كما كانت هناك تجربة ناجحة لتبادل تدريب عدد من الاطباء البيطريين بين كل من سوريا ومصر واليمن والاردن.

ومن الضروري التنسيق ايضاً بين الدول العربية وخاصة المتجاورة منها والتي تعاني من مشاكل صحية متشابهة في مجالات الامراض الحيوانية والامراض المشتركة لوضع خطط وتنفيذ برامج على مستوى إقليمي ومكافحة هذه الامراض وعلى رأسها مرض الحمى القلاعية، الطاعون البقري ، وطاعون المجترات الصغيرة وجدري الغنم والماعز والكيسات المائية والبروسيلا والتوكسوبلاسموزس وغيرها .

6-4-5 مقترح بآليات التنفيذ الملائمة:

بناءاً على المعطيات المذكورة اعلاه يمكن أن تقترح الآلية التالية لتنفيذ مشروع تطوير الخدمات البيطرية لحماية الثروة الحيوانية وزيادة انتاجها :

1- فريق العمل : ويتألف من :

أ- كادر فني اكاديمي من مديرية الصحة الحيوانية يضم أطباء بيطرين ومساعدين بيطريين حقليين ومخبرين وكادر اداري كتبي وكادر متمم.

ب- مستشارون وخبراء للمشروع .

2- معطيات المشروع :

أ- مساهمة الجانب السوري وتشمل :

- رواتب فريق المشروع .
- البنية التحتية (مكاتب - مباني - كادر فني واداري)
- التكاليف الجارية التي تمثل مساهمة الجانب السوري.

ب- مساهمة الجهة الخارجية المنفذة:

- ميزانية المشروع .
- تأمين التدريب الخارجي والمحلي والوسائل اللازمة لذلك.
- تأمين الادوات والمستلزمات اللازمة لتنفيذ المشروع .
- تأمين سيارات.

3- عناصر التدريب :

ويشمل التدريب تدريباً خارجياً ومحلياً للكادر الفني في الحقل والخبر والادارة حسبما تحدده مديرية الصحة الحيوانية ضمن خطة تدريبية معدة من قبل ادرة المشروع ومديرية الصحة احليوانية .

4- الخطة الإدارية:

تم إدارة المشروع من قبل مديرية الصحة الحيوانية في وزارة الزراعة في دمشق وتشارك جميع المراكز البيطرية في سوريا في نشاطات المشروع . وتشمل الخطة الادارية ما يلي :

- تحديد وتعيين المنسق الوطني للمشروع والكوادر الفنية والادارية في مديرية الصحة الحيوانية.

- تحديد وتعيين منسق كل محافظة وكوادر المشروع الآخرين.
- إحداث لجنة موجهة للتخطيط والاشراف على نشاطات المشروع وتقييم تقدم المشروع والمتابعة.
- إقامة خطة المشروع المفصلة وخطة التنفيذ والتشغيل.
- تنفيذ نشاطات المشروع .
- إعداد التقارير اللازمة وتقييمها للوقوف على مدي تقدم المشروع .

6-4-5 نتائج المشروع الأساسية:

- اقامة وتوظيف نظام الخدمات البيطرية المتطور في مجالات التشخيص المخبري والحقلي في مديرية الصحة الحيوانية وفروعها في المحافظات.
- اقامة وتوظيف النظام الوطني الشامل للتقصي عن الامراض الحيوانية والامراض المشتركة والسيطرة عها والوقاية منها .
- إرساء أسس التدريب المستمر والمناسب للكادر الفني السوري.
- تطوير التعاون في مجال تنفيذ البرامج المشتركة مع المؤسسات الوطنية المحلية والاقليمية والعالمية.
- المدة المقترحة لتنفيذ المشروع 5 سنوات.

6-5 برنامج العمل القطري لتطوير اداء مؤسسات الخدمات البيطرية بجمهورية العراق:

مبررات البرنامج:

على الرغم من إستمرار تقديم الخدمات البيطرية المختلفة من قبل المؤسسات ذات العلاقة ، فإن وضع برنامج التطوير لهذه الخدمات يشكل التحدي لمواجهة التأثيرات السلبية الناتجة عن اصابة الثروة الحيوانية بالعديد من الأمراض ، حيث أن هذه الأمراض تمثل أحد المعوقات الرئيسية لتطوير وتنمية الثروة الحيوانية في القطر ، سيما وأن وضع مثل هذه البرامج سيوفر الامكانية لتصعيد وتائر تقديم الخدمات البيطرية الى هذه الثروة المهمة وبالتالي تيسير عملية السيطرة والحد من انتشار امراض الثروة الحيوانية المتوطنة والوافدة.

أهداف البرنامج:

يهدف البرنامج إلى تطوير اداء وزيادة فاعلية وكفاءة الأجهزة المختلفة التي تقوم بتقديم الخدمات البيطرية لعموم الثروة الحيوانية والعمل على تنسيق كافة الجهود الفنية والادارية بين هذه الاجهزة واعتماد مبدأ التكامل بينها بما يحقق أفضل المردود من الامكانيات المتاحة لتنمية الثروة الحيوانية.

كذلك يهدف البرنامج إلى تحقيق زيادة في الإنتاج الحيواني وصولاً إلى الاكتفاء الذاتي والتقليل من عمليات استيراد المنتوجات الحيوانية المختلفة ، اضافة لذلك فإن البرنامج سيعمل على خلق حالات الابداع والاستفادة من الطاقات البشرية واكتساب الخبرات العملية والعلمية في هذا المجال.

مجالات التطوير :

أ- تطوير الاجهزة والمعدات :

لقد أدى التطور العلمي الكبير في السنوات الاخيرة إلى تطور واسع في مجال إستخدام وسائل التشخيص الحقلي المختبري لأمراض الحيوان وإدخال الاجهزة الحديثة ذات التقنيات العالية في هذا المجال ، حيث أن الاعتماد على الوسائل الحقلية والمختبرية التقليدية في تقديم الخدمات البيطرية يعتبر ظاهرة سلبية لا يمكنها أن تؤدي الغرض المطلوب منها في عالم اليوم .

إن هناك ضرورة إستخدام الاجهزة الحديثة في مجال العمل الحقلي والمختبري لغرض التصدي للامراض التي تصيب الثروة الحيوانية والتي عاني القطر من عدم توفرها بسبب ما فرضته ظروف الحصار كذلك ضرورة اعتماد الاجهزة والمعدات الحديثة في مجال إنتاج اللقاحات والأمصال البيطرية كالمخمرات والتي من خلالها سيتم انتاج لقاحات ذات كفاءة عالية من حيث النوعة والكمية وبجهد أقل.

ب- تحسين الأنظمة والقوانين :

توجد في القطر قوانين وأنظمة تعمل على حماية الثروة الحيوانية من جهة والمحافظة على الصحة العامة وعدم تلوث البيئة من جهة أخرى . وقد انبثقت عن هذه القوانين أنظمة وتعليمات توالت بمرور الزمن وحيث ما دعت الحاجة لذلك ، إلا أن تطور النظم الحديثة في

مجال تربية الحيوان وزيادة الحركة الدولية لإستيراد وتصدير الحيوانات ومنتجاتها وسرعة انتشار الأمراض والاوبئة يدعو إلى تطوير هذه القوانين والانظمة واستحداث ما لم تتضمنه تلك القوانين من اجراءات خاصة في مجال استيراد وتسجيل الادوية واللقاحات البيطرية التي تدخل الى القطر وتطوير القوانين المحجرية البيطرية المعمول بها حالياً لضمان السيطرة على الأمراض الوافدة ضمن حركة التجارة الحديثة.

ج- تدريب العنصر البشري:

بالنظر لزيادة أعداد الأطباء البيطريين الذين يتخرجون من كليات الطب البيطري في الجامعات المختلفة في القطر وزيادة مرافق وتخصصات العمل البيطري، ولغرض تحديث وتطوير المعلومات العلمية التي تحملها هذه الكوادر فقد دأبت الهيئة العامة للارشاد والتعاون الزراعي التابعة لوزارة الزراعة على وضع خطط سنوية وبرامج لتنظيم الدورات التدريبية التي تتضمن المحاضرات النظرية والعلمية في مجال الاختصاص ومن قبل اساتذة جامعيين أو مختصين في المجالات المختلفة لهذه الدورات وبالتعاون والتنسيق مع الدوائر المختصة.

كذلك يتم عقد دورات تدريبية وأنشطة خاصة حول ما يستجد من مواضيع ذات أهمية استثنائية كالتعريف بالامراض التي تدخل حديثاً إلى القطر أوتلك الأمراض التي تظهر بشكل ثورة وبائية.

كما تقوم المنظمات الدولية كمنظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة والمنظمة العربية للتنمية الزراعية بعقد دورات تخصصية مشتركة بالتنسيق مع الجهات المعنية المختصة في القطر ، وإنطلاقاً من مبدأ زيادة التعريف بأخطار الامراض المستوطنة والوافدة وبرامج السيطرة عليها ومكافحتها ، فإن زيادة فرص التدريب للكادر العامل في مجال تقديم الخدمات البيطرية وخاصة خارج القطر يعتبر من الضروريات لزيادة المعرفة بهذا المجال لتطوير كفاءة الأداء.

د- تعزيز التعاون والتنسيق بين الدول العربية:

يشغل الوطن العربي مساحة جغرافية واسعة تمتد من الخليج العربي شرقاً إلى المحيط الاطلسي غرباً ومن الحدود الايرانية التركية والبحر الابيض المتوسط شمالاً إلي السودان الصومال والمحيط الهادي جنوباً ، وعلى إمتداد هذه المساحة الواسعة توزع

أعداد كبيرة من الابقار والجاموس والأغنام الماعز والإبل إضافة إلى الدواجن.

ومن الملاحظ أن أهم ما يعانيه الوطن العربي في هذا المجال هو تدني إنتاجية الوحدة الحيوانية وليس قلة أعداد الحيوانات ، في الوقت الذي نجد فيه أن بعض الدول العربية قد حققت الاكتفاء الذاتي من بعض المنتجات الحيوانية وتصدير الفائض منه ، إلا أن العديد من هذه الدول ما زالت تعتمد على الاستيراد لسد الاحتياجات القطرية نظراً لبدائية طرق ونظم الرعاية وادارة مزارع الثروة الحيوانية فيها .

ونظراً للروابط الكثيرة التي تجمع اقطار الوطن العربي وامتلاكه مقومات اساسية موحدة كفيلة بالنهوض بواقع ثروته الحيوانية ، وعليه فإنه يتوجب ان تتضافر جهود أبناءه في هذا المجال وصولاً الي التكامل الاقتصادي في هذا الجانب.

مقترح بآليات التنفيذ الملائمة:

أ- الاجهزة والمعدات :

كما تم ذكره في فقرات سابقة من هذه الدراسة ، إن من معوقات تقدم الخدمات البيطرية الى الثروة الحيوانية هو عدم وجود اجهزة ومعدات حديثة ومتطورة تساهم في زيادة حجم العمل وسرعة انجازه. وكما تقدم فإن الظروف الاستثنائية التي فرضتها ظروف الحصار قد حالت دون ادخال مثل هذه الاجهزة والمعدات الى القطر ، عليه فإنه يقترح الاستفادة من المنظمات الدولية والعربية المعنية لتوفير مثل هذه الاجهزة والمعدات.

ب- تحسين الأنظمة والقوانين :

يمكن تنفيذ ذلك من خلال لجان محلية مختصة تأخذ على عاتقها دراسة القوانين والانظمة التي تخص حماية الثروة الحيوانية وزيادة انتاجيتها بغية رفع مقترحات تحديث هذه القوانين والتعليمات الصادرة عنها الى الجهات الرسمية المختصة في القطر ، لغرض الاخذ بهذه المقترحات واعادة النظر بهذه القوانين والتعليمات.

ج- تدريب العنصر البشري :

وفي مجال تدريب العنصر البشري فإن دورات الاختصاص داخل القطر وخارجه اصبحت من الحاجات الملحة لتطوير المعرفة والأداء بعد أن فرضت ظروف الحصار انحساراً لفرص التدريب في مجال الاختصاص خارج القطر للاطلاع على التطور والتقدم

العلمي الحاصل في هذا المجال مما إنعكس سلباً على كفاءة الآداء. ويقترح أن تتولى المنظمات الدولية والعربية المعنية توفير فرص التدريب المطلوبة بالتنسيق والتعاون مع الجهات القطرية المعنية.

د- تعزيز التعاون والتنسيق بين الدول العربية:

من المقترح أن يتضمن برنامج التعاون والتنسيق بين الدول العربية ما يلي:

1- إنشاء شبكة موحدة للمعلومات التي تخص مجالات الثروة الحيوانية المختلفة المتوطنة والوافدة لكل قطر.

2- بالنظر لتوفر الخبرة في العديد من الأقطار العربية نتيجة للتوسع في إنشاء كليات الطب البيطري والزراعة ، فقد بات من الضروري الاستعانة بالباحثين والمختصين العرب في مجال الثروة الحيوانية ، لغرض التنسيق في اجراء الدراسات والبحوث للمشاكل التي تعاني منها الثروة الحيوانية في الوطن العربي ومن خلال ايجاد صيغ للتعاون بين مراكز البحث العلمي والجامعات العربية سيما وأن العديد من أنواع الثروة الحيوانية في الاقطار العربية تعاني من نفس المشاكل الصحية البيطرية.

3- العمل علي توحيد القوانين والانظمة الخاصة بإستيراد وتصدير الحيوانات

4- التنسيق في انتاج اللقاحات البيطرية وإعتماد المختبرات المتطورة أو ذات الاقطار وتوحيد الجهود في هذا المجال واعتماد مبدأ التكامل في الانتاج النوعي والكمي لهذه اللقاحات.

5- إثراء البحث العلمي بالكتب العلمية والدورية الهامة الحديثة من خلال منظومة مركزية تقوم بتوزيعها علي كافة المؤسسات البيطرية في الاقطار العربية على أن يتم دعم هذه المنظومة مادياً من ميزانية عربية مشتركة.

6- إعتماد مبدأ تدريب الكوادر العاملة في مختلف انشطة الثروة الحيوانية في

الاقطار التي تتمتع بخبرة مميزة في أي من المجالات وبشكل مستمر ومتواصل.

7- وضع سياسات مستقبلية موحدة للنهوض بواقع الثروة الحيوانية بالوطن العربي وإيجاد الصيغ المناسبة الملزمة للتنفيذ وصولاً إلى تحقيق الأمن الغذائي العربي.

خطة التمويل والبرنامج الزمني للتنفيذ:

تتولى المنظمات الدولية والعربية إيجاد ممولين لهذا المشروع بالتنسيق والتعاون مع الجهات القطرية المسؤولة في وزارة الزراعة في قطر العراق.

زمن البرنامج الزمني المقترح للتنفيذ فهو ثلاث سنوات.

6-6 برنامج العمل القطري لتطوير آداء مؤسسات الخدمات البيطرية بالجماهيرية الليبية العربية الشعبية الإشتراكية العظمى:

لقد حظى قطاع الثروة الحيوانية بإهتمام كبير في الخطة التنموية بالجماهيرية الليبية حيث تم التركيز على إنشاء مشاريع حديثة لتربية الأبقار والدواجن جهزت بأحدث التقنيات واتبعت فيها الطرق العلمية للتربية والرعاية الصحية.

ومن أهم هذه المشاريع الحديثة:

(1) مشاريع تنمية الأبقار:

ويبلغ عددها خمسة مشاريع موزعة على 24 محطة لتربية الأبقار وموزعة على المناطق المختلفة من الجماهيرية.

(2) مشروع تنمية الدواجن والأبقار:

ويضم 7 جمعيات إنتاجية للدواجن والأبقار ويهدف إلى إنتاج كل من الحليب ، لحوم الدواجن المجمدة ، بيض المائدة ، كتكوت اللحم ، كتكوت البيض وبيض عمر 17 أسبوع.

(3) مشروع حصر أنواع الأمراض الوبائية المستوطنة والوافدة.

(4) مشروع التلقيح الصناعي في الأبقار :

حيث يهدف المشروع إلي تحسين السلالات المحلية والسيطرة على الأمراض التناسلية .

كما يهدف المشروع إلى تقديم خدمات التلقيح الإصطناعي الى محطات تربية الأبقار المنتشرة بالقطر.

(6) مشروع مكافحة وإستئصال مرض السل البقري من الجماهيرية.

(7) مشروع مكافحة واستئصال مرض الاجهاض المعدي والبروسلوزيس من الجماهيرية :

(8) مشروع الشبكة الاقليمية لمسح أمراض الحيوان (RADISCON).

(9) مشروع توحيد الشروط الصحية لتبادل الحيوانات الحية بين أقطار إتحاد المغرب العربي وشروط بيع الادوية وتداولها داخل دول الاتحاد.

7-6 برنامج العمل القطري لتطوير آداء مؤسسات الخدمات البيطرية بالمملكة المغربية :

مبررات البرنامج :

منذ بداية السبعينات حظى القطاع الفلاحي بعناية خاصة من أجل النهوض به وتطوير اساليبه عن طريق التحكم في الموارد المائية وإنشاء مناطق واسعة للسقي، اضافة إلي إستثمار افضل للمنتوج الوطني بتدعيم وتشجيع البحث في المجال الزراعي.

وفي نفس الاتجاه ، شهد قطاع الثروة الحيوانية تحولات هامة بالنظر الى دوره الحيوي في المجال الاجتماعي والاقتصادي ، دفعت بالمصالح البيطرية الوطنية إلى بذل كل الجهود التي من شأنها أن تساهم في الرفع من انتاجيته وتحسين مردويته عن طريق العناية الصحية البيطرية عن قرب ، آخذاً بعين الاعتبار كل المعطيات المحيطة بهذا القطاع والتي تكمن في :

- اهمية قطاع الثروة الحيوانية من حيث تعداد القطيع وتنوع الاصناف الحيوانية ودوره الهام في النسيج الاقتصادي والاجتماعي ، إضافة إلى التحولات الكبرى التي

شهدها القطاع بالنظر إلى اساليب التربية ونوعية الإنتاج التي انتقلت من تربية ذات نمط توسعي تقليدي إلى نمط شبه مكثف إلى مكثف ذي انتاج عالي ومتخصص (البان ، لحوم).

- أهمية الأمراض الحيوانية التي تصيب الماشية خاصة أنه بالنظر إلى الانعكاسات الإقتصادية والصحية لكثير من الأمراض الحيوانية المعدية ، إن لم نقل جُلها ، يتضح جلياً ما لأهمية التأطير الصحي البيطري وتطوير اساليب أدائه بوضع برامج وخطط محكمة وهادفة مبنية على أسس موضوعية وعلمية.

على سبيل المثال ، حينما نرى أن مكافحة الحمى القلاعية بالمغرب تكلف سنوياً ما يقرب من 16 مليون درهم مغربي ، والوقاية من مرض الجدري عند الاغنام تكلف ما يناهز 24 مليون درهم ، الوقاية من داء الكلب حوالي 4 ملايين درهم ، والوقاية من الحمى الفحمية والعرضية في المناطق الموبوءة ما يقرب من 3 ملايين درهم (دون الاخذ بعين الاعتبار رواتب الاطر العاملة والنفقات الاخري) ، يتضح أن تطوير برامج المكافحة بالقضاء على الامراض المعدية وتعزيز المراقبة المستمرة للحالة الصحية للقطيع بات أمراً ضرورياً لبلوغ الاهداف المنشودة.

- أهمية مراقبة ومتباعة تحرير انماط واساليب المبادلات التجارية في مجال الحيوانات والمنتجات من اصل حيواني خاصة أن عمليات استيراد الحيوانات ومنتجاتها من شأنها أن تؤدي الى احتمال دخول امراض جديدة لم تكن موجودة من قبل في البلد المستورد . لذا كان لزاماً علي الدول المعنية اتخاذ ثمة اجراءات وتدابير تأخذ بعين الاعتبار المفاهيم الجديدة التي تمت بلورتها ضمن المعاهدات الدولية كتدبير الخطر الصحي وتقييم آداء المصالح البيطرية مع تعزيز المراقبة المحجرية سواء بالحدود أو داخل القطر.

- تحول الخريطة الابيديميولوجية لعدد من الأمراض الحيوانية التي كانت موجودة وظهور أمراض وبائية أخرى من حين لآخر : تلزم المصالح البطرية في بلد ما الى تغييرخطة العمل وإعداد استراتيجيات ملائمة تأخذ بعين الاعتبر المعطيات البيديميووجية الجديدة للأمراض. كما أن تطور اساليب المراقبة الابيديميولوجية المستمرة للامراض الحيوانية من شأنها أن تساعد على ضبط كل حالة مرض جديدة.

أهداف البرنامج:

في مجال الصحة الحيوانية ، تهدف الاستراتيجيات والبرامج المتبعة الى تحسين الحالة الصحية للقطيع والرفع من انتاجيته عن طريق تأطير صحي يضمن للثروة الحيوانية محيطاً بيئياً سليماً.

إن الوصول إلى هذه الأهداف السامية ونجاح البرامج المهيأة يبقى رهين بمدي توفر عدة شروط هي :

- إستئصال الأمراض الوبائية الوافدة بإعداد استراتيجيات محكمة ومبنية على أسس علمية وموضوعية.
- مراقبة الأمراض المستوطنة على المدي المتوسط والقضاء عليها على المدى الطويل مروراً بوضع برامج وطنية وجهوية قصد محاربتها واشراك كل الاطراف الفاعلة.
- تطبيق المراقبة البيطرية المستمرة واجراء البحوث الميدانية.
- تعزيز وسائل التشخيص بالمختبرات البيطرية.
- تكوين العنصر البشري في مجالات متخصصة ودمجه في محيطه المناسب حتى يكون أداءه متطابقاً مع الاهداف المتوخاه.
- ايجاد الاطار المناسب لتمكين المصالح البيطرية من أداء المهام المنوطة بها في ظروف تستجيب لمتطلباتها.
- تشجيع قطاع الطب البيطري الحر والعمل على تنويع خدماته حتى يمكن له أن يقوم بدوره في صلة الوصل بين السلطات البيطرية والمربي.

6-7-1 مجالات التطوير :

- **تدعيم شبكة المختبرات البطرية:**

يهدف برنامج تطوير شبكة المختبرات البيطرية الجهوية منها والوطنية إلى الاتي :

- تعزيز وسائل التشخيص والمراقبة بإستعمال التقنيات الحديثة والموثوق في نتائجها بدرجة عالية وبسرعة مبكرة.

- تخصص تدريجي للمختبرات البيطرية الجهوية في عدة مجالات (أمراض الماعز، امراض الاغنام).

- متابعة برنامج ضمان الجودة فى شتى ميادين اختصاصات هذه المختبرات وتطويرها لجعلها معتمدة وذلك للاهمية التى تحظى بها في مجال مراقبة الجودة.

- تكوين الاطر البيطرية والتقنية في شتى مجالات اختصاصاتهم.

- **تشجيع قطاع الطب البيطري الحر:**

عرف قطاع الطب البيطري الحر قفزة نوعية جديرة بالاهتمام خاصة بعد اصدار القوانين المنظمة للمهنة من سنة 1980 وقد تجلى ذلك من خلال الارتفاع الهام لعدد الاطباء البياطرة الخواص بالموازنة مع ارتفاع في نسبة تغطية القطيع الوطني (52٪ عند الابقار و 42٪ عند الاغنام).

وبالنظر الى الاهداف التي حدتها المصالح البيطرية المركزية في بداية برنامج خصخصة القطاع البيطري ، يتبين أنها لا زالت لم تحقق بعد تغطية 70٪ من الابقار و 50٪ من الاغنام حتى عام 2000.

وفي هذا الاطار تسعى الدولة الي مواصلة برنامج تشجيع القطاع البيطري الحر على غرار ما تشهده باقي القطاعات ، حتى يتمكن من لعب دوره كاملاً في مجال تطوير الخدمات البيطرية (تأطير بيطري عن قرب ، خلق علاقة مباشرة بالمربين ، المساهمة في تحسيس وتوعية المربي) من اجل تحديث قطاع الثروة الحيوانية والرفع من انتاجيتها .

كما أن المصالح البيطرية المركزية ، على ضوء افرازات الفترة التي مضت (1983-1997) سوف تأخذ بعين الاعتبار متابعة هذا البرنامج ، وثمة معطيات لتطوير القطاع البيطري الحر بالمغرب ، وذلك من خلال :

- الرغبة في مواصلة تشجيع الاطباء البياطرة الخواص للتركز في المناطق الغير المخصخصة حتى الان (المناطق الجبلية ، الشبه الصحراوية والصحراوية) مع إعطائهم التسهيلات التي ترى فيها السلطات البيطرية أنها ستساهم ايجاباً في تطور التأطير بالمنطقة وبالكيفية المرغوب فيها .

- العمل على توفير المواد المالية الكافية لتمكين المصالح البيطرية من أداء اتعاب

البياطرة الخواص في اطار مشاركتهم في تنفيذ الحملات الوقائية الوطنية ، آخذين بعين الاعتبار سياسة الدولة في مجال تدبير النفقات.

- البحث عن وسائل اخرى لدعم التمويل الحالي للاطباء البياطرة العاملين بالقطاع الحر بالنظر في امكانية اشراك قطاعات اخرى مثل الجماعات المحلية ، المربين انفسهم في إطار حثهم للانخراط في احدى التنظيمات المهنية الموجودة حالياً(الجمعية الوطنية لمربي الابقار من الصنف الاصيل ، الجمعية الوطنية لمربي الاغنام والماعز).

- وضع شبكة المراقبة الوبائية للامراض الحيوانية:

ان اهمية التفكير في وضع مشروع لشبكة المراقبة الوبائية لأهم الأمراض الحيوانية بالمغرب ناتجة عن الدور الذي ما فتىء يحظى به هذا النظام في مجال مكافحة الامراض الحيوانية وتدبير الخطر الصحي. كما أن الوضعية الحالية التي تتميز بخصخصة قطاع الطب البيطري وركود عدد الكوادر البيطرية العاملة في القطاع العام ، يستلزم عقلنة التدخلات في مجال الصحة الحيوانية.

إن تدبير افضل لهذا النظام مقترن بمدى فعالية وجودة أداء نظام المراقبة البيديميولوجية ، إذ يعتبر بمثابة أداة تساعد على اتخاذ القرار في الوقت المناسبة ونجاحه يبقى رهين بمدى تطبيق المباديء الى يعتمد عليها وهي:

- وضع نظام سريع لجمع ومعالجة نشر المعطيات البيديميولوجية.
- تتبع وتقييم سريع للعمليات التي تقوم بها المصالح البيطرية.
- تكوين العنصر البشري في مجال علم الاوبئة: لفائدة عدد من الكوادر البيطرية العاملة بمراكز الخدمات البيطرية (مصالح بيطرية ومختبرات) والتي ستقوم هي الاخرى بدور المؤطر على الصعيد الجوي.
- تجهيز المختبرات الجهوية والمختبر الوطني لعلم الاوبئة والامراض المشتركة بوسائل الدعاميات المدعمة بأجهزة الاتصال الالكترونية (انترنيت) حتى يمكن ضمان سرعة الاتصال فيما بينها بين المصالح المركزية.
- تحديد الامراض الحيوانية التي ستخضع لنظام المراقبة الوبائية ويتعلق الامر في بمرض الحمى القلاعية والجدري وليشمل امراضاً اخري فيما بعد لتقييم النتائج المتحصل عليها.

6-8 برنامج العمل القطري لتطوير آداء مؤسسات الخدمات البيطرية بالجمهورية اليمنية:

أوضحت التجربة عن أهمية تقديم خدمات بيطرية متطورة لتواكب الدور المتعاظم للثروة الحيوانية في إقتصاديات البلاد ، والذي انعكس في الاهتمام المتزايد لصغار المنتجين الذين يشكلون النسبة العظمى من السكان بالاضافة الى إنشاء العديد من المزارع لإنتاج اللحوم والألبان سواء كانت مزارع تعاونية أو حكومية أو خاصة.

أهداف البرنامج:

أ- تحسين مستوى دخل المزارعين الصغار وذلك بتقديم خدمات بيطرية جيدة لتساعد في تطوير الثروة الحيوانية وتحسين انتاجيتها.

ب- صيانة وتحديث الاجهزة والمعدات البيطرية.

ج- تدريب واعادة تأهيل العاملين في المراكز البيطرية بما يواكب المهام المطلوبة ورفع كفاءتهم في الآداء سواء حقلياً أو مخبرياً أو إيجاد التخصص في المنهج.

د- إعادة النظر في هيكلة الادارة العامة للثروة الحيوانية والتي يراعي فيها تطوير آداء الخدمات البيطرية وضمان الاستمرارية بأداء جيد بحسب الامكانيات المتاحة.

هـ - إصدار التشريعات المنظمة لحماية الثروة الحيوانية وممارسة المهنة.

- مجالات التطوير:

*** تطوير الاجهزة والمعدات :**

صيانة الاجهزة والمعدات المخبرية والتشخيصية مع تحديث الاجهزة القديمة وادخال الاجهزة الحديثة ذات القدرات التشخيصية السريعة والمتلائمة مع متطلبات التشخيص.

*** تحسين الانظمة والقوانين :**

أ- إعادة النظر بهيكلة الخدمات البيطرية من خلال وضوح ارتباط المراكز في المديريات والمحافظات بالمركز الرئيسي.

ب- التغلب على التداخل فيما بين مكاتب الزراعة والهيئات والمشاريع في المحافظات والادارة العامة للثروة الحيوانية والذي يكفل انسجام التخطيط والبرمجة.

ج- إصدار التشريعات كما ذكر سابقاً التي يترتب عليها رسم البرامج لتطوير الثروة الحيوانية.

- تدريب العنصر البشري:

أ- تدريب العناصر البشرية من خلال التأهيل المتخصص والذي يجب أن يكون مربوطاً بالخطة العامة لأداء الخدمات البيطرية حيث يؤدي الى:

- تطور ونمو مستوى الأداء سواء كان حقلي أو مخبري.
- إقامة دورات تنشيطية دورية للعاملين في مجال صحة الحيوان.

* تعزيز التعاون والتنسيق بين الدول العربية:

أ- يتناول الاصدارات العلمية والتشريعية والارشادية المتعلقة بالثروة الحيوانية وممارسة مهنة الخدمات البيطرية.

ب- تنظيم الندوات والدورات المتخصصة في هذا المجال للوقوف على تجارب الاقطار العربية المختلفة للاستفادة منها .

ج- الاستفادة من مقررات ونتائج اللقاءات العلمية والمهنية والتجمعات المهنية في الوطن العربي.

مقترح بآلية التنفيذ:

أ- العمل مع الجهات المختصة في وزارة الزراعة للاسراع اصدار التشريعات والقوانين الخاصة بالثروة الحيوانية وممارسة مهنة الطب البيطري.

ب- العمل مع الجهات المختصة في وزارة الزراعة لإعادة النظر بهيكلة الادارة العامة للثروة الحيوانية فيما يتعلق بتقديم الخدمات البيطرية على مستوي الجمهورية وبما يتناسب والمهام المناطة بالخدمات البيطرية وتحسين وضع العاملين في هذه الخدمات .

ج- العمل على توحيد البرمجة والتخطيط لتقديم الخدمات البيطرية على مستوى القطر من خلال التنسيق مع مكاتب الزراعة والمشاريع في المحافظات.

د- تشجيع العمل الخاص في تقديم الخدمات البيطرية وذلك من خلال منحهم التسهيلات اللازمة لذلك حسب القوانين المعمول بها مع تفعيل الدور الرقابي الحكومي.

ز- صيانة وتحديث التجهيزات في مرافق الخدمات البيطرية خاصة المختبرات.

ح- تدريب العناصر البشرية المتخصصة وبحسب الاحتياج الوارد ضمن خطة العمل المعدة.

خطة التمويل والبرنامج الزمني للتنفيذ:

أهمية البحث عن مصادر تمويل خارجية فيما يتعلق بالتحديث للاجهزة وتدريب العناصر البشرية ، خاصة أن الامكانات المحلية المتاحة لتمويل تطوير الخدمات البيطرية مازالت قاصرة.

الباب السابع
خصخصة الخدمات البيطرية

الباب السابع

خصخصة الخدمات البيطرية

7-1 مقدمة :

تبنت معظم الدول العربية مجموعة من السياسات وبرامج الإصلاح الإقتصادي [1] وأعطتها مسميات متنوعة فهي تارة سياسات وبرامج التثبيت المالي والإقتصادي كما في موريتانيا ، أو سياسات وبرامج التركيز الإقتصادي ، أو سياسات وبرامج التحرير الإقتصادي ، أو الإنقاذ الإقتصادي كما في السودان ، أو برامج وسياسات الثورة الإدارية كما في العراق . وتأتي كل تلك المسميات في إطار ونسق برامج التعديلات الهيكلية والإصلاحات الإقتصادية التي ينادي بها ويدعمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

ويتلخص مضمون برامج التعديلات الهيكلية في تهيئة المناخ الإقتصادي المعافي والمستقر لتحقيق النمو المتواصل لمعالجة الإختلالات الهيكلية في الإقتصاد ، والتي أفرزتها ممارسات السياسات الإقتصادية السابقة .

وتتمحور الإصلاحات الإقتصادية المتبناه فيما يلي :

* الإصلاح الإقتصادي والنقدي ونظم الإئتمان.
* تحرير نظم التسويق والتسعير من التدخل الحكومي المباشر وغير المباشر.
* تقليص دور القطاع العام في النشاطات الإقتصادية الإنتاجية وقصر دوره في إعداد البنية الأساسية المساعدة ، إضافة إلى إعداد التشريعات والإشراف والرقابة.
* الإعتماد بنسبة أكبر على القطاع الخاص لكفاءته النسبية في إدارة النظم الإنتاجية.

(1) المنظمة العربية للتنمية الزراعية في عقد الثمانينات ، التقرير الشامل ، الخرطوم ، ديسمبر (كانون أول) ، 1994.

وبصفة عامة فإن برامج الإصلاح الإقتصادي والتعديلات الهيكلية تهدف إلى زيادة النمو الإقتصادي والزراعي تحت ظروف إقتصادية وزراعية مستقرة وذلك من خلال إستخدام العديد من السياسات التي تشمل السياسات السعرية التي تسعى لإحداث سعر صرف واقعي ومرن، إضافة إلى إزالة الدعم من كافة مدخلات الإنتاج الزراعي والغاء التدخل الحكومي في تحديد الأسعار وإتاحة المناخ لآليات العرض والطلب في الأسواق . وهناك السياسات المالية التي تسعى لتخفيض العجز في الميزانية العامة وذلك عن طريق تقليل الإنفاق الحكومي والعمل على التحكم في التضخم المالي وتخفيضه بقدر الإمكان.

كما وأن هناك السياسات النقدية التي تستهدف كبح جماح نمو عرض النقود وإحداث أسعار موجبة للفوائد ، مما يساعد على إمكانات الإدخار والإستثمار ، وهناك السياسات التجارية التي تسعى إلى التقليل من الحماية وذلك من خلال تخفيض فئات الجمارك والغاء نظام الحصص وتخفيف حدة نظام رخص الإستيراد.

كما يتضمن برامج التعديلات الهيكلية محوراً أساسياً خاص بالمؤسسات العامة بهدف تحسين قدراتها الإدارية والفنية وتطوير خطط عملها من خلال تحويل بعض منها إلى القطاع الخاص حسبما تمليه المعطيات و الظروف الإقتصادية والإجتماعية للقطر المعين، ولقد أضفى على هذا التحول مسمي "الخصخصة".

7-2 أهداف الخصخصة:

على الرغم من أن أهداف الخصخصة تختلف بين قطر عربي لآخر نسبة لإختلاف الواقع الإجتماعي والإقتصادي ، إلا أنه هناك أهداف مشتركة يمكن تبيانها فيما يلي:

(أ) تحسين الكفاءة الانتاجية بما يعزز النمو الإقتصادي ويهيئ الفرص المواتية للمنافسة.

(ب) تقليص الدور الحكومي في الاضطلاع بالأنشطة الإنتاجية وإفساح المجال للقطاع الخاص للقيام بذلك الدور .

(ج) المساهمة في تعزيز آليات السوق خاصة ما يتصل بالأسعار وتحرير التجارة وحركة رؤوس الأموال والعمالة.

(2) الأمم المتحدة ، اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا ، مسح للتطورات الإقتصادية والإجتماعية في منطقة الإسكوا 1995 - الجزء الثاني - الأمم المتحدة، نيويورك ، 1997.

(د) إحداث أسواق قطرية لرؤوس الأموال من خلال تداول الأسهم الخاصة بحصص الشركات .

(هـ) تفعيل دور القطاع الخاص في مسارات التنمية الاقتصادية من خلال مساهمته في تكوين رأس المال وتوسيع القاعدة الانتاجية.

(و) ترشيد الانفاق الحكومي وتقليل العجز في الميزانية الحكومية من خلال خصخصة الانشطة التي تعمل بخسارة.

(ز) إمكانية تخفيض الدين الخارجي من خلال تبادل الديون بأسهم شركات الخصخصة ، وهو أمر يمكن إستخدامه لإجتذاب القطاع الخاص كما حدث في بعض أقطار أمريكا اللاتينية خلال النصف الثاني من عقد الثمانينات .

(ح) المساهمة في توزيع منافع الملكية العامة علي نطاق أوسع خاصة إذا ما تم التبادل من خلال الأسهم المتداولة.

(ط) تعزيز تدفق الموارد المالية والإستثمارات بما يساعد على زيادة فرص التشغيل والإرتقاء بمعدلات الإنتاج.

7-3 أساليب الخصخصة لمؤسسات القطاع العام :

تشتمل الخصخصة علي مجموعة من الأساليب منها :

7-3-1 العرض للبيع في سوق الأسهم : وهو أسلوب يكثر إستخدامه في العديد من الدول المتقدمة والنامية ، ويستلزم توفر سوق لطرح الأسهم مع أهمية أن تكون تلك المناشط الإقتصادية جاذبة للمستثمرين من خلال الأرباح المتاحة وتوفر قدر كبير من المعلومات ، ويمتاز هذا الأسلوب بقدر كبير من الشفافية (Transparency) خاصة أن تداول تلك الأسهم يتم في أسواق مفتوحة.

7-3-2 البيع بواسطة طرح العطاءات : وهو أسلوب أقل شفافية من أسلوب عرض الأسهم للبيع ، ويتطلب قدراً كبيراً من الإجراءات .

7-3-3 البيع المباشر: وهو أسلوب يتبع لجلب الإستثمارات في العديد من القطاعات الإنتاجية ، إلا أنه يفتقد في كثير من الأحيان إلى الشفافية حيث يمكن أن تباع تلك

المؤسسات أو المناشط الإقتصادية بأسعار أدنى من أسعار السوق.

7-3-4 **المزاد العلني** : ويتبع هذا الأسلوب بالنسبة للمشروعات الصغيرة ، ويتميز بقدر كاف من الشفافية حيث يمكن من الحصول على أعلى سعر متاح.

7-3-5 **التأجير**: وهوأسلوب يتبع بالحفاظ علي ملكية المؤسسة للدولة ونقل إدارتها للقطاع الخاص بغية تحسين الأداء ورفع الكفاءة الإنتاجية.

7-3-6 **المشاريع المشتركة** : وهوأسلوب يستخدم عادة بالنسبة للمشروعات الجديدة ذات الإستثمارات الضخمة حيث يمكن للقطاع الخاص مشاركة القطاع العام وفقاً لحصص معينة في رأس المال .

7-3-7 **عقد الإدارة**: حيث يحتفظ القطاع العام بملكية المنشأة الإقتصادية الإنتاجية أو الخدمية وتؤول الإدارة أو التشغيل إلى القطاع الخاص .

7-3-8 **البناء والتشغيل ونقل الملكية** : وهو أسلوب يطبق في حالة المشروعات الجديدة التي يعتزم القطاع العام تنميتها، إلا أنه يفتقر إلى الموارد المالية مما يدفعه للجوء للقطاع الخاص لانشائها لقاء رسوم لعدد من السنوات يتم بعدها نقل الملكية إلى القطاع العام . ومن مزايا هذا الأسلوب تخفيف العبء المالي على القطاع الحكومي ويتيح الفرصة للقطاع الخاص للإستثمار خاصة في مجال الهياكل المؤسسية.

7-3-9 **بيع المؤسسة للإدارة/العمال**: يطبق هذا الأسلوب في العادة في حالة المؤسسات كثيفة العمالة ، إلا أنه يفتقر إلى الشفافية خاصة أن البيع يقتصر علي العمالة والإدارة المتاحة وليس متاحاً للجمهور.

7-4 متطلبات نجاح تنفيذ برنامج الخصخصة :

عند إعداد برنامج الخصخصة فإنه من الأهمية تحديد أولويات وخطة العمل التي تستلزم توفر مجموعة من العوامل والشروط من أهمها :

* تحديد الأهداف المرجوة على المدى القصير والمتوسط والبعيد.

* وضع تصور لكافة الترتيبات المؤسسية والتشريعية المتصلة بتنفيذ البرنامج.

* إعداد إطار زمني معين وفقاً للأهداف المرجوة وبرامج التنمية المعمول بها .

* الإهتمام بترقية مهارات وتدريب العناصر البشرية خاصة في إكتساب المعارف التقنية.

* إحداث آليات للمتابعة والتقويم حتى يمكن إدخال التعديلات الملائمة في المسارات التنموية إذا إستدعى الأمر تحقيقاً للغايات المرجوة.

* الإلتزام والدعم السياسيين لتلك البرامج مما يحدث قدراً من الإستقرار.

5-7 أهمية خصخصة الخدمات البيطرية :

تعتبر الخدمات البيطرية مكوناً أساسياً في منظومة الإنتاج الحيواني ، وتشير العديد من التقارير العلمية إلى أن تدهور صحة الحيوان يعتبر إحدى الأسباب الرئيسية لتزايد الفاقد في أنشطة الإنتاج الحيواني، إذ قدرت الخسائر المباشرة وغير المباشرة في إنتاج اللحوم والألبان وقوة العمل للحيوانات بنحو 2 مليار دولار أمريكي سنوياً لدول أفريقيا شبه الصحراوية.

وتعتبرالخدمات البيطرية إحدى مدخلات الإنتاج الرئيسية التي تمثل حلقة التواصل بين القطاع الحكومي وقطاع المنتجين ، إلا أنه قد تلاحظ خلال العقدين الماضيين تدهور تقديم تلك الخدمات من قبل القطاع العام في العديد من الدول النامية ، إذ أصبح ما يتم إنفاقه علي الخدمات البيطرية لا يتجاوز 15٪ من الموازنة المتاحة للخدمات في حين أن جملة المرتبات أصبحت تمثل 85٪ ، وهي نسبة مختلة ، إذا ما قورنت بما هو أمثل الذي يصل إلى نسبة 60٪ للمرتبات والاجور ونحو 40٪ للتكاليف الجارية (بما في ذلك الإنفاق على الخدمات البيطرية). وهو أمر قد ساعد إلى حد كبير إلى إنتشار الأوبئة والأمراض كما حدث في أفريقيا شبه الصحراوية والشرق الأوسط في مطلع الثمانينات (1) .

ويمكن تقسيم الخدمات البيطرية إلى خدمات علاجية من خلال التشخيص وتقديم العلاج ، والخدمات الوقائية من خلال التطعيم والمكافحة والحجر البيطري والتفتيش،

(1)The World Bank, Agriculture Technology Notes, March 1984, No. 3

إضافة إلى خدمات توفير الأدوية والعقاقير البيطرية من خلال الإنتاج والتوزيع . كما أن هناك مجالات الأبحاث والارشاد خاصة في مجالات تحسين طرق وأساليب رعاية الحيوان وتوفير المدخلات .

هناك مجموعة من الوحدات والمؤسسات ترتبط بتقديم والاستفادة من تلك الخدمات ويضم ذلك الاطار المؤسسي القطاع الحكومي ، القطاع الخاص ، قطاع المنتجين والرعاة وتنظيماتهم ، المنظمات غير الحكومية ، المنظمات التمويلية والإنمائية ، قطاع المستهلكين.

7-6 الدور المشترك للقطاع العام والخاص في برامج التخصيص :

من الأهمية عدم الأخذ بسياسة التخصيص بصورة شمولية ، بل يجب تناولها بصورة انتقائية آخذين في الإعتبار المهام المرتبطة بتلك الخدمات البيطرية والآثار السالبة التي قد تترتب على التخصيص الشامل لتلك الخدمات .

فهناك بعض المهام تستلزم الجهد الحكومي المستمر بإعتبار أن تلك المهام تتصل بسلعة عامة أو خدمة عامة (Public good/service) وكمثال لذلك فحص المنتجات الغذائية (Food inspection) وخدمات الحجر البيطري (Quarantine).

إضافة إلى أن هناك بعض الأنشطة التي تتضمن العديد من المخاطر كإنتاج اللقاحات مما يستدعي وجود دور مباشر للدولة.

كما أنه من الضرورة في إطار برنامج التخصيص تحديد مهام كلا القطاعين الخاص والعام .

الآثار الإيجابية المترتبة علي تخصيص الخدمات البيطرية :

* تزايد تغطية أعداد الحيوانات من ناحية المعالجات البيطرية والتطعيم
* إتاحة فرص أوسع لصغار المنتجين للاستفادة من تلك الخدمات.
* تدني التكاليف نتيجة لزيادة الكفاءة الإنتاجية.

الخطوات والسياسات العامة المرتبطة بالخصخصة :

وتشمل القائمة مجموعة من الخطوات والسياسات العامة على النحو التالي :

* تحديد الدور المنوط لكل من القطاع العام والقطاع الخاص.
* تحديد الإطار والشكل القانوني والتنظيمي الملائم خاصة ما يتصل بمن يقوم بتلك المهام ومستويات الخبرة المطلوبة.
* توفير إمكانية المنافسة العادلة بين القطاعين العام والخاص ، خاصة ما يتصل بتكاليف تقديم الخدمات وإحداث الحساب الدوار(Revolving fund) في تقديم تلك الخدمات خاصة بالنسبة للقطاع العام .
* تحفيز القطاع الخاص بالدخول في تلك المجالات من خلال توفير المعلومات وتقديم كافة التسهيلات ، إضافة إلى إحداث التعاون الوثيق بين القطاعين العام والخاص ، وتوفير إمكانيات التمويل من الشركات الخاصة بتقديم الأدوية البيطرية.
* تعزيز إمكانيات التدريب في مجالات إدارة الأعمال والمحاسبة ، إضافة إلى التدريب في المجالات الفنية الواعدة كالتلقيح الإصطناعي والأساليب الحديثة في إدارة القطعان.
* إزالة كافة العقبات في إستيراد مدخلات الخدمات البيطرية. وفي هذا الصدد هناك دور متعاظم للدولة في الإشراف والرقابة علي الاستيراد وتوزيع تلك المدخلات .

7-7- نماذج لخصخصة الخدمات البيطرية في بعض أقطار الوطن العربي:

فيما يلي سيتم تقديم موجز لنماذج الخصخصة في بعض الدول العربية على النحو التالي :

7-7-1 جمهورية مصر العربية :

ما زالت الدولة تقدم الخدمات البيطرية للمربين في الريف بواسطة الهيئة العامة

للخدمات البيطرية وذلك بالمجان أو بأسعار رمزية . ومن جهة أخرى كثفت الدولة مجهوداتها في مجالات التدريب البيطري الجامعي ، إذ تحظى جمهورية مصر العربية في الوقت الحالي بتواجد 9 كليات للطب البيطري يتخرج منها نحو 1000 طبيب سنوياً. كما يعمل في القطاع العام نحو 21 ألف طبيب بيطري أو حوالي 90٪ من المجموع الكلي للأطباء البيطريين . ويلاحظ في تجربة جمهورية مصر العربية تزايد الصرف على بند المرتبات والأجور على حساب المخصصات المرتبطة بالمعدات والمستلزمات والصيانة والتشغيل ، إضافة إلى قلة دعم إمكانيات البحث والتقدم التقني ، مما كان له أثر سلبي على نوعية الخدمات وقابلية إستدامتها .

وفي إطار سياسات الدولة العامة للإصلاح الإقتصادي تم في عام 1984 إدخال نظام العلاج بالقيمة في كل المستوصفات في القطر وذلك لتغطية جزء من نفقات العلاج ولقد إستثنيت اللقاحات وعلاج الطفيليات الخارجية والداخلية التي لا يزال يتم تقديمها بالمجان .

وبجانب الهيئة العامة للخدمات البيطرية هناك ثلاثة مؤسسات بحثية ضمن مركز البحوث الزراعية على النحو التالي :

(i) معهد أبحاث وإنتاج الأمصال واللقاحات البيطرية في (العباسية): وهو ينتج حاجة القطر من تلك المواد وأحياناً يتم تصدير بعضها للدول العربية حسب الطلب . وبما أن المواد المنتجة تقوم بها مؤسسات تجارية خاصة في معظم البلدان المتقدمة، فإن الإتجاه العام الذي تسير عليه المؤسسة هو طريق الخصخصة . وفي الوقت الراهن فإن المنتجات تباع إلى القطاع العام بربع سعر التصدير.

(ii) معهد أبحاث الصحة الحيوانية (بالدقي) وله ثلاثة فروع لضبط سلامة الأغذية ذات الأصل الحيواني ، ويمول هذا المعهد جزئياً من عقود الأبحاث التي يتم تعاقدها مع بعض الجهات التمويلية وكمثال لذلك مشروع أبحاث الصحة الحيوانية (الذي يتم تمويله من جهات أمريكية). كما أن للمعهد قسم خاص يقدم الخدمات البيطرية للفلاحين مقابل أجر .

(iii) معهد أبحاث الإنتاج الحيواني الذي يركز علي الأمراض التناسلية ويقدم

الخدمات في مجال التلقيح الإصطناعي مقابل أجر مكملاً بذلك النشاط الذي تقدمه الهيئة العامة للصحة الحيوانية .

ويلاحظ أن برامج الخصخصة في مصر تعاني من مجموعة من المحددات تتمثل في ضعف العائد للجهات الخاصة التي تقوم بتقديم تلك الخدمات علماً بأن الدولة تقدم تلك الخدمات بأسعار إسمية أو مجاناً. وفي حالات رفع قيمة الخدمات فإن جزءاً كبيراً من عائدها يخصص إلى بند المرتبات عوضاً عن أستخدامه في مجالات تحسين الخدمات .

7-7-2 المملكة الأردنية الهاشمية :

أدى التطور في قطاع الإنتاج الحيواني الذي شهدته المملكة الأردنية الهاشمية في العقود الماضية إلى زيادة الطلب على الخدمات البيطرية المتميزة. وفي الوقت الراهن فإن اكثرمن 45٪ من الأطباء البيطريين يعملون في القطاع الخاص . وهناك كلية للطب البيطري في أربد تخرج حوالي 25 طبيباً بيطرياً في العام منذ عام 1995.

وفي مجالات مدخلات الخدمات البيطرية ، فإن اللقاحات كانت تنتج ضمن مختبرات الخدمات البيطرية ، ولكن نتيجة لعدم إستقرار الإنتاج، فقد أنشئ ضمن وزارة الزراعة مركز الأردن لإنتاج اللقاحات البيطرية بدعم من المعونة الألمانية ، وهو مركز حديث تم تصميمه لإنتاج اللقاحات بطاقة إنتاجية عالية ، وبمستويات جودة عالمية وذلك لتغطية إحتياجات الأردن وإمكانية التصدير . ولضمان إستمرارية ومواكبة تحديث الإنتاج، فلقد تقرر أن يتحول المركز الى شركة مساهمة محدودة ، تكون فيها الدولة الشريك الأصغر، ويملك أغلب الأسهم القطاع الخاص. وزيادة على خصخصة تلك المنشأة ، فإن الدولة قد شرعت في خصخصة التلقيح الإصطناعي والخدمات الصحية التابعة له.

وتزدهر في الأردن صناعة الأدوية البيطرية ، فهناك في الوقت الراهن 13 مصنعاً محلياً للأدوية ، و 33 مستودعاً لبيع الأدوية البيطرية بالجملة، ونحو 44 صيدلية بيطرية للبيع بالمفرق و 16 عيادة بيطرية خاصة ، كما تقوم مصانع الأدوية بتصدير أدوية بيطرية الى مختلف الدول العربية بقيمة إجمالية تصل إلى حوالي9.6 مليون دولار أمريكي في العام.

7-7-3 الجمهورية العربية السورية :

تقدم الخدمات البيطرية في سوريا مجاناً للمربين ، ما عدا في حالة مزارع الدواجن المكثفة الحديثة حيث تقدم اللقاحات مقابل أجر محدد.

وهناك كلية طب بيطري واحدة في حماة. ويلاحظ أنه من بين حوالي 1600 طبيباً بيطرياً هناك نحو 700 طبيب بيطري تستخدمهم الدولة ويعمل الباقي في مجالات العمل الخاص .

وقد أدخلت الدولة مبدأ المشاركة في التكلفة في حالة مركز إنتاج اللقاحات الذي ينتج نحو 18 لقاحاً، سبعة منها للوقاية من أمراض الدواجن، وتباع اللقاحات لشركة "فارمكس" في القطاع العام بقيمة تقدر بنحو مليون ونصف مليون دولار سنوياً في المتوسط ، حيث تباع لقاحات الدواجن لكبار المربين ، بينما تقدم الدولة بقية اللقاحات مجاناً للمربين ،، علماً بأن قيمة لقاحات الدواجن لا تغطي قيمة تكلفة إنتاج هذه اللقاحات. الجدير بالذكر أن مبدأ الخصخصة يتم تنفيذه وبخطوات غير متعجلة ، وقد تمت الموافقة على أن يعمل الأطباء البيطريين في وقت فراغهم بعد ساعات الدوام لحسابهم الخاص.

7-7-4 جمهورية السودان :

يعتبر السودان أغنى الأقطار العربية في الثروة الحيوانية إذ تقدر هذه الثروة في عام 1996 بنحو 33 مليون رأساً من البقر ، و 47 مليون رأساً من الأغنام، و 44 مليون رأساً من الماعز، وحوالي 3.0 مليون رأساً من الجمال ، و 44 مليون من الدجاج . وتربي الماشية على نظام بدوي رعوي طبيعته الغالبة الترحال شمالاً وجنوباً طلباً للمرعى والماء في فترة الجفاف في السنة وتجنباً لمرض الذبابة في فترة الخريف والصيف.

وتقدم الدولة الخدمات البيطرية مجاناً قوامها في الأساس التحصين الدوري ضد الأمراض الوبائية الفتاكة كالطاعون البقري ومرض ذات الرئة المحيط البلوري الوبائي، والتسمم الدموي ، والحمى الفحمية وبعض العلاجات للامراض الرئيسية مثل مرض الذبابة .

وقد إكتسبت الخدمات البيطرية خبرة واسعة في الوقاية من الأمراض الرئيسية وتحظي بإحترام واسع وسمعة طيبة وسط المربين التقليديين وقد مكنت هذه المحاربة

المستمرة للأمراض من زيادة القطيع في السودان وزيادة الصادر من الأبقار والأغنام والماعز واللحوم نتيجة لذلك .

نتيجة للصعوبات المالية التي تواجه البلاد ، والرغبة في رفع مستوى آداء الخدمات البيطرية كماً ونوعاً بدأت الدولة في إعتماد سياسة المشاركة في تلك الخدمات البيطرية والسماح بممارسة العمل الخاص للأطباء البيطريين. فاللقاحات تقدمها الدولة للمربين لقاء قيمة مدعومة ، ولكن لا تزال الدولة تحتكر التحصينات ، وجميع اللقاحات تنتجها هيئة بحوث الثروة الحيوانية في مركز أبحاث وإنتاج اللقاحات.

وتخرج عدد من جامعات السودان الأطباء البيطريين بإعداد كبيرة في الوقت الراهن حوالي 3788 طبيباً بيطرياً يعمل منهم نحو 1350 في القطاع الخاص .(نسبة تقدر بنحو 36٪)، وهناك نحو 83 عيادة بيطرية و 54 صيدلية في القطاع الخاص ويقتصر نشاط معظم الأطباء الخواص في بيع الأدوية البيطرية ولا يسمح للأطباء البيطريين الخصوصيين بالتعامل في اللقاحات . وتفتقر هذه العيادات الخاصة الي المعدات والتجهيزات اللازمة ولا توجد قوانين لضمان أو تطوير مستوى الاداء المهني لهؤلاء الأطباء، ولكن رغم هذا يفوق دخل الواحد من هؤلاء الأطباء الخصوصيين أربعة أو خمسة أمثال دخل الطبيب البيطري في القطاع العام .

7-7-5 الجمهورية الإسلامية الموريتانية:

يبلغ عدد الأطباء البيطريين في موريتانيا 21 طبيباً وهو عدد قليل لا يكاد يكفي بحاجة القطاع العام من الخدمات البيطرية. وهناك شركة مركزية للتموين بمدخلات التنمية تقوم بإستيراد الأدوية واللقاحات والمستلزمات الطبية.

7-7-6 جمهورية العراق :

تأثر مستوى تقديم الخدمات البيطرية وإمكانية خصخصتها في العراق بسبب الظروف والملابسات الخاصة بالحصار الإقتصادي الذي تعاني منه البلاد ، وفي الوقت الراهن يعمل بالعراق نحو 3119 طبيباً بيطرياً ، منهم 1119 طبيباً أو ما يقارب (36٪) يعمل ضمن القطاع العام . وفي مجالات صناعات المدخلات، أنشأ العراق صناعة متقدمة لإنتاج اللقاحات والأدوية البيطرية تدار على نظام الإستثمار الخاص

برأسمال مشترك بين القطاعين العام والخاص وتشرف على عمل أداء تلك الصناعات وزارة الصناعة والمعادن .إلا أنه لظروف العراق قد تأثر إنتاج تلك المنشآت على الرغم من توفر التقانات الحديثة المتوفرة بها وهي تماثل نظيراتها في الدول المتقدمة.

7-7-7 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية :

تتسم الخدمات البيطرية في الجزائر بأنها حديثة المنشأ والتكوين إذ شهدت أعداد الأطباء البيطريين قفزة حقيقة من نحو طبيبين بيطريين عند الإستقلال في عام 1962 إلى نحو 4106 طبيباً بيطرياً في الوقت الراهن ويعمل منهم نحو 25٪ في القطاع العام ، وما تبقى يعمل في القطاع الخاص . هذا وقد ساعد على إزدهار العمل البيطري الخاص سياسة التحرير الإقتصادي التي بدأ تطبيقها في عام 1989 وما تبعها من تفعيل لآليات السوق ، وزيادة لتدفق رؤوس الاموال مما ساعد على الاستمرار في مشاريع الانتاج الحيواني والداجني.

وعلى الرغم من ذلك التوسع في مجالات الطب البيطري الخاص ، إلا أن أعمال المسح والتحصين ضد الأمراض الرئيسية والحجر الصحي ومراقبة المنتجات والمختبرات والابحاث البيطرية ، تقع تحت اشراف الخدمات البيطرية الرسمية التابعة للقطاع العام في الدولة.

7-7-8 الجمهورية التونسية :

تقدم الخدمات البيطرية في تونس دون مقابل في مجال السيطرة على الأمراض الحيوانية الرئيسية، وهناك برامج للسيطرة علي السل البقري والحمى القلاعية وجدري الأغنام والاجهاض الساري في المجترات الصغيرة والسعر ، وهناك ادارات للوبائيات والكشف على اللحوم والتشخيص المخبري والمحاجر.

ويبلغ عدد الأطباء البيطريين بتونس نحو 650 طبيباً بيطرياً يعمل منهم نحو 230 طبيب في القطاع الخاص (نسبة قدرها 35٪) ، منهم أطباء خصوصيين ، لهم عيادات بالقرب من المدن الكبرى ويعملون في علاج حيوانات المنازل والحيوانات الزراعية كالابقار والأغنام . ويستوعب هذا الجانب نحو 190 طبيباً. وهناك الشركات الكبري لإنتاج الدواجن أساساً وتستوعب هذه الشركات الخاصة نحو 40 طبيباً بيطرياً . كما أن هناك كلية طب بيطري واحدة تخرج نحو 30 طبيباً بيطرياً في العام .

7-7-9 المملكة المغربية :

تقدم المغرب الخدمات البيطرية مجاناً للمربين وفق نظام " خدمة الأطباء البيطريين الخصوصيين بالتعاقد" وقد بدأ العمل في إطار هذا البرنامج منذ عام 1980 ويعمل هؤلاء الأطباء على اساس بالتعاقد مع مديرية الماشية والتي تدير وتشرف على المختبرات البيطرية ومراقبة الاغذية ، إضافة الى شركات الدولة لمزارع الابقار ، والشركة العامة للانتاج الحيواني ، والشركة العامة لإنتاج الأدوية ، وكذلك إدارة الخدمات البيطرية على مستوى القطر . ويقوم الأطباء الخصوصيون بعمليات التحصين الدورية وفق برنامج الخدمات البيطرية لقاء أجر مقطوع يتقاضاه الطبيب البيطري الخاص .

وبعد إنتهاء حملات التحصين وفي اثنائها يقوم الأطباء الخصوصيون بتقديم خدماتهم لقاء أجر ويحققون دخلاً يتراوح من 20٪-80٪ من دخل الطبيب الخاص.

ولقد أثبت البرنامج جدارته بالنسبة للمربي الذي يتلقى خدمات افضل ، كما أن الدولة نجحت في زيادة نسبة تغطية قطعان الماشية بالتحصينات ضد الامراض الفتاكة . كما أتيحت للطبيب الخاص فرصة التعامل مع المربين والتنافس على تقديم خدمة أفضل.

ونتيجة لذلك زاد عدد الأطباء الخواص من 14 طبيباً في عام 1980 الي اكثر من 145 في عام 1996. ويتوقع أن يرتفع بنسبة التغطية الصحية لقطعان الابقار الى 53٪ و 39٪لقطعان المجترات الصغيرة في عام 2000.

وتتلخص المعادلة الخدمية في المغرب فيما يلي :

- قيام الدولة بالتخطيط والمراقبة والمتابعة الامراض السائدة في القطر بما في ذلك وسائل مكافحتها.
- تخول الدولة للأطباء البيطريين الخواص القيام بأعمال المسح والتحصين ضد هذه الامراض حسب الخطة التي تضعها الدولة وحسب الاولويات التي تحددها هذه الجهات الرسمية وتدفع لهم مخصصات يحددها عقد خاص.
- يتلقى المربى هذه الخدمات الأساسية دون مقابل مع إتاحة الفرص له للاستفادة من خدمات خاصة اضافية يقدمها الأطباء الخواص له نظير أجر مقابل.

7-8 مجالات تطوير العمل الخاص لتقديم الخدمات البيطرية

تعتبر صناعة الأدوية البيطرية حديثة المنشأ في الوطن العربي. وقد تقدمت هذه الصناعة ضمن القطاع الخاص وهناك الآن مصانع لإنتاج الأدوية البيطرية في الأردن ومصر والعراق والمغرب والسودان وتفي هذه المصانع بحوالي 48٪ من إحتياجات الوطن العربي وقد ساعدت هذه المصانع في خفض اسعار المنتجات مقارنة مع مثيلاتها في العالم الصناعي المتقدم . ولكي تتطور هذه الصناعة لابد لها من أن تعتمد على أنظمة دقيقة لضبط الجودة ولابد من التعاون مع المراكز العالمية لاعتماد جودة الادوية المنتجة حسب المواصفات العالمية لكل مكون من مكونات الدواء . ويمكن مع تطور صناعة الدواء أن يقام مركز مرجعي لاعتماد هذه المواصفات داخل الوطن العربي. كما أن ازدهار صناعة الدواء سيؤدي الى توفير الادوية البيطرية بأسعار تقل كثيراً عن نظيراتها المستوردة وذلك لتوفر والإنخفاض النسبي لتكلفة العمالة والطاقة .

ويجب الإشارة الى أن العلاقة بين الطبيب البيطري الخاص وشركات توزيع الأدوية يلزم أن تحدد على أساس أن الطبيب البيطري الخاص هو الذي يقرر صرف الدواء للحيوانات حسب الحاجة الفعلية للدواء لأن النظام الغالب في كثير من الحالات في الوطن العربي هو أن يشتري المربي الدواء من الصيدليات أو موزعي الدواء للإستفادة منه في علاج الحيوانات دون إستشارة الطبيب البيطري ، ومع ما ينجم من هذه الطريقة من سوء إستعمال للأدوية فهي تقلل من دور الطبيب البيطري في العناية بصحة الحيوان وتقلل من دخله مما يدفعه علي تفضيل الإتجار بالأدوية بدلاً عن تطوير مهاراته المهنية في الطب البيطري وصحة الحيوان .

وفي مجالات اللقاحات ، يتم إنتاج اللقاحات الهامة للوقاية من الأمراض الوبائية في اغلب أقطار الوطن العربي داخل مختبرات تابعة للدولة ضمن الأبحاث البيطرية . وتقدم اللقاحات في العادة دون مقابل أو بسعر أسمي لأصحاب الماشية لأهمية هذه اللقاحات في السيطرة على الأمراض الوبائية الفتاكة والتي تسبب خسائر إقتصادية في قطاع الثروة الحيوانية . وقد تسبب هذا الأمر في تدهور الإنتاج عندما تقل المخصصات المالية لهذه المنشآت في القطاع العام . وفوق هذا فإن ضعف الميزانيات لهذه المؤسسات أدى في بعض الحالات لتوقف الإنتاج وفي أحسن الحالات يؤدي النقص في التمويل إلى التدهور

في مستوى الجودة ، وعدم القدرة على تطوير اللقاحات وتحسين طرق إنتاجها ومواكبة التطور في هذا المجال . عليه فإن تحول إنتاج اللقاحات الى القطاع الخاص على أن تشترى الدولة اللقاح المنتج بأسعار مجزية هو السبيل الوحيد لضمان إستمرارية هذه اللقاحات وتطويرها ، ومن ثم يمكن أن تقدم الدولة هذه المواد بلا مقابل أو بأسعار مدعومة للمربين . ويمكن بعد ذلك التدرج في تحرير صناعة وبيع هذه اللقاحات والزام المربين بالقانون لتحصين حيواناتهم بهذه اللقاحات حسب البرامج التي تحددها الخدمات البيطرية الرسمية . ولزيادة التغطية بهذه اللقاحات فلابد من إتاحة الفرصة للأطباء الخواص بإستعمال هذه اللقاحات في حدود رقابة إدارات صحة الحيوان الوطنية ووفق البرامج الموضوعة للتحصين من قبل الدولة . وفي هذا الخصوص فإن تجربة المغرب بتخويل الأطباء الخصوصيين العمل في التحصين بموجب عقد خاص يتقاضى عليه الطبيب أجراً مقطوعاً من الدولة ، تعد تجربة رائدة نتج عنها زيادة ملحوظة في تغطية القطعان باللقاحات .

ولابد من الإشارة هنا إلى أنه يلزم التشدد بالمعايير والمقاييس الدولية ، والتأكد من مطابقة مواصفات هذه اللقاحات للمستويات المشار اليها والرجوع من وقت لآخر للمخابر المرجعية بإرسال عينات من هذه اللقاحات للتأكد من أنهامطابقة لتلك المواصفات حتي يمكن إقامة مختبر مرجعي بالوطن العربي يمكن الاعتماد عليه في ضبط مستوى جودة هذه اللقاحات .

7-9 العوامل الأساسية اللازمة لوضع القطاع الخاص في مجالات تقديم الخدمات البيطرية :

وهناك مجموعة من العوامل الأساسية يجب التركيز عليها والتي من شأنها أن تدفع القطاع الخاص لبذل المزيد من الجهود و في مجالات تقديم الخدمات البيطرية وتشمل تلك العوامل علي ما يلي :

7-9-1 التشريعات والقوانين :

من الأهمية أن تقوم الدولة بإصدار التشريعات والقوانين اللازمة للتحقق من إنتاج وتوزيع وإستخدام تلك الادوية واللقاحات ، ضماناً للحفاظ علي نوعية تقديم تلك الخدمات . كما أنه من الضرورة تحديد من يحق له ممارسة العمل البيطري بما في ذلك إعطاء

تراخيص العمل لذوي الكفاءة في مجالات العلاج والجراحة وإنتاج وتوزيع الادوية واللقاحات .

وتعتبر تلك القوانين والتشريعات ذات أهمية لضمان مستوى الاداء ونوعية الخدمات ولحماية الأطباء البيطريين الخواص بما يستدعى تحديد العقوبات في حالة الإخلال بإخلاقيات المهنة (mal practice).

7-9-2 توفير الإمكانات التمويلية:

وفي هذا الصدد فإنه من الأهمية سد الفجوة التمويلية لمساعدة الأطباء الخواص في شراء المعدات وأجهزة التشخيص والعلاج ، إضافة إلى شراء الادوية والعقاقير . وقد يستلزم الأمر إنشاء مؤسسات تمويلية تعني بتلك الاغراض ، ويمكن للتنظيمات الاهلية لهؤلاء الإطباء المساهمة في تذليل تلك العقبات التمويلية.

7-9-3 التدريب والتاهيل :

من الضرورة الإرتقاء بمؤسسات معاهد الطب البيطري والكليات الجامعية من خلال تحسين برامجها التدريبية وتوفير الامكانات والمعدات مما يساعد على توفر أعداد من الخريجيين من ذوي الكفاية والمعرفة التطبيقية ولزيادة فرصهم لولوج آفاق القطاع الخاص علماً بأن هناك متسعاً لزيادة مساهمة القطاع الخاص في العديد من الدول العربية كما هو موضح في جدول رقم (7-1).

كما أنه من الاهمية إحداث آليات لاستمرارية التدريب لهؤلاء الاطباء من خلال الدورات التدريبية المتخصصة والنشرات العلمية والوثائق التدريبية التي تستصدرها المنظمات والمؤسسات الاقليمية والدولية.

7-9-4 استمرارية سياسة التحرير الاقتصادي: بما يساعد على تحسين مناخ الاستثمار ويعزز امكانية التجارة على المستوى الداخلي والعربي ، وهذا من شأنه الارتقاء بواقع الانتاج الحيواني وانتقاله من القطاع التقليدي الى القطاع الحديث بما يهيىء الامكانات لتقديم الخدمات البيطرية لتتكامل مع إمكانات تكثيف الانتاج الحيواني والداجني .

7-9-5 تحول الدور المناط بالقطاع العام : للقطاع العام دور هام يجب القيام به في إطار خصخصة الخدمات البيطرية ، خاصة ما يتصل بإصدار التشريعات والقوانين ومتابعة تقديم تلك الخدمات البيطرية بما يفي بضرورات التنمية ويضع الحماية الكافية لجهود المربين والمستهلكين ، إضافة إلى تحسين مسارات السياسات الإقتصادية والإجتماعية التي تعزز من مشاركة القطاع الخاص بما في ذلك توفير القاعدة المعلوماتية وتعزيز امكانيات التدريب والتأهيل اضافة إلى المشاركة في تقديم الخدمات أو إنتاج السلع التي تتسم بكونها سلع أو خدمات عامة (Public) وترك المجال مفتوحاً للقطاع الخاص لتقديم الخدمات أو السلع التي تتسم بكونها(Private).

جدول رقم (7-1):

أعداد الأطباء البيطريين والنسبة المئوية للأطباء البيطريين الخواص في بعض الدول العربية

القطر	العدد الكلي	عدد الخواص	النسبة المئوية ٪
ليبيا	143	26	18.2
الجزائر	4106	3080	75.0
تونس	650	230	35.4
الاردن	379	189	49.9
السودان	3788	1350	35.6
سوريا	1601	909	56.8
العراق	3116	2000	64.2
المغرب	452	245	54.2
اليمن	130	-	-
مصر	18042	802	4.4
موريتانيا	21	-	-

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية - دراسة الخدمات البيطرية لحماية الثروة الحيوانية وزيادة إنتاجها - التقارير القطرية، 1998.
خصخصة الخدمات البيطرية في الشرق الأدنى - المكتب الاقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، 1999.

الباب الثامن

البرنامج المقترح لتطوير آداء مؤسسات الخدمات البيطرية

الباب الثامن

البرنامج المقترح لتطوير آداء مؤسسات الخدمات البيطرية

8-1 مبررات البرامج:

كما تم التأكيد عليه في الأبواب السابقة لهذه الدراسة ، فإن الثروة الحيوانية تشكل قطاعاً هاماً وأساسياً في مقتصدات العديد من الدول العربية ، وتساهم بقدر فعال في الناتج القومي العربي . وعلى الرغم من موارد الثروة الحيوانية الهائلة المتاحة ، فإن الكميات المعروضة للتسويق من المنتجات الحيوانية على المستويين الداخلي والخارجي ما زالت ضئيلة وهي تقل في جودتها عن المستويات العالمية ، علماً بأن هناك أزدياد في الطلب على اللحوم والمنتجات الحيوانية الأخرى مما أدى إلى تزايد الإعتماد على المصادر خارج الوطن العربي للوفاء بتلك الاحتياجات . وفي ظل الاوضاع الانتاجية والتسويقية القائمة على مستوى الدول العربية فإن المنافسة التجارية على المستويات العالمية سوف تزداد حدة بعد البدء في سريان تحرير التجارة على المستوى العالمي وتوقيع معظم الدول العربية علي بنود تلك الاتفاقية الملزمة لمسارات التجارة الدولية.

ولقد أكدت الدراسة في أبوابها السابقة على ما تعانيه موارد الثروة الحيوانية في الوطن العربي من ضعف في الإنتاجية الكمية والنوعية كنتيجة لعدة عوامل من أهمها النقص في الاعلاف وإتباع الطرق التقليدية في الإنتاج وضعف التراكيب الوراثية، إضافة إلى عدم تخصيص الاستثمارات الكافية للتغلب على تلك المعوقات مما أنعكس سلباً على نوعية وكفاءة الخدمات البيطرية التي تساعد على تحسين مستويات الإنتاج كماً ونوعاً.

وقد تلاحظ أن خدمات صحة الحيوان في معظم الدول العربية تركز في الأساس على الأمراض الوبائية الكبرى التي تصيب الأبقار كالطاعون البقري والحمى القلاعية ، ولم تنل الاغنام والماعز إهتماماً مماثلاً على الرغم من وجود سلالات نادرة وقيمة مثل الماعز الشامي والأغنام الصحراوية وأغنام العواسي ، ومساهتمها الكبيرة في الإنتاج الحيواني في القطاع الرعوي . وكما هو معلوم فإن الأمراض تشكل أحد السلبيات

الأساسية في إنتاج وتطوير تلك المجموعة الحيوانية ، مثل أمراض الاجهاض المعدي ، والجدري ، والجرب والالتهاب المعدي الطفيلي ، وأمراض التسمم الغذائي ، والتسمم المعوي وأمراض نقص الأملاح النادرة (Trace elements deficiencies) والتي تسبب خسائر فادحة في الانتاج تحت ظروف المراعي الطبيعية .

وللقضاء على الأمراض التي تصيب هذه المجموعة والمجموعات الحيوانية الأخرى ، فإن الأمر يستلزم تدفق الإستثمارات لذلك القطاع الحيوي بغية رفع كفاءة أداء مؤسسات الخدمة البيطرية بما يساعد على زيادة وتحسين نوعية الإنتاج.

8-2 أهداف البرنامج ومجالات التطوير:

يهدف البرنامج بصفة عامة إلى رفع كفاءة مؤسسات الخدمة البيطرية وذلك في المجالات الاتية:

(أ) تحسين أداء خدمات الصحة الحيوانية ومكافحة الأوبئة لتصبح نظاماً خدمياً ذا كفاءة عالية في التعرف والمسح والسيطرة على الأمراض الحيوانية.

(ب) تحسين وتدعيم المحاجر الصحية حتى تقوم بدورها في تعزيز حركة التجارة الحرة في الحيوانات الحية ومنتجات الحيوان.

(ج) تطوير أداء المختبرات البيطرية لتصبح جزءاً من الخدمات البيطرية متصلاً ومتلازماً مع نشاط الإستقصاء والمسح والسيطرة على الأمراض.

(د) دعم معامل إنتاج اللقاحات بتخليصها من البيروقراطية الحكومية وتقويمها لتصبح مؤسسات إنتاجية قابلة للتمويل الذاتي والإستمرارية بإنتاج يطابق المواصفات العالمية لتلك المنتجات وتحويل إدارتها للقطاع الخاص حسب خطة معلومة.

(هـ) تقويم التدريب للطب البيطري في المعاهد والجامعات لرفع مستوى الخريج من خلال تكثيف التدريب العملي التطبيقي والتركيز علي المهارات في تشخيص الأمراض ودراسة وبائيتها وسبل مكافحتها ، مما يستدعي ربط أعداد الطلاب بحجم الإمكانات المتوفرة و المعدات والآلات والمواد العلمية المتاحة للتدريب.

(و) الإتجاه نحو خصخصة الخدمات البيطرية بإتباع السياسات الإقتصادية والفنية وإحداث التشريعات الملائمة لتشجيع العمل الخاص في مجالات الطب البيطري وكذلك في مجالات إنتاج وتوزيع الادوية واللقاحات البيطرية.

وتحقيقاً لتلك الأهداف وفي المجالات المشار اليها أعلاه ، وللمساهمة في تطوير اداء مؤسسات الخدمات البيطرية في الوطن العربي ، فإن البرنامج يتضمن مجموعة من المشروعات على النحو التالي :-

- **مشروع مسح وإستقصاء مرض الإجهاض الساري في المجترات الصغيرة والجمال.**
- **مشروع تحسين مناهج التدريب في كليات ومعاهد الطب البيطري في الوطن العربي .**
- **مشروع مكافحة الأمراض الوبائية والمستوطنة في الوطن العربي.**
- **مشروع مراكز لابحاث ومكافحة الآفات البيطرية في الوطن العربي.**
- **مشروع ابحاث ومكافحة امراض الطفيليات في الوطن العربي.**

وفيما يلي وصفاً موجزاً لتلك المشروعات .

(1) **مشروع مسح وإستقصاء مرض الإجهاض الساري في المجترات الصغيرة والجمال.**

خلفية ومبررات المشروع :

تشير الإحصاءات المتاحة في المنظمة العربية للتنمية الزراعية إلى أن المجترات الصغيرة، التي تشمل الاغنام والماعز تكتسب أهمية كبيرة في الإنتاج الحيواني في عدد من الدول العربية ، وإذا أضيفت مجموعة الإبل لتلك المجترات الصغيرة ، يلاحظ أن الإهتمام بمكافحة الأمراض التي تصيبها لم يحظ بجهد يوازي ثقلها الإنتاجي ، خاصة وأنها تصاب ببعض الأمراض الخطيرة التي تنتقل من الحيوان إلى الإنسان وكمثال لذلك جرثوم الإجهاض الساري في الأغنام والماعز الذي يعتبر الأكثر ضراوة في الإصابة بالحمى المالطية في الانسان ، إضافة إلى ذلك فإن الجرثوم ينتقل إلى الأبقار والجاموس ويتسبب في الاصابة بأمراض خطيرة ، كما هو الحال بالنسبة لجرثوم (ملتنس) الذي يصيب المجترات الصغيرة والأبقار والإنسان في ذات الوقت . الجدير بالذكر أن هناك

جهود عربية للمسح والتحصين لمكافحة ذلك المرض كما يحدث في الكويت والسعودية والأردن وسلطنة عمان . ويستلزم الأمر بذل المزيد من الجهود لإستقصاء المرض لتحديد سياسات وأولويات المكافحة توطئة للبدء في الاجراءات التنفيذية.

أهداف المشروع :

يهدف المشروع إلى تحقيق ما يلي:

- تحديد تواتر المرض في الأغنام والماعز والابل من خلال تحديد نسبة القطعان المصابة .
- إجراء العزل الجرثومي للتعرف على تواتر العترات المسببة للمرض.
- تحديد الاولويات والتوصل الى حجم التحصينات والتكلفة اللازمة.

الجهات المقترحة المنفذة للمشروع : المنظمة العربية للتنمية الزراعية بالتعاون مع إدارات الصحة الحيوانية في دول عربية مختارة تضم سوريا ، لبنان ، الأمارات ، العراق وليبيا .

مدة تنفيذ المشروع : 12 شهراً.

التكاليف: تقدر تكاليف المشروع بنحو 525 ألف دولار أمريكي لتغطية البنود التالية:

أجر الخبير المنسق	36	ألف دولار أمريكي
معدات وآلآت	140	ألف دولار أمريكي
مواد وكيماويات	175	ألف دولار أمريكي
دورات تدريبية	74	ألف دولار أمريكي
مصاريف السفر	30	ألف دولار أمريكي
التشغيل وتكاليف غير منظورة	70	ألف دولار أمريكي
المجموع	525	ألف دولار أمريكي

(2) مشروع تحسين مناهج التدريب في كليات ومعاهد الطب البيطري في الوطن العربي.

مبررات المشروع :

يعتبر الإعداد الجيد للكوادر المؤهلة مدخلاً أساسياً لتطوير الخدمات البيطرية ، ولقد إهتمت معظم الدول العربية بإنشاء المؤسسات التعليمية التي تقوم بتوفير الامكانات البشرية والمادية لتخريج تلك الكوادر بما يفي واحتياجاتها للقيام بمهام خدمة صحة الحيوان والسيطرة على الأمراض المختلفة. إلا أن الحاجة ما زالت قائمة للتعرف علي كفاءة وكفاية ذلك التدريب على المستويين النظري والعملي ما يستلزم اجراء مسح للامكانات المتاحة في الوطن العربي لتبيان الايجابيات للاستزادة منها والتعرف على نواحي القصور حتى يمكن التغلب عليها مستقبلاً..

أهداف المشروع :

- التعرف على الإمكانات البشرية والمادية والعلمية المتاحة لدى مؤسسات التدريب البيطري في الوطن العربي.
- تقييم المناهج العلمية لتحديد مدى ملاءمتها للواقع في ظل المتغيرات الاقليمية والدولية.
- تحديد نواحي القصور في تلك المؤسسات وتبيان مجالات التطوير.
- إعداد خطة عمل متكاملة لتحسين الاوضاع الخاصة بمؤسسات التدريب البيطري في الوطن العربي.

مقر المشروع : رئاسة المنظمة العربية للتنمية الزراعية .

فترة تنفيذ المشروع : عام واحد .

مكونات المشروع :

- إعداد استبيان للتعرف علي الامكانات البشرية والمادية والعلمية المتاحة.
- إعداد الدراسة القومية.

ميزانية المشروع :

تقدر موازنة المشروع بحوالي 90 ألف دولار أمريكي تفاصيلها كما يلي :

- إعداد الاستبيان	10	ألف دولار أمريكي
- إعدادا الدراسة القومية	35	ألف دولار أمريكي
- إعداد الندوة القومية	45	ألف دولار أمريكي
المجموع	90	ألف دولار أمريكي

(3) مشروع مكافحة الأمراض الوبائية والمستوطنة في الدول العربية:

تحتاج الخدمات البيطرية لاعادة تأهيل وللاستثمار في مجالات المعلومات الوبائية وتحسين كفاءة المختبرات والمحاجر ومراكز مكافحة الاوبئة.

أهداف المشروع :

جمع المعلومات عن كل الأمراض الوبائية الموجودة في البلاد العربية المختلفة ، وإنشاء قاعدة معلومات ثابتة عنها وذلك من خلال برنامج خاص بالمسوحات الميدانية للأمراض تشارك فيه مراكز الأبحاث البيطرية في الدول العربية ، بالتعاون مع إدارات الثروة الحيوانية المعنية بتحصين الحيوانات وعلاجها . وتشمل تلك المعلومات معدلات الإصابة بهذه الأمراض ، خارطة توزيعها في الأقطار المختلفة ، ومواسم حدوثها ، ونوعية الحيوانات التي تصاب بها ، وإستجابتها للعلاج بالأدوية المختلفة وهل هي أمراض مستوطنة أم وافدة، ودرجة فتكها بالحيوان وأثرها على إنتاجيته وبالتالي قيمتها الإقتصادية ، وتحديد أولويات مكافحتها ورصد الميزانيات لذلك . إضافة إلى ما سبق فإن المشروع يهدف إلى ودعم وتقوية الأطر البيطرية التي تعمل في مسوحات الأمراض وجمع المعلومات، وتوفير متطلباتها من وسائل الحركة ولوازم العمل المطلوبة للتشخيص الحقلي أو نقل العينات من الحيوانات المصابة الى المختبرات المركزية للتشخيص. كذلك يهدف

المشروع إلى تجميع هذه المعلومات في وحدات لجمع المعلومات في المناطق المختلفة بالأقطار العربية ، من ثم تحديد وحدة مركزية معينة تجمع فيها هذه البيانات عن القطر المعني، وذلك عن طريق شبكات وسائل الإتصال الحديثة ، ولكي تستغل هذه المعلومات بصورة جيدة فلابد من تجميعها في قاعدة معلومات ثابتة في مركز يتم تحديده على مستوى المنطقة العربية . ويكون هذا المركز مرتبطاً بشبكات الإتصال العالمية وله وسائل للانذار المبكر حتى تربط هذه الوسائل مع شبكة المعلومات الخاصة بالأمراض وبالتالي تحدد أولويات المكافحة ودرجة الخطورة الناجمة عن المرض بصورة أكثر دقة وشمولاً ، وذات قيمة رقمية . وعلى ضوء هذه المعلومات تتحدد أولوليات مكافحة الأمراض الموجودة في كل منطقة عربية أو كل الدول العربية مجتمعة. والمنظمة العربية للتنمية الزراعية ومكاتبها بالدول العربية يمكن أن تقوم بهذا الدور خير قيام.. كما يهدف المشروع إلى دعم قدرات المعامل في الدول العربية حتي تصل كل دولة لمرحلة تشخيص كل الأمراض الوبائية وغير الوبائية المنتشرة بالمنطقة ، ورفع مستوى التشخيص في تلك المعامل لتواكب المستوى الرفيع للتشخيص الموجد في العالم وذلك من خلال :

أ- إستجلاب اجهزة التشخيص الحديث.

ب- تدريب الكوادر الفنية المحلية على مختلف وسائل التخصيص وعلى إستخدام هذه الاجهزة.

ج- تجميع الجهود البحثية المبعثرة في مختلف انحاء الوطن العربي في شكل مشاريع ودراسات قومية.

د- توفير المادة والمعلومة للباحث العربي والقاريء والمنتج في شكل مجلات ونشرات صادرة من مصدر واحد لتعم الفائدة للجميع.

هـ- تنظيم حركة الباحثين بين هذه المراكز لتبادل الخبرات وتقديم المعلومات .

المكونات الرئيسية للمشروع :

- إنشاء شبكة معلومات الكترونية لتجميع المعلومات الوبائية قطرياً وقومياً .
- جمع وتحليل وتعميم المعلومات الوبائية لوضع سياسة واقعية قابلة للاستمرار لمكافحة الاوبئة على المستوى القطري والقومي.
- تقديم الدعم الفني للمختبرات البيطرية والمحاجر البيطرية ومراكز مكافحة الاوبئة

وتبادل الخبرة والتدريب بين اقطار الوطن العربي.

- إقامة الدورات التدريبية في مجالات استخدام الحاسوب والبرامج الوبائية ووسائل التشخيص الحقلي والمخبري.

الجهات المقترحة لتوطين المشروع:

يقترح أن يتم توطين المشروع في كل اقطار الوطن العربي ويمكن تقسيمها الى مجموعات هي المغرب العربي ويضم كل من المغرب والجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا . وبلدان المشرق العربي وتضم سوريا ، لبنان، فلسطين ، الاردن ، العراق. ودول حوض النيل والقرن الافريقي وتضم مصر والسودان والصومال وجيبوتي. ومنطقة الخليج العربي وتضم كل من السعودية ، اليمن ، سلطنة عمان، الامارات العربية المتحدة ، الكويت ، البحرين ودولة قطر. ويمكن اختيار مركز واحد في كل منطقة يتفق عليه بين المنظمة العربية للتنمية الزراعية ودول المنطقة المعنية .

خطة العمل المقترحة لتنفيذ المشروع :

- إنشاء شبكة المعلومات والتي يمكن تنسيقها ضمن مشروع (RADISCON) الذي تنفذه منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة.

- القيام باستشارة فنية للتعرف على اوجه القصور في هذه الدول في مجالات المختبرات البيطرية ، خدمات الحقل ، خدمات المحاجر البيطرية لتحديد أوجه المساعدة الفنية أو التعاون المشترك بين هذه الدول لسد مجالات القصور .

- ربط دول كل منطقة مع بعضها البعض في شبكة الكترونية مشتركة لتبادل المعلومات الوبائية وخطط وسائل مكافحة الاوبئة. تمهيداً لخلق شبكة موحدة تضم كل اقطار الوطن العربي .

الآثار المترتبة عن المشروع :

- رفع كفاءة الخدمات البيطرية على مستوى اقطار الوطن العربي من خلال :

- تحديث وسائل إستقصاء والسيطرة على الامراض بأحدث الوسائل لعلم الوبائيات.

- تأهيل المختبرات البيطرية وخدمات الحقل والمحاجر بهدف دعم كفاءة التعامل مع الامراض في التشخيص السريع والمكافحة.

- خلق مناخ التعاون في مكافحة الامراض وتبادل المعلومات الوبائية بين اقطار الوطن العربي ودعم التجارة البينية في الحيوانات ومنتجاتها .

التكاليف الاستثمارية:

- خبراء ومستشارون	300	ألف دولار أمريكي
- معدات وآلات ومواد	2000	ألف دولار أمريكي
وسائل الانتقال	1000	ألف دولار أمريكي
الجملة	3300	ألف دولار أمريكي

(4) مشروع مراكز الابحاث ومكافحة الآفات البيطرية في الوطن العربي:

مبررات المشروع :

ومن المعروف أن هذه الآفات كثيرة ، وكل جنس منها له أنواع كثيرة جداً ، تختلف في سلوكها وأنماط حياتها ، والأضرار الناجمة عنها ، وهذا يتطلب المعرفة اللصيقة بكل نوع من كل جنس من هذه الآفات تحت ظروف جغرافية معينة ، وبمناطق معينة .

من أهم الآفات التي توثر على صحة الحيوان وإنتاجيته :

1- القراد : وتكمن خطورته في انه ناقل بيولوجي لكثير من طفيليات الدم الفتاكة مثل الثايليريا والبابيزيا التي تفتك بشدة بسلالات الابقار المستوردة ، و تؤثر سلبا على مشاريع الإنتاج المكثف للألبان والتسمين ، وتحد من القدرات التنموية الكبيرة في هذا المجال .

2- ذبابة الديدان الحلزونية الآسيوية.

3- ذبابة التسي تسي : التي توجد في الأجزاء الجنوبية من العالم العربي مثل جنوب وجنوب غرب السودان ومناطق كبيرة من الصومال . كما تشير بعض

التقارير الى وجودها خارج نطاق أحزمة ذبابة التسي تسي بأفريقيا في بعض الدول العربية . وتكمن أهمية هذه الذبابة في كونها الناقل البيولوجي لطفيل مرض النوم في الإنسان والماشية وتسبب خسارات كبيرة في أفريقيا وجنوب الصحراء فهي تحتل من الأمراض مساحة في حدود 10 مليون كيلومتر مربع يمكن أن تكفي لحاجة 120 مليون رأس من الأبقار حسب إحصائيات منظمة الزراعة والأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

4- ذبابة الخيل وأنواع الذباب الأخرى الماصة للدماء: تنقل هذه الحشرات الكثير من الأمراض إما نقلاً آلياً أو نقلاً بيولوجياً ، وتتسبب في كثير من المشاكل للحيوان من إزعاج وعدم إستقرار ونقص في مواعيد الرعي في الاوقات والمواسم التي تشتد فيها نشاط هذه الأنواع.

أهداف المشروع :

1- التعرف على توزيع هذه الآفات والطفيليات في العالم العربي ورسم خارطة لتلك الآفات والطفيليات .

2- وضع خطط وبرامج المكافحة المناسبة لهذه الآفات .

3- دراسة مقاومة الآفات والطفيليات للمبيدات وتحديد الاصلح والامثل منها للإستخدام .

4- إستشراف موسمية الإصابات بهذه الأمراض وتحديد درجة الخطر ومواعيد التدخل بالعلاجات .

5- تحديد نظام علاج ومكافحة هذه الآفات وبرامج السيطرة عليها حسب تواجد ونشاط الآفات . وتقديم النصح عن زمان ومكان إستخدامها في المواسم المحددة لذلك درءاً للخسائر .

المكونات الرئيسية:

إنشاء ثلاثة مراكز ابحاث وتقصي متخصصة على مستوى المنطقة العربية لتقديم خدماتها لكل الدول العربية وتفاصيلها كالاتي :

1- مركز ابحاث القراد والامراض التي ينقلها . ويقترح أن يوطن هذا المركز بالمنطقة الشرقية بالجماهيرية حيث تسبب هذه المجموعة المرضية خسائر كبيرة في الابقار والاغنام . ويمكن أن يساعد هذا المركز في تعميم الحلول للمشاكل المشابهة في بقية اقطار الوطن العربي.

2- مركز أبحاث ومكافحة ذبابة الديدان الحلزونية الآسيوية وذباب ديدان الجروح . ويقترح أن يوطن المركز بالعراق ، وذلك لتقديم الخدمات للبلدان المتضررة أو المعرضة لخطر الانتشار مثل سوريا ، ودول الخليج العربي .

3- مركز أبحاث ومكافحة ذبابة التسي تسي ، ذبابة الخيل ، ذبابة النفقه . ويقترح أن يوطن هذا المركز بالسودان ويمكن أن يقدم الخدمات للمشاكل المماثلة في بعض الدول العربية.

مدة تنفيذ المشروع للمراكز الثلاثة : 3 سنوات .

خطة العمل المقترحة لتنفيذ المشروع :

- إنشاء المختبرات اللازمة.
- اختيار الكوادر الفنية للتدريب وتدريبها .
- تزويد هذه المراكز بالمعدات المتخصصة للعمل .
- بدء العمل في هذه المختبرات تحت اشراف الخبراء خلال العام الثالث من عمر المشروع .

الآثار المترتبة على المشروع :

هذه المراكز ستساعد في إيجاد الوسائل العلمية لمكافحة هذه الامراض مما سينعكس ايجاباً علي تقليل الخسائر الكبيرة في الانتاج الذي تسببه هذه الامراض وزيادة الانتاج الحيواني .

التكاليف الاستثمارية اللازمة:

- مباني ومنشآت 3000 الف دولار أمريكي
- معدات وآلات ومواد 4500 الف دولار أمريكي

- خبراء ومستشارون 300 الف دولار أمريكي
- تشغيل ومصاريف غير منظورة 500 الف دولار أمريكي
- التدريب 600 الف دولار أمريكي

الجملة 8900 الف دولار أمريكي

(5) مشروع ابحاث ومكافحة أمراض الطفيليات بالوطن العربي :

مبررات المشروع :

- تنتشر أمراض الطفيليات في كل البلدان العربية ، فمعظم أنواع الطفيليات المعروفة عالمياً موجودة بالدول العربية ، بالرغم من تباين الأنواع حسب الظروف البيئية والمناخية، إذ تختلف الأنواع الموجودة في الصحراء عن تلك الأنواع الموجودة في المناطق المدارية والمناطق الاستوائية كما في السوان والصومال . وفي معظم الدول العربية تصاب الحيوانات بالديدان المستديرة ، الديدان المفلطحة والديدان الكبدية والديدان الشريطية وديدان البلهارسيا ، وتكثر الإصابات بالكوكسيديا وطفيليات الدم من تريبانوسوما وبابنثريا وانايلازما.

- تتسبب هذه الطفيليات في خسائر إقتصادية كبيرة لما لها من آثار سلبية على إنتاجية الحيوان ، كما أن إستخدام عوية طاردات الديدان وأدوية طفيليات الدم ، يضيف أعباء مالية إضافية على مالك الحيوان ، ويرفع من تكلفة تربية الحيوان . لذلك لابد من التعامل مع أمراض طفيليات الحيوان بشكل إستراتيجي محدد حتى تتم السيطرة عليها وعلى الآثار الإقتصادية الضارة التي تتسب فيها .

أهداف المشروع :

1- السيطرة على أمراض الطفيليات ومكافحتها وعلاجها بصورة إستراتيجية .

2- رفع الوعي بين مالكي الحيوان للإهتمام بمكافحة أمراض الطفليليات.

3- إجراء المسوحات الميدانية لمعرفة وحصر أنواع الطفيليات الداخلية والخارجية التي تصيب الحيوان في الوطن العربي.

4- تحديد البيئات المختلفة لهذه الطفيليات والظروف المناخية التي تنتشر فيها ومواسم الإصابات بها .

5- تحديد طاردات الديدان والعلاجات الفعالة ، مع بيان تلك الأنواع التي اكتسبت مناعة عالية.

6- تحديد نظم العلاج الإستراتيجي الأمثل .

7- الإعداد والتوجه والنصح في برامج مكافحة الطفيليات بالوطن العربي.

8- عمل الدراسات والبحوث المختلفة حول مكافحة هذه الطفيليات .

9- تجميع المعلومات ضمن قاعدة المعلومات المقترحة لبرنامج مكافحة الأمراض الوبائية.

10- الإرشاد في مجالات مكافحة الطفيليات وبيان الخسائر الناتجة عنها وتوجيه أصحاب الحيوان بضرورة الإستجابة لبرامج المكافحة الإستراتيجية درءاً للخسائر.

الجهات المنفذة للمشروع :

البرامج الوطنية بالدول العربية وبالتنسيق مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

فترة تنفيذ المشروع : 3 سنوات .

خطة العمل المقترحة:

اجراء إستشارات فنية لثلاثة خبراء للقيام بزيارة اقطار الوطن العربي في مواسم الذروة لانتشار امراض الطفيليات لاجراء مسح لهذه الامراض وتحديد خطة علاج وبرنامج لهذه الخطة.

التكاليف الاستثمارية :

- خبراء ومستشارون	100	الف دولار أمريكي
- تكاليف المسح	100	ألف دولار أمريكي
- منصرفات أخرى	200	الف دولار أمريكي
الجملة	300	الف دولار أمريكي

الملخص الانجليزي

Summary

The main objective of the study is to examine the existing animal health services in the Arab countries both in public and private sectors in light of modern veterinary science achievements and concepts; and to determine the problems and bottlenecks that need to be alleviated to promote and develop services. The study examined veterinary services and their types; privatization activities of drugs and vaccines production in some Arab countries and the role of the Governments in supervision and development of the services offered, their quality and price controls.

The study described modern concepts of disease surveillance and control , and the new technologies which are needed to be introduced to including computer analysis of epidemiological data and establishment of animal disease surveillance and control network, throughout the Arab countries.

Arab national animal resource is huge and it was estimated at 47 million head of cattle, 151 million head of sheep and 88 million head of goats, 3 million head of buffaloes and 12 million head of camels for 1996. Animal production contributes substantially to the economy of some Arab countries, while its conribution ranges between 25.3% of gross agricultural production in Lebanon to more than 75% in Kuwait. Contribution of livestock production to the G.D.P. is substantial and varies from 8% in Jordan to 35% in Sudan.

However, despite the animal population in the Arab countries is high , their total production falls short of demand because of poor productivity of different livestock units.

Poor productivity is due to the poor genetic make-up of these animals in production, and livestock diseases toll on reproduction rate, culling rate and increased neonatal and adult animal mortality rates. Intensive production which

involves the introduction of productive animals is limited by inadequate feed production.

Sudan , Somalia and Syria are main exporters of live animals and animal products. The share of animal production sector in total value of Arab food export amounted to 36% and 38% in 1995 and 1996, respectively .

The livestock of the Arab world is still exposed to epizootic diseases such as Foot and Mouth Disease, Brucellosis, Rinderpest, PPR, Anthrax , Haemorhagic septicaemia, Bovine, Tuberclosis , Camel pox, Rabies, Internal and external parasite infestation and many other poultry diseases.

These diseases cause heavy economic losses by obstructing the free flow of live animals and animal products in regional and international trade, especially to the countries with high animal population . Therefore , new strategies for surveillance and control of epizootic diseases together with rational quarantine laws and measures should be set and adopted for effective control of diseases; and restrictions of intra Arab trade in livestock should be removed.

Present Status of Veterinary Services:

The structure of veterinary services in all Arab countries are similar composing of animal health, veterinary research , laboratories, epizootic diseases, quarantine and meat hygiene departments and artificial insemination units.

Technical Staff force:

Specialists and research workers are trained staff mainly engaged in veterinary research, livestock diseases, investigation and vaccine production . They are few in number, under paid and often frustrated due to deficiencies in work facilities. This has resulted in immigration of large number of them to Europe and U.S.A.

A few of those specialists have moved from public sectors

to work in new flourishing private sector including private clinics, , drugs and vaccine production plants where salaries are higher and research facilities are available .

The continuation of privatization of drugs and vaccine production may lead to increase in production of these products and bridges the existing gap between the high demand and existing limited supply of products and it will contribute to improve quality of these products.

Privatization of veterinary Services:

This general trend of these services was elaborated in the study and some successful case studies were cited including Morocco. Elements for the success of privatization such as removal of government restrictions to private practices, improving standards of veterinary training and setting laws and regulations to control the activities of the privatization are encouraged as an avenue to improve delivery of veterinary services to producers and improve coverage of livestock disease control measures.

Constraints to Veterinary Services development:

These include :

1- Economic problems facing most Arab countries have led to reduction in funds allocated to government veterinary services . The quality of services have deteriorated as a result.

2- Modernization of the Arab national veterinary services will require a sweeping revision of veterinary training institutes, maximizing utilization of computer programmes and provision of literature and translation of these sciences and technologies into Arabic language. This expensive undertaking will need the support of the Arab Organization for Agricultural Development in finding appropriate donors and contributors to fund these activities.

3- Administrative constraints:

The administrative structure of the Arab countries national veterinary services need to be revised in order to emphasize the team work spirit among the field veterinary service, the veterinary research services, the epizootic diseases services and the quarantines. With increased private veterinary activities, administrative posts should be reduced to secure more experienced veterinarians for field work.

4- Quality of training of veterinary graduates:

The increasing number of graduates from veterinary institutes and colleges lacking substantial training facilities has led to an increase in number of jobless professionals with poor professional competence.

5- Legislative and organizational constraints:

There is a crucial need for legislations to formulate and regulate the veterinary work and regulation of health quarantines measures.

Programmes for improvement of Veterinary Services Performance.

The objectives of the development programme include increased veterinary proficient services in fields of epizootic diseases control, strengthening of the animal quarantines and veterinary diagnostic and vaccine production laboratories, improvement of veterinary education and training in practical training and the encouragement of privatization of veterinary services, drugs and vaccine production plants.

An ideal veterinary services related to modern epidemiological concepts of disease surveillance and control is based on collection, collation and analysis of scientific information. Specialized computer programmes connected by electronic country and national networks may facilitate

exchange of the epidemiological information. This will entail the activation of diagnostic laboratories , the field epidemiological units and quarantine stations in all Arab countries.

Specific projects suggested for implementation :

1- Brucellosis surveillance in small rumniants and camels in Arab countries of Syria, Lebanon, United Arab Emirates, Iraq and Libya. Cost of the project is U.S. $525000.

2- A study of the improvement of veterinary training standards in the Arab countries veterinary colleges. Cost of the project is U.S.$90000.

3- Epidemic and endemic animal diseases control in Arab nations territories. The cost of the project is U.S. $3.3 million.

4- Arab national veterinary pest research and control centers which include the pests include Tse-Tse flies, Tabonides, Tickes and Asian screw worm. The cost of the project is U.S. $8.9 million .

5- Parasites Research and control programme in the Arab nations territories. the cost of the project is U.S. $ 300000

المراجـــع

المراجع

المراجع العربية :

1- المنظمة العربية للتنمية الزراعية – دراسة تطوير الخدمات البيطرية لحماية الثروة الحيوانية وزيادة إنتاجها – التقرير القطري للمملكة الاردنية الهاشمية – 1998.

2- الجمهورية التونسية ، وزارة الفلاحة ، دراسة الاصلاحات في مجال الصحة الحيوانية في الجمهورية التونسية 1996.

3- المنظمة العربية للتنمية الزراعية – دراسة تطوير الخدمات البيطرية لحماية الثروة الحيوانية وزيادة إنتاجها – التقرير القطري للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية – 1998.

4- المنظمة العربية للتنمية الزراعية – دراسة تطوير الخدمات البيطرية لحماية الثروة الحيوانية وزيادة إنتاجها – التقرير القطري – جمهورية السودان 1998.

5- المنظمة العربية للتنمية الزراعية – دراسة تطوير الخدمات البيطرية لحماية الثروة الحيوانية وزيادة إنتاجها – التقرير القطري – الجمهورية العربية السورية 1998.

6- المنظمة العربية للتنمية الزراعية – دراسة تطوير الخدمات البيطرية لحماية الثروة الحيوانية وزيادة إنتاجها – التقرير القطري – جمهورية الصومال الديمقراطية 1998.

7- المنظمة العربية للتنمية الزراعية – دراسة تطوير الخدمات البيطرية لحماية الثروة الحيوانية وزيادة إنتاجها – التقرير القطري – جمهورية العراق 1998.

8- المنظمة العربية للتنمية الزراعية – دراسة تطوير الخدمات البيطرية لحماية الثروة الحيوانية وزيادة إنتاجها – التقرير القطري – الجماهيرية الليبية 1998.

9- المنظمة العربية للتنمية الزراعية – دراسة تطوير الخدمات البيطرية لحماية الثروة الحيوانية وزيادة إنتاجها – التقرير القطري – الجمهورية الاسلامية الموريتانية 1998.

10- المنظمة العربية للتنمية الزراعية – دراسة تطوير الخدمات البيطرية لحماية الثروة الحيوانية وزيادة إنتاجها – التقرير القطري – الجمهورية اليمنية 1998.

11- المنظمة العربية للتنمية الزراعية – السياسات الزراعية في عقد الثمانينات – التقرير الشامل 1994.

13- صندوق النقد العربي – معهد السياسات الإقتصادية – جهود ومعوقات التخصيص في الدول العربية – ابو ظبي 1995.

14- معهد التخطيط القومي – جمهورية مصر العربية ، مذكرة داخلية رقم (904) – التحرير الاقتصادي والخصخصة في الاقتصاد المصري (1993).

15- الأمم المتحدة ، اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي أسيا ، مسح للتطورات الإقتصادية والإجتماعية في منطقة الإسكوا 1995 – الجزء الثاني – الأمم المتحدة، نيويورك ، 1997.

المراجع الإنجليزية :

1- World Bank Discussion Papers, 163, (1992). The Balance between Public and Private Sector Activities in the Delivery of Livestock Services.

2- World Bank , Economic Development Institute, (EDI) (1990), the Theory and Practice of Agricultural Policy. EDI Policy Seminar Report No.24.

3- World Bank Discussion Papers 105, (1993). Redefining the Role of Government in Agriculture for the 1990s.

4- World Bank Discussion Papers,216, (1993). The Reform of Public Expenditures for Agriculture.

5- World Bank Working Papers, 80, 1998, Emerging Issues o Privatization and the Public Sector.

6- Sudan Academy for Administrative Science (SAAS) a African Training and Research Centre in Administration Development (CAFRAD), Privatization in the Sudan and Present. Seminar on the Various Approache Privatization in Africa, Oct. 24-28, 1992, Khartoum .

7- FAO, RNE,(1994). Study on the Privatizati Veterinary Services in Morocco, Algeria, T Mauritania and Libya.

8- The World Bank, Agriculture Technology Notes (1994).

فـــريق الدراســـــة

فريق الدراسة

(أ) خبراء من خارج المنظمة :

1- الاستاذ الدكتور احمد علي مصطفي

مستشار الصحة الحيوانية بجمهورية السودان

(ب) خبراء المنظمة:

1- الدكتور كرار أحمد عبادي

مدير إدارة الأمن الغذائي

2- الدكتور صلاح عبد القادر عبد الماجد

خبير بإدارة الأمن الغذائي

3- الدكتور أحمد حسين عبد الرحمن

خبير بإدارة المشروعات التنفيذية

4- السيد /جيلاني عبد الله عثمان

مساعد خبير - بإدارة الأمن الغذائي

(ج) الخبراء الذين قاموا بإعداد التقارير القطرية:

المملكة الاردنية الهاشمية :

- الدكتور مخلص عمارين - الدكتور فؤاد الدومي

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية:

- السيد/ابراهم مسعودي - السيد/عبد الوهاب بوحنة

جمهوربة السودان:

- الدكتور محمد سر الختم عبد اللطيف - الدكتور احمد المصطفى حسن

الجمهورية العربية السورية:

- الدكتور ربيح قصيده - الدكتور خالد المنجد

جمهورية الصومال :

- السيد/سعيد شيخ اسماعيل - السيد/محمد ابو بكر عبد الله

جمهورية العراق :

- الدكتور عماد بن حسن - الدكتور علي حسون علي

الجماهيرية الليبية:

- الدكتور رمضان على الاسطي

المملكة الغربية:

- الدكتور عبد السلام فكري - الدكتور عبد الرحمان العبراق

الجمهورية الاسلامة الموريتانية:

- الدكتور محمد المختار ولد محمد مولود

جمهورية اليمن:

- الدكتور جلال عبد الرحمن احمد - الدكتور محمد يحيى شجاع الدين